



جامعة قاصدي مرباح ورقلة  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي بنكي

من إعداد الطالبة: بن رقية ليلي

بعنوان

تقلبات أسعار الصرف وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك التجارية

دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي (BEA) الفترة (2013-2020)

تاريخ المناقشة: 2022/06/11

أمام اللجنة المكونة من:

( جامعة قاصدي مرباح ورقلة ) رئيسا

( جامعة قاصدي مرباح ورقلة ) مشرفا و مقررا

( جامعة قاصدي مرباح ورقلة ) مناقشا

د/ كودية يوسف

د/ بعليش نور الدين

د/ لعمودي محمد الطاهر

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





## شكر و تقدير

أبدأ بشكر الله عز وجل لقوله تعالى ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۗ ﴾ (7)

-سورة ابراهيم-

اللهم لك الحمد و الشكر كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك و علو مكانك،  
للهم لك الحمد و الشكر ملئ السموات و الأرض و مت بينهما و ملئ ماشئت من بعد.  
و صلاة و السلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد و آله و صحبه أجمعين.  
أتقدم بالشكر الخالص و العرفان إلى الأستاذ الدكتور الفاضل " بعليش نور  
الدين" لتكرمه بالإشراف على رسالتي و على الجهود التي بذلها حتى تخرج الرسالة  
بالشكل المطلوب.

كما أشكر أساتذة أعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه من جهد لمراجعة رسالتي و  
إثرائها بآرائهم القيمة التي سترفع من قيمتها و أهميتها.  
و الشكر الجزيل الى الأساتذة الأفاضل الذين ساعدوني بآرائهم و نصائحهم المستمرة  
و الشكر الى زميلاتي الأعزاء، الذين كانوا بجايي دوما و أبدا و تعلمت منهم الكثير، و  
الذين قضيت معهم أجمل الأوقات، شكرا لكم.  
كما لا يفوتني أن أشكر أساتذتي أعضاء هيئة التدريس بجامعة قاصدي مرباح على ما  
قدموه لي من علم و نصح و ارشاد خلال مشوار دراستي.  
و في الأخير اشكر كل من ساعدني في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

## ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية تقلبات أسعار الصرف الدينار الجزائري وأثره على أداء المالي للبنوك التجارية، والبنك الجزائر الخارجي كعينة لهذه الدراسة لفترة 2013-2020، ولمعرفة وضعة المالي ثم استخدام مؤشرات العائد على حقوق الملكية ومؤشرات العائد على الأصول، حيث اعتمادنا على تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط كما تم استعمال مخرجات القوائم المالية (ميزانيات وجدول حسابات النتائج) للبنك الجزائر الخارجي.

لخصت الدراسة إلى أن وجود علاقة ارتباط طردية بين الدخل وحجم المعاملات الخارجية وفق معادلة الانحدار الخطي البسيط كما تم التوصل أن التقلبات في سعر الصرف لا يؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية، في حين أن معدل الرفع المالي له تأثير على العائد على الحقوق الملكية. الكلمات المفتاحية: تقلبات أسعار الصرف، تقييم أداء البنك، حجم المعاملات الخارجية، صافي الدخل، مؤشرات ربحية.

### **Abstract**

The problem of fluctuations in the Algerian dinar exchange rate and its impact on the performance of Algerian commercial banks and the External Bank of Algeria as a sample for this study for the period 2013-2020, learn and put financial growth using indicators ROE and indicators of return on assets As a study tool Variables have applied simple linear regression .The outputs of the financial statements (budgets and income statements tables) for the External Bank of Algeria.

The study concluded that there is a positive relationship between Income and External transaction size to the simple linear regression equation. And the study Reached conclusion that fluctuations in the exchange rate do not affect the rate of return on equity. Whereas the rate of leverage has an effect on return on equity.

Key words: Exchange Rate Fluctuations, Financial Performance Assessment, External Transaction Size, Net Income, Profit Indices.

الصفحة	قائمة المحتويات
	الإهداء
	الشكر
	ملخص الدراسة
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال البيانية
	قائمة المختصرات والرموز
أ-ث	<b>مقدمة</b>
	<b>الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية</b>
3	تمهيد
4	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
4	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف
7	المطلب الثاني: النظريات والعوامل المؤثرة على سعر الصرف
10	المطلب الثالث: سياسة الصرف وأنظمة أسعار الصرف المختلفة
27	المبحث الثاني: البنوك التجارية تقييم أدائها
27	المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية
33	المطلب الثاني: تقييم أداء البنوك التجارية
44	المطلب الثالث: مخاطر تقلبات أسعار الصرف
49	المبحث الثالث: الأدبيات السابقة
49	المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية
52	المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية
54	المطلب الثالث: علاقة الدراسات السابقة بالمذكرة محل الدراسة
57	<b>خلاصة الفصل</b>
	<b>الفصل الثاني: دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي</b>
59	تمهيد
60	المبحث الأول: نظام الصرف في الجزائر
60	المطلب الأول: نظام الصرف في الجزائر
60	المطلب الثاني: تطور سعر الصرف في الجزائر

62	المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة
62	المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية
64	المطلب الثاني: الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة
65	المبحث الثالث: نتائج ومناقشة الدراسة
65	المطلب الأول: عرض ونتائج الدراسة للبنك الجزائري الخارجي
75	المطلب الثاني: مناقشة وتحليل نتائج الدراسة للبنك
80	خلاصة الفصل
83	الخاتمة
85	قائمة المراجع
89	قائمة الملاحق



## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
13	ترتيبات الصرف الأجنبي لأعضاء الصندوق سنة 1996	(1-1)
54	جدول مقارنة درستنا بالدراسات السابقة	(1-2)
61	تطور تقلبات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار والأورو لفترة 2013-2020	(2-2)
66	معدلات الفائدة لسنوات الدراسية	(3-2)
66	تطور صافي الدخل لسنوات الدراسية	(4-2)
67	حجم المعاملات الخارجية للبنك لسنوات الدراسية	(5-2)
68	نسبة المعاملات الخارجية من الداخل الصافي لسنوات الدراسية	(6-2)
69	تطور إيرادات فوائد القروض لسنوات الدراسية	(7-2)
65	تطور إيرادات فوائد الصرف لسنوات الدراسية	(8-2)
70	جدول مقارنة بين إيرادات الصرف وإيرادات الفوائد	(9-2)
70	جدول نسبة الإيرادات المصرفية إلى إيرادات القروض	(9-2)
72	جدول تقييم أداء للبنك	(2-)
		(10)
74	تحليل نتائج نموذج الانحدار بين الدخل الصافي وحجم المعاملات الخارجية	(2-)
		(11)

## قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عناوين الأشكال	الرقم
15	شكل بياني يوضح آلية تحديد سعر صرف العملة في نظام أسعار الصرف الثابتة	(1-1)
17	شكل بياني يوضح آلية تحديد سعر صرف العملة في نظام أسعار الصرف المرن	(2-1)
61	شكل بياني يوضح لتقلبات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار والأورو لفترة 2013-2020	(1-2)
61	شكل بياني يوضح الدخل الصافي لسنوات الدراسية	(2-2)
68	شكل بياني يوضح لحجم المعاملات الخارجية للبنك لسنوات الدراسية	(3-2)
69	يمثل شكل نسبة المعاملات الخارجية من الدخل الصافي لسنوات الدراسية	(4-2)
70	يمثل شكل بياني تطور إيرادات فوائد القروض لسنوات الدراسية	(5-2)
70	يمثل شكل بياني إيرادات فوائد القروض المعاملات الخارجية لسنوات الدراسية	(6-2)
71	يمثل شكل بياني مقارنة نسب إيرادات الصرف و إيرادات القروض	(7-2)

## مقدمة

تشكل البنوك والمؤسسات المالية لبنة أساسية مهمة في بناء الاقتصاد لأي دولة ما، إذ إن القطاع المصرفي له دور كبير لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي، ذلك أنه يعتبر الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية، ويعطي القطاع المصرفي مؤشر رئيسي على حيوية الوضع الاقتصادي وتلك الدولة، من خلال ما يقدمه من خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة والتي تساعد كثيرا في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية، و من أهم هذه الخدمات، تلقي الودائع بأنواعها ومنح التسهيلات الائتمانية و تحصيل الأوراق التجارية و خصمها، و إصدار خطابات الضمان و فتح الاعتمادات المستندية و تمويل التجارة الخارجية و غيرها من الخدمات التي تتطور مع تطور القطاع المصرفي.

تعرض البنوك التجارية في ظل التغييرات المستمرة في البيئة الاقتصادية إلى العديد من المخاطر التي تؤثر على أنشطتها المختلفة من إقراض واستثمار واستبدال العملات الأجنبية بأخرى محلية وغيرها، ومن أمثلة المخاطر التي تواجه البنوك التجارية مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، وكذلك مخاطر رأس المال والتضخم ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر السوق التي من ضمنها مخاطر سعر الصرف وغيرها، وتؤثر المخاطر السالفة الذكر على أصول البنك التجاري، وبالتالي على أداء البنك ومنه سيؤثر بالضرورة على ربحيته.

كما أن اسعار الصرف تعتبر موضوعا ذو أهمية كبيرة توليها الدراسات الاقتصادية والمالية، وذلك من خلال الآثار التي يحدثها التغير في سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل خاص، فالمؤسسات الاقتصادية والمالية التي تتعامل مع التجارة الخارجية (من تصدير واستيراد) سوف تكون لها نتائج إيجابية أو سلبية في أدائها جراء هذه التعاملات وهذا راجع إلى التذبذب في الأسعار من جهة، ومن جهة أخرى إلى نوع نظام الصرف المتبع في تلك الدولة.

و كباقي الدول النامية تسعى الجزائر إلى تحقيق سعر الصرف المناسب للدينار الجزائري أما العملات الأجنبية الرئيسية الأخرى، هذا لان العلاقات التجارية بالجزائر تعتمد في صادراتها على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة حوالي 98% فيتم تحصيل قيمتها بالدولار أما الواردات فإن معظمها من أورو، حيث أن التغيرات في سعر صرف الدولار و الأورو تؤثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية التي لها ارتباط بسعر الصرف، بالإضافة إلى تأثيرها على البنوك التي تتعامل مع الخارج، ما يجعل هذه الأخيرة عرضة لتقلبات أسعار الصرف، فمختلف الأنشطة الخارجية التي تمارسها و تترتب عنها التزامات مالية متعددة تكون عرضة للتقلبات الطارئة على سعر صرف العملات الأجنبية نظرا لتعدد العوامل و التأثيرات للأحداث العالمية التي يمر بها الاقتصاد العالمي و هذا ما يدعو إلى إيجاد طرق التغطية الملائمة للتقليل من مخاطر سعر الصرف.

### 1- الإشكالية:

بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية في السؤال الرئيسي التالي:

**ما مدى تأثير تقلبات سعر صرف على الأداء المالي البنك الخارجي خلال الفترة 2013-2020؟**

ومن أجل الإلمام بموضوع الدراسة كان ولا بد من تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي اهم الأنشطة المصرفية المرتبطة في سعر الصرف وكيف تؤثر في تقلباته؟

- ما مدى مساهمة إيرادات الصرف في الرفع من الدخل الصافي للبنك مقارنة بإيرادات فوائد القروض؟
- هل تؤثر المعاملات الخارجية للبنك على دخله الصافي؟
- ثالث: فرضيات البحث:

من اجل الإجابة على التساؤل الرئيسي بمجموعة من الفرضيات:

### 1-الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر لتقلبات أسعار صرف الدينار على أداء البنوك التجارية

### 2- الفرضية الجزئية:

- إن إيرادات الصرف تساهم في زيادة الدخل الصافي للبنك مقارنة بإيرادات فوائد القروض.
- تؤثر الرافعة المالية على معدل حقوق الملكية في البنوك.

مبررات اختيار الموضوع: تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى ما يلي:

- الرغبة في التعرف أكثر على هذا الموضوع من المفاهيم المتعلقة به من الناحية النظرية.
- التعرف على العلاقة بين سعر الصرف وأداء البنك التجاري؛
- كونه متعلق بأنظمة أسعار الصرف التي تعتبر الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها السياسات النقدية زيادة على كون أغلب الجوانب الاقتصادية المرتبطة بها

### أهمية الدراسة:

أهمية الدراسة من خلال تناول قطاع مهم، وهو القطاع المصرفي الذي يلعب دورا مهم وأساسا في الاقتصاد الوطني تعتبر أهم العوامل المؤثرة على هذا القطاع، تقلبات سعر الصرف.

### أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف وأداء البنوك التجارية؛
- فهم أساليب تقييم الأداء لدى البنوك.

### حدود الدراسة:

يكون نطاق الدراسة على النحو التالي:

**الحدود المكانية:** ستم هذه الدراسة على مستوى بنك الجزائر الخارجي (BEA)

**الحدود الزمنية:** الفترة الممتدة من 2013 إلى غاية 2020 لحساسية تقلبات أسعار الصرف خلال هذه الفترة.

### منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتاريخي في الجانب النظري، وتم الاعتماد على المنهج الاحصائي القياسي في الجانب التطبيقي.

## الصعوبات الدراسة:

- صعوبات الحصول على المعلومات والبيانات المالية الخاصة بالبنك الجزائري الخارجي كون جزء من البيانات تتطلب المقابلة الشخصية؛

- عدم الرغبة في إعطاء ميزانيات البنك؛
- صعوبة تتبع أثر تقلب سعر الصرف في القوائم المالية للبنك؛
- قلة الدراسات المطبقة على النظام المصرفي الجزائري في هذا المجال.

من أهم الصعوبات التي اعترضتني في إنجاز هذه الدراسة هي كون الموضوع واسعاً مما صعب عليا اللامام بكل جوانبه.

## هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا البحث كما يلي:

اهتم الفصل الأول بمفاهيم حول سعر الصرف، و تم تقسيمه إلى ثلاثة مبحث مستهله بمقدمة ومنتهاية بخاتمة حيث أن المبحث الأول بعنوان: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف حيث أوردنا فيه التعريفات المختلفة لسعر الصرف وأهم النظريات المفسرة لسعر الصرف والعوامل المؤثرة على سعر الصرف وأهم أنظمة أسعار الصرف المختلفة و محدداتها و سياسة الصرف بينما في المبحث الثاني أدرجنا ضمنه في نطاق الدراسة النظرية تقييم الأداء البنوك في ظل تقلبات أسعار الصرف ماهية البنوك التجارية و تقييم أدائها و حول مخاطر تقلبات أسعار الصرف، أما المبحث الثالث تطرقنا الي دراسة مقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية .

و حين تعرض الفصل الثاني إلى دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي والتي يتم تقسيمها إلى مبحثين المبحث الأول بعنوان

الطريقة المتبعة في الدراسة أما المبحث الثاني فكان بعنوان عرض و مناقشة النتائج المتواصل إليها.



# الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

### تمهيد:

ظهرت النقود من خلال عمليات التبادل، كما أن التبادل ارتبط بظهور الإنتاج السلعي، أي بظهور التخصص وتقسيم العمل والإنتاج من أجل السوق، وقد استخدمت النقود والتي لم تبق على حال واحدة بل تطورت مع النشاط الاقتصادي عبر التاريخ من النقود السلعية في العصور القديمة إلى أنواعها المعروفة في هذا العصر. ومع النقود القانونية والتي تكون قوتها الشرائية تميل إلى الثبات نسبياً تستخدم في المعاملات الداخلية والدولية.

وينحصر الفارق الجوهرى بين المعاملات الدولية والداخلية، كون أن لكل دولة عملتها التي تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات ولا يملك أحد الحق في رفضها، ويتعدد استعمال العملات في العام والتي تتمتع بالقبول العام من هنا تنشأ مشكلة تحويل هذه العملات لبعضها وفي ظل اختلاف العملات يحمل سعر الصرف أهمية بالغة كونه يبيد على التجارة وتدفق الاستثمارات ويتيح للتجار مقارنة الأسعار بطريقة مباشرة.

وتعتبر البنوك التجارية عن مؤسسات تجارية الغرض من قيامها شأنها في ذلك شأن أي مؤسسة تجارية أخرى هو تحقيق الربح فهي تعمل بأسلوب تكفل لها تحقيق أقصى ربح ممكن وعملها بطبيعته يعتمد على ثقة الأفراد فيها وعلى تقديم الخدمات المصرفية سريعة وسهلة، إن من أسباب زيادة الثقة بين مختلف المصالح في البنوك هو الرقابة المصرفية والتأكد من ودود نظام سليم ومعافى قادر على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي بالبلاد.

إن للبنوك التجارية دور مهم رئيسي في تسوية هذه المعاملات الخارجية التي تتم بين المقيمين في جميع المجالات (سلع وخدمات، رؤوس الأموال...)، ولها أنشطة عديدة في مجال الصرف من تحويلات للعملة الأجنبية وإقراض واقتراض ولتقنيات سعر الصرف مخاطر قد تكون مكاسب للبنك أو خسائر وفي كلتا الحالتين فإنها ستؤثر على أدائه.

هذا الفصل يستعرض سعر الصرف في البنوك التجارية من خلال:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

المبحث الثاني: تقييم أداء البنوك التجارية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة للموضوع

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

نشأ مفهوم سعر الصرف نتيجة للتبادل الدولي في السلع والخدمات بين مختلف دول العالم، حيث يتم تسوية المعاملات التجارية والاقتصادية باستخدام سعر الصرف، سنحاول في هذا المبحث أن نستعرض أهم المفاهيم المتعلقة الأساسية لسعر الصرف، ونتعرض إلى النظريات والعوامل المؤثرة فيه وفي الأخير إلى سوق الصرف.

### المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

سنحاول في هذا المطلب توضيح مفهوم سعر الصرف وانواعه ووظائفه.

### الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

هناك تعاريف عديدة لسعر الصرف نذكر منها ما يلي:

- يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبذل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية (بين عملتين مختلفتين)، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، وهو يربط بين أسعار في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.<sup>1</sup>

- هو قيمة عملة بدلالة عملة أخرى. أو بعبارة أخرى هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو العكس أي عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.<sup>2</sup>

- كما يعرف على انه عدد الوحدات من عمله معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.<sup>3</sup> ومن التعاريف السابقة يمكن استنتاج النقاط التالية:

➤ سعر الصرف هو عملية تحويل النقود؛

➤ سعر الصرف هو نسبة التبادل بين عمليتين؛

➤ سعر الصرف هو بيع وشراء العملة المحلية والعملات الأجنبية؛

➤ سعر الصرف هو أداة ربط بين الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي.

عادة ما يتم التعبير عن سعر العملة برقم متبوع بأربعة أرقام بعد الفاصلة والرقم الأخير من الفاصلة يغير عنه بنقطة أي ان النقطة تساوي (1/10000) من سعر صرف العملة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>- د محمد عبد الله شاهين محمد، أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي، دار حميثرا للنشر، القاهرة، 2018، الطبعة الأولى، ص16.

<sup>2</sup>- د عبد الحميد مرغيث، النقود والتمويل الدولي، مركز البحوث والدراسات، المملكة العربية السعودية 2019 ص 21.

<sup>3</sup>- د الطاهر الطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، الطبعة الخامسة، ص:96.

<sup>4</sup>- د محمد عبد الله شاهين محمد، المرجع السابق، ص 18.



يعرف سعر الصرف بشكل أدق على أنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي معبرا عنها بوحدات من العملة الوطنية، فمثلا سعر الدولار في الجزائر يعادل 102 دينار جزائريا.<sup>1</sup>

فقيام تاجر جزائري باستيراد بضاعة من أمريكا مثلا بمقدار 1000 دولار عليه أن يسدد ما قيمته 102000 دينار جزائري (تحويل قيمة البضاعة بالدينار لا يكون إلا إذا كان عملة قابلة للتحويل)، هذا ما يعني أن أسعار العملات الأجنبية تحدد بوحدات العملة المحلية في تلك الدولة كما هو الحال عند تسعير السلع والخدمات في السوق.

### أساليب التسعير: وهناك ثلاثة أساليب هي:<sup>2</sup>

- ✓ **التسعير المباشر:** يعبر عن عدد الوحدات النقدية الوطنية الضرورية للحصول على وحدة نقدية أجنبية ففي الجزائر مثل يتم الحديث عن عدد الوحدات النقدية (الدنانير) الضرورية للحصول على دولار واحد أو يورو واحد
- ✓ **التسعير غير المباشر:** فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر. في الجزائر يقاس الدولار الأمريكي بعدد من الوحدات من الدينار وكما يلي:

#### 1 دولار أمريكي = 59.67 دينار.

وتجدر الإشارة إلى أن التسعير المباشر هو مقلوب التسعير غير المباشر، كما ان هذا الأخير هو الأكثر اعتمادا في تسعير العملات في مختلف الساحات المالية العالمية.

- ✓ **التسعير المتقاطع:** لو أن مستثمرا أمريكيا يرغب في شراء جنهات إسترلينية جزائرية مثلا فحتي يتعرف على عدد الجنهات الإسترلينية التي يمكن الحصول عليها في مقابل الدنانير الجزائرية، لابد وان تكون ذلك من خلال الدولار.

### الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف

يتم عادة التمييز بين عادة أنواع من أسعار الصرف أهمها:

#### 1- سعر الصرف الاسمي الرسمي:

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو العمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما نبعنا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد.

وسعر الصرف الاسمي الرسمي هو ذلك به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.

#### 2- سعر الصرف الاسمي الموازي: وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.

#### 3- سعر الصرف الحقيقي: وهو يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية في مقابل وحدة واحدة من السلع المحلية.

فلو أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر فيمكننا أن نكتب:

<sup>1</sup>- زيبيري الساسي والآخرين، أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية، دراسة حالة BEA خلال الفترة 2008-2017 سنة 2018.

2019، ص 10.

<sup>2</sup>- د محمد عبد الله شاهين محمد، المرجع السابق، ص 16-17.

$$TCR = (TCN \times Pus) / PdZ$$

حيث:

TCR : سعر الصرف الحقيقي

TCN: سعر الصرف الإسمي

Pus : مؤشر الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية

PdZ: مؤشر الأسعار في الجزائر

فتحسن سعر الصرف الحقيقي هنا هو في فائدة الجزائر

تعطينا القوة الشرائية للدولار في الجزائر، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: وظائف سعر الصرف

لسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي بلد، سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا إذ يعتبر أداة ربط هامة بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات العالمية، كما يعتبر وسيلة هامة للتأثير على ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، وينعكس ذلك على التضخم والعمالة، إضافة إلى أنه يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات في النهاية.

ويمارس سعر الصرف عدة وظائف في الاقتصاد الوطني من بينها<sup>2</sup>:

**1- الوظيفة القياسية:** حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (لسلعة معينة)

مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

**2- الوظيفة التطويرية:** أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك

الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعة معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات

التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي

يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار و هنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين

الولايات المتحدة و اليابان، فقد أحدث الارتفاع الأخير لسعر صرف الدولار إزاء الين الياباني إلى إقبال الأمريكيان على شراء

السيارات اليابانية التي تبدو لهم أرخص من السيارات الأمريكية، علاوة على ما تحتويه من تقنيات، مما قاد ذلك إلى انتعاش

الصادرات اليابانية من السيارات بعامته و الى الولايات المتحدة بخاصة.

**3- الوظيفة التوزيعية:** أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة

الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم، فمثلا في حالة

ارتفاع القيمة الخارجية للدولار الأمريكي و بافتراض أن اليابان تستورد الجيوب من الولايات المتحدة، فهنا ستضطر اليابان

من دفع زيادة في الدولارات على استيراداتها توازي نسبة الارتفاع في قيمة الدولار إزاء الين الياباني، مما سيؤثر ذلك على

<sup>1</sup>- شكري ماهر كنج، المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 126.

<sup>2</sup>- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 149-150.

احتياطات اليابان من الدولارات الأمريكية في حين سترتفع الاحتياطات الأمريكية من الدولارات و ينطبق ذلك في حالة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إزاء الين الياباني.

**المطلب الثاني: النظريات والعوامل المؤثرة على سعر الصرف**

**الفرع الأول: النظريات المفسرة للأسعار الصرف**

ومن أهم هذه النظريات نذكر ما يلي:

### 1- نظرية تعادل القوى الشرائية (Purchasing-power Parity)

تقوم نظرية تعادل القوى الشرائية على تساوي سعر الصرف بين عملتين لدولتين مختلفتين عندما تكون قوتهما الشرائية هي نفسها في كلا الدولتين، وتقول هذه النظرية على أن سعر الصرف بين عملة دولتين يجب أن يساوي نسبة مستوي سلة ثابتة من البضائع والخدمات في كلا الدولتين، فعندما ترتفع الأسعار في إحدى الدولتين (تضخم) فإن قيمته عملتها يجب أن تنخفض لتتمكن من العودة لتعادل القوى الشرائية.

تستند هذه النظرية على مبدأ " قانون السعر الواحد" فباستثناء المواصلات و تكاليف العمليات الأخرى، تقوم الأسواق التنافسية بمعادلة سعر السلعة نفسها في بلدين مختلفتين و ذلك عند معاملة الأسعار بنفس العملة، و على سبيل المثال إذا كان سعر منتجات مجموعة و ذلك عند معاملة الأسعار بنفس العملة، و على سبيل المثال إذا كان سعر منتجات مجموعة الايمان يساوي (750) يورو في فرنسا فأنها يجب أن تكلف (500) دولار في نيويورك عندما يكون سعر الصرف بين منطقة اليورو و الولايات المتحدة يساوي (1.5) يورو/ دولار، أما إذا سعرها في فرنسا (700) يورو فقط فإن المستهلكين من نيويورك سيفضلون الأمريكيين للبضائع الأوروبية سيرفع من قيمة اليورو و بالتالي سيرفع تكلفة البضائع الأوروبية، و تستمر تلك العملية حتى تتساوى أسعار البضائع مرة أخرى في السوق الأمريكي و السوق الفرنسي.

وهناك ثلاثة عوامل يجب أخذها بعين الاعتبار في قانون السعر الواحد:

✓ إن تكاليف المواصلات والحواجز أمام التجارة وتكاليف العمليات الأخرى يمكن أن تكون مؤثرة.

✓ تكون الأسواق تنافسية للبضائع والخدمات بين الدول.

✓ يطبق قانون السعر الواحد على البضائع القابلة للتداول، بينما لا يمكن تداول بغض المواد بين الدول مثل المنازل والكثير من الخدمات المحلية، ويمكن تفسير نظرية تعادل القوى الشرائية بأسلوبين الأول النظرية المطلقة والثاني النظرية النسبية.

**أولاً: نظرية تعادل القوى الشرائية المطلقة:** هي تعول على مساواة مستويات السعر الدول، فسعر الصرف بين منطقة اليورو والولايات المتحدة يساوي مستوى السعر اليورو مقسوما على مستوى السعر في الولايات المتحدة الأمريكية.

**ثانياً: نظرية تعادل القوى الشرائية النسبية:** فتعود على نسبة التغيرات في مستويات السعر أي نسب التضخم، وتقول هذه النظرية على نسبة ارتفاع سعر العملة يساوي الفرق في نسب التضخم بين الدولة الأجنبية ودولة العملة محل البحث.

## 2- نظرية تعادل سعر الفائدة (IRP)

خلال فترة استخدام قاعدة الذهب اكتشف صانعو السياسة المالية والنقدية أن أسعار صرف العملات تتأثر بالتغيرات في السياسة النقدية للدول، فعند زيادة أحدي الدول لأسعار الفائدة يتعبه عادة ارتفاع سعر عملة تلك الدولة والعكس صحيح، ويدل ذلك على أن سعر الأصول يلعب دورا في تقلبات أسعار الصرف.

وقد طور (كينيس) في العام 1923 حالة تعادل سعر الفائدة لتصبح ما يعرف بنظرية تعادل سعر الفائدة ليربط بين سعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم. وتضم هذه النظرية أيضا قسمين مختلفين هما:

### 1-2 تعادل سعر الفائدة المغطى (CIRP):

وهو يصف العلاقة بين أسعار الصرف وأسعار الفائدة في السوق الحالية والسوق المستقبلية تبعا لسندات وقيود اقتصادية بين بلدين مختلفين.

### 2-2 تعادل سعر الفائدة المكشوف (UCIRP):

وهو يصف العلاقة بين السوق الحالية وسعر الصرف المتوقع بأسعار فائدة اسمية وذلك تبعا لسندات وقيود اقتصاديين في بلدين مختلفين.

## 3- نظرية المرونة:

وتقوم هذه النظرية على المرونة بشكل أساسي على أن سعر الصرف هو سعر الصرف الأجنبي الذي يحافظ على توازن الدفعات ولنوضح ذلك بمثال: يكون الميزان التجاري للدولة (س) سالبا عندما يكون حجم وإيراداتها ضخما الأمر الذي يؤدي الي انخفاض سعر عملة تلك الدولة وبالتالي يصبح سعر الصادرات أقل وبالمحصلة ينخفض الدخل الأجنبي لكن يرتفع الدخل المحلي لكلتا البضائع والخدمات الأجنبية والمحلية، سيؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على عملة الدولة (ص).

ويفضل استخدام نظرية المرونة عند تحديد أسعار صرف العملات لفترات طويلة لأنه عند تطبيقها على فترات قصيرة فإن سعر الصرف يكون أقل مرونة بالإضافة إلى أن هناك بعض العوامل التي تؤثر على سعر الصرف.

## 4- نظرية توازن حقيية الأوراق المالية:

والتي تقول على أن الطلب على المال يعتمد على الطلب على الأصول المالية وليس على العملة نفسها، لذلك فإن ازدياد الكلب على نوع معين من الأصول في إحدى الدول سيؤدي إلى زيادة الطلب على عملة تلك الدولة مما يرفع من قيمتها في سوق الصرف الأجنبي، وكثيرا ما يحصل ذلك عندما يصبح نوع معين من الأصول جاذبا للمستثمرين.

### الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف

تؤثر جملة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية على أسعار الصرف، الأمر الذي يجعل العملات تتذبذب صعودا ونزولا.

### أولاً: العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف:

#### 1- كمية النقود: إن الزيادة في كمية النقود مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وسرعة تداولها تؤدي إلى ارتفاع

مستوى الأسعار وهذا ما أكده "ملتون فردمان" إذ يرى ان حركة الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات

المهمة في كمية النقود، وبالتالي هذت يجعل سلع الدولة أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى وينتج على ذلك ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية.<sup>1</sup>

**2- ميزان المدفوعات:** يعد التوازن والاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات من بين اهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ففي حالة حدوث عجز في ميزان مدفوعات بلد ما فإن ذلك زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية وبالتالي انخفاض قيمتها الخارجية، والعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات.<sup>2</sup>

**3- أسعار الفائدة:** إن حركة رؤوس الأموال، والأرصدة المعدة للإقراض الدولي، حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة، فإن ارتفاع سعر الفائدة لعملة ما سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وبالتالي سيرتفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ويحدث العكس في حالة الانخفاض.<sup>3</sup>

**4- الموازنة العامة:** تلعب الموازنة العامة للدولة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى رفع أسعار الصرف المحلية.<sup>4</sup>

**5- معدلات التضخم:** يعتبر معدل التضخم أهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف واتجاهات تغيره فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل على أهمية المستوى العام في تأثيره على سعر الصرف.<sup>5</sup>

**ثانيا: العوامل غير الاقتصادية المؤثر في سعر الصرف:** وتمثل فيما يلي:

**1- الاضطرابات والحرب:** تعد الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية من العوامل المؤثرة على سعر الصرف، وذلك بتأثيرها على أوضاع التجارة واقتصاد البلد بصورة عامة، وتأثر جميع القطاعات الاقتصادية للبلد وهذا ما يؤدي إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.

**2- خبرة المتعاملين وأوضاعهم:** يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم وقوتهم التفاوضية في التأثير على أسعار الصرف بفضل أساليبهم المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة باستعمالهم الوسائل الفعالة والتي تؤثر بشكل مباشر.

**3- الإشاعات والأخبار:** تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف، سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، ولكن التأثير يحدث خلال وقت قصير ولا تلبث السوق أن تستعيد استقرارها وتكون الاستجابة لهذه المتغيرات

<sup>1</sup>- مروان عطوان، أسعار صرف العملات (أزمات العملات والعلاقات النقدية الدولية)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، ص 80.

<sup>2</sup>- هوشيار معروف، نفس المرجع السابق، ص 213.

<sup>3</sup>- موسي سعيد مطر، شقيري نوري موسى وباسر المعني، المالية الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008 ص 43.

<sup>4</sup>- محمد البشير بن عمر، دراسة بعض التغيرات المالية والاقتصادية على الأسعار الأسهم (حالة بورصة الأردن)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في علوم التسبير، جامعة ورقلة 2009-2010، ص 13.

<sup>5</sup>- مروان عطوان، مرجع السابق، ص 80.

معتمدة على قوة تجاوب السوق معها فقد يكون في بعض الأحيان حساسا وقويا وفي أخرى أقل من ذلك لاختلاف استجابات المتعاملين.

**4- التغيرات في قيمة الصادرات والاستيراد:** فحين ما ترتفع قيمة الصادرات بالنسبة إلى الإيرادات سننجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لزيادة طلب الأجانب عليها ذلك سيؤدي إلى تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى سعر الصرف.

### المطلب الثالث: سياسة الصرف وأنظمة أسعار الصرف المختلفة الفرع الأول: سياسة الصرف وأهدافها

قبل الخوض في هذه السياسة وجب علينا أن نعرف ماهية السياسة الاقتصادية<sup>1</sup>؟  
السياسة الاقتصادية: هي مجموع توجيهات كل التصرفات العمومية والتي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية، نفقات الدولة، النظام النقدي، العلاقات الخارجية.

#### أ. مفهوم سياسة سعر الصرف:

لسياسة سعر الصرف مجموعة من التعاريف منها:

1- تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية، تظهر من يوم إلى يوم استقلاليتها عن السياسة النقدية، وهذا من خلال تميزها بأهدافها وأدواتها<sup>2</sup>.

2- سياسية سعر الصرف هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لتحديد سعر الصرف للعملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى القيام باختبار وتحديد نظام الصرف المتبع الذي يتلاءم مع أوضاعها الاقتصادية والأهداف المرجو تحقيقها، وأهمها الحفاظ على استقرار عملتها هذه السياسة هي أداة هامة في السياسة الاقتصادية ويتعين استخدامها مع الوسائل الأخرى<sup>3</sup>.

3- تعد سياسة سعر الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الحل في توازنه<sup>4</sup>

#### II. أهداف سياسة سعر الصرف:

تسعى هذه السياسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها<sup>5</sup>:

**1- مقاومة التضخم:** يؤدي تحسين سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي الأجل القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض

<sup>1</sup> محمد عبد الله شاهين محمد، أسعار العملات العالمية وأثارها على النمو الاقتصادي، دار حميثرا للنشر و الترجمة، طبعة 1، سنة 2018، ص 31.

<sup>2</sup> مرجع سابق ذكره.

<sup>3</sup> سليمة بوعودة، أثر سياسية سعر الصرف على تقلبات ميزان المدفوعات الجزائر، مذكرة متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة مستغانم

2018/2017، ص

<sup>4</sup> محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، سنة 2014، ص 105.

<sup>5</sup> محمد عبد الله شاهين محمد، مرجع السابق، ص: 31

مستوى الضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات مما يسمح لها بتحقيق عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها وتسمي هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية.

**2- تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) بحيث يصبح هناك عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها، ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محلياً (إحلال واردات) والسلع التي يمكن تصديرها.

**3- توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فهند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة) نتيجة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، و يعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض سعر الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فتقلص استثمارها، و بهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحياناً إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات التقليدية، سعر صرف للواردات الغذائية.... إلخ.

**4- تنمية الصناعة المحلية:** يمكن للمصرف المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعات الوطنية، فقد قام البنك الفدرالي عام 1948 بتخفيض العملة مما شجع الصادرات، كما أن تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يحمي من المنافسة الخارجية، حيث اعتمدت السلطات اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.<sup>1</sup>

### III. أدوات سياسة سعر الصرف

لتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل ولعل أهمها:

**1- تعديل سعر صرف العملة:** يكون تعديل سعر صرف العملة إما بتخفيض قيمتها الخارجية أو رفعها.<sup>2</sup>

لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض قيمة العملة أو إعادة تقويمها لما تتدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت، أما في النظام المرن فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة. وتستخدم سياسة التخفيض عموماً لتشجيع الصادرات وتتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط:

<sup>1</sup>- بليوز خديجة، أثر تخفيض العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري " دراسة قياسية 1990-2014 مذكرة الماجستير في تجارة وإدارة الاعمال الدولية، جامعة مستغانم سنة 2016-2017، ص:21

<sup>2</sup>- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، مطبعة العشري، مصر، د ت، ص:283.

- ✓ اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض؛
- ✓ استجابة الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب؛
- ✓ ضرورة توفر الاستقرار في الأسعار المحلية؛
- ✓ عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها؛
- ✓ استجابة السلع المصدرة للمواصفات (الجودة، المعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير).

إلا أن التخفيض حتى وإن تحققت شروطه لا يؤدي بالضرورة إلى التحسن الفوري في وضعية ميزان المدفوعات، حيث يكون هناك تدهور في وضعيته أو لا وبعد ذلك يبدأ في التحسن، وذلك انه في المدى القصير يبقي حجم الصادرات والواردات ثابتا بالنظر إلى بنية الجهاز الإنتاجي، عادات الاستهلاك والعقود المبرمة قبل تغير أسعار الصرف، إذ تتأثر قيمة الصادرات والواردات بعملة التسوية كما قد تتسم تغيرات الأسعار بالبطء فتؤثر على حركة الصادرات والواردات ليتبعها في مرحلة مولية اتجاه الكميات نحو الارتفاع لكي تغطي أثر السعر، كما يتوقف نجاح التخفيض على طبيعة التدهور في الميزان التجاري الذي لا يجب أن يكون كبيرا جدا، مع الإشارة إلى التخفيض من شأنه رفع أعباء المديونية الخارجية إضافة إلى ارتفاع معدا التضخم.

**2- استخدام احتياطات الصرف:** في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة، تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار هذه الأخيرة تقوم السلطات ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، و عندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، و عندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم المصرف المركزي بتخفيض العملة المحلية، و في ظل نظام الصرف العائم تقوم السلطات النقدية بالتقلبات الحادة في سعر عملتها، إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي لأثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.

**3- مراقبة الصرف:** تقضي هذه السياسة بإخضاع المشتريات ومبيعات إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها

لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي، ومن بين التدابير التي تعتمد عليها السلطات النقدية:

- إلزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة؛
- تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة،
- تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة وحسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج إلا بترخيص مرتبط بعملية تجارية أو مالية مبررة؛
- منع التسوية القبلية للواردات<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 136.



**4- استخدام سعر الفائدة:** عندما تكون العملة ضعيفة يقوم المصرف المركزي برفع سعر الفائدة لمواجهة خطر انهيار العملة إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو.

**5- إقامة سعر صرف متعدد:** يهدف نظام أسعار المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالى فيه و يتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها و ترقيةها، اما السلع الحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي، إلا أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة و يخضع سعر الصرف إلى مزاجية السلطات، فضلا عن سهوية اللجوء إلى الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي و التي تقضي بعدم اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف.

#### الفرع الثاني: أنظمة سعر الصرف

لقد عرف نظام الصرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى النظام العائم، ولقد كان نظام بريتون وودز يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بدوره بالذهب، وذلك أن الولايات المتحدة كانت تقبل بتحويل الدولار لغير المقيمين بسعر ثابت أوقية = 35 دولار كانت الدول تربط عملاته بسعر ثابت مع الدولار.

إلا أن الأمر سرعان ما تجاوزه بإعلان الرئيس الأمريكي نيكسون في أوت 1971 منع تحويل الدولار على ذهب، غير أن النظام في تلك الفترة لم يكن له أي دور في تنظيم الإصدار النقدي أو في تحقيق التوازن الداخلي الذي كان متروكا لاعتبارات السياسة الاقتصادية والنقدية الداخلية في كل دولة، ولقد مثل هذا الإعلان في نظر الكثيرين انهيارا لنظام بريتون وودز، ومنذ ذلك الوقت عرف نظام الصرف نمطين أساسيين.

#### 1. النمط الأول: أنظمة سعر الصرف الثابتة

يتم في ظل هذا النظام، تحديد سعر صرف معين للعملة لا يتغير إلا في حدود ضيقة. وأوضح مثال على النظام هو قاعدة الذهب وقاعدة الصرف بالذهب.<sup>1</sup>

ويعتبر البنك المركزي المتدخل الوحيد والرئيسي في سوق الصرف، عن طريق التأثير في طلب وعرض العملة وذلك بغية الحفاظ على قيمتها واستقرارها.

وتجدر الإشارة إلى انه في ظل هذا النظام تقوم السلطات النقدية بتثبيت سعر صرف العملة، إما بالنسبة لعملة واحدة أو بالنسبة لسلة من العملات (انظر الجدول رقم 01)

<sup>1</sup> - فاطمة الزهراء خبازي، النظام النقدي الدولي المنافسة-أورو-دولار ص 19.18

الجدول رقم.01: ترتيبات الصرف الأجنبي لأعضاء الصندوق سنة 1996

عدد الدول	نظام الصرف
	● العملات التي تربط إلى:
20	1- الدولار الأمريكي
14	2- الفرنك الفرنسي
9	3- عملات أخرى
20	4- حقوق السحب الخاص
65	5- سلة أخرى
	عدد العملات التي تربط
	*العملات التي تعوم
10	6- ترتيبات التعويم المتسق
2	7- التعويم المدار وفقا لبعض المؤشرات
46	8- التعويم المدار
54	9- التعويم الحر
04	10- التعويم المحدود في مواجهة الدولار
116	11- عدد العملات التي تعوم
181	12- العدد الكلي

المصدر: فاطمة الزهراء خبازي، النظام النقدي الدولي المنافسة-أورو-دولار ص 19

ولقد سجل في سنة 1999، ربط حوالي:

✓ 21 عملة بالدولار الأمريكي؛

✓ 14 عملة بالأورو (بما فيها عملات الدول الإفريقية التي كانت مربوطة بالفرنك الفرنسي قبل التاريخ 1999/01/01)

✓ 9 عملات بعملات أخرى.

وفي ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر العملة إلى<sup>1</sup>:

1- عملة واحدة: تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلد

العملة دون إحداث تغيير إلا في بعض الحالات كمت هو حال الفرنك الإفريقي سابقا مع الفرنك الفرنسي، وكما هو الحال

للدنار الأردني مع الدولار الأمريكي.

<sup>1</sup>- د محمد عبد الله شاهين محمد، المرجع السابق، ص 18-19-20.

- 2- **سلة عملات:** وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المشكّلة لوحدة حقوق السحب الخاص، أو الربط حالياً باليورو باعتباره امتداداً لسلة العملات المكونة للإيكو سابقاً.
- 3- **ضمن هوامش محددة:** سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة عملات.

#### تحديد سعر الصرف في نظام الصرف الثابت

طالما أن سعر التكافؤ الرسمي للعملة الوطنية يقابل سعر التوازن الذي ينشأ في نظام الصرف المرن، فإن المصرف المركزي لا يجد أية صعوبة في فرض تطبيق سعر الصرف المحدد، لكن المشاكل تبدأ عندما يبرز التنافر بين السعر الرسمي وسعر التوازن في السوق.

نفرض أن دولتين هما الولايات المتحدة الأمريكية وعملتها الدولار (\$) والجزائر وعملتها الدينار (d) وأن السعر الرسمي كان  $1\$ = 6.00d$  ومع الأخذ بعين الاعتبار عامش تقلبات  $\pm 2\%$  فعلى سلطات دولة الجزائر أن تتدخل لتحافظ على قيمة الدينار بين 5.88 و 6.12 دينار ولنفرض ولظروف ما كعجز في الميزان التجاري، وأن زيادة معدل التضخم أدت إلى معدل توازن  $1\$ = 6.50d$ .

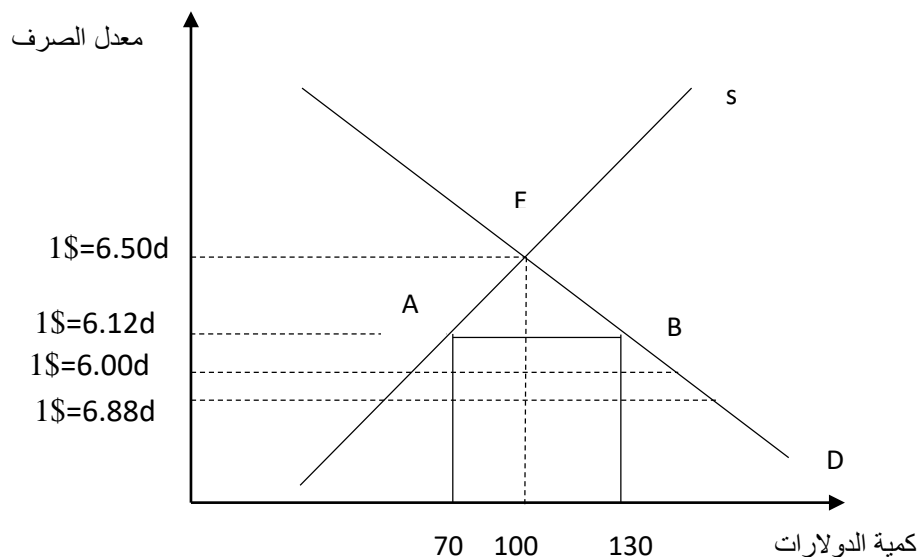
يوضح الشكل أدناها: عند سعر  $1\$ = 6.12d$  حيث على السلطات النقدية أن تتدخل، فإن الطلب ينشأ بـ: 130 مليون دولار، في حين أن العرض ليس سوى 70 مليون دولار.

إذا رغبت بالاحتفاظ بسعر التكافؤ الرسمي  $1\$ = 6.00d$  مع هامش تقلب  $\pm 2\%$  تكون السلطات النقدية لدولة الجزائر ملزمة بالتدخل في سوق الصرف.

تستطيع أن تغرف 60 مليون دولار من احتياطات المصرف المركزي وتبيعهما حتى تلبى الطلب وتمتص البعد بين العرض والطلب الممثلين بالقطعة المستقيمة AB.

إذا كانت الاحتياطات من العملات الأجنبية غير كافية تستطيع السلطات العامة أن تستدين من الأسواق المالية العالمية، من صندوق النقد الدولي، ومن المصارف المركزية الأخرى، لكن السلطات العامة إذا لم تغيّر سياستها الاقتصادية، ستعرض في يوم أو آخر إلى التدني لأنه من غير الممكن الاستمرار بتوسل العيش بكل الوسائل والاحتفاظ على مدى مرحلة طويلة بسعر صرف غير واقعي.

شكل رقم (1-1): آلية تحديد سعر صرف العملة في نظام أسعار الصرف الثابتة



### مزايا وعيوب نظام الصرف الثابت<sup>1</sup>

**1- مزايا نظام الصرف الثابت:** له العديد من المزايا يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ يعطي نوع من الثقة في العملة الوطنية وقدر من الاستقرار الذي يجعل التجارة الخارجية تعيش انتعاش كبير؛
- ✓ يساعد الحكومة على بناء سياسة اقتصادية داخلية صارمة ومستقرة للبلد؛
- ✓ يسمح بالعمل العادي للمبادلات الخارجية، حيث يوفر للمصدرين والموردين إمكانية عقد اتفاقيات تجارية مستقبلية إما على المدى المتوسط أو الطويل؛
- ✓ يساهم بالتقليل من المضاربة بسبب مساهمته في التقليل من هوامش تقلبات أسعار الصرف، وبالتالي نقص إمكانية الحصول على الأرباح؛
- ✓ تعتبر طريقة أحسن بالنسبة للسلطة الاقتصادية من أجل التحكم الجيد في وضعية المؤشرات الاقتصادية الأخرى؛

**عيوب نظام سعر الصرف:** لنظام الصرف الثابت العديد من العيوب نذكر منها:

- ✓ لا بد أن يكون لدى الدولة آلية صارمة لحماية العملة الوطنية من مخاطر الصرف، ويجب أن يكون مستوى سعر الصرف يتفق مع معطيات ووضعية اقتصاد البلد؛

<sup>1</sup>- طيوب حسين، شادي نور الدين، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض مؤشرات الاقتصادية الكلية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص نقود ومالية سنة 2016/2017 ص 15-16.

- ✓ يعمل على حرمان الدولة من اتباع سياسة تماشية وظروفها الداخلية باعتبار أن الأولوية معطاة للاستقرار الداخلي؛
- ✓ يعمل هذا النظام على تقييد استقلالية السلطة النقدية في أداء عملها على أكمل وجه؛
- ✓ البنك المركزي مطالب بوضع احتياطي صرف كبير من أجل الحفاظ على استقرار سعر العملة الوطنية؛
- ✓ لا يكون سعر صرف العملة المحلية مؤشر أو مرآة عاكسة للوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني

## II. النمط الثاني: أنظمة المرننة لسعر الصرف

وتتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل ويتضمن نوعين من التعويم، التعويم الحر والتعويم المدار<sup>1</sup>.

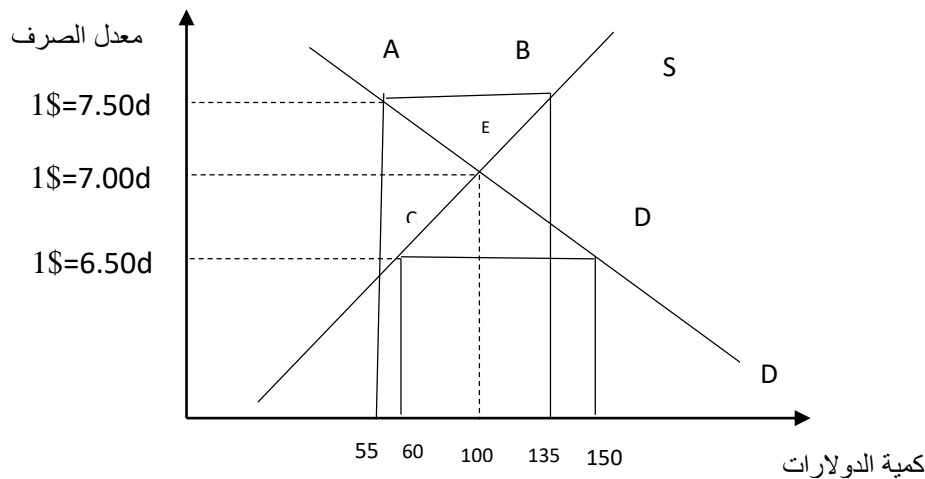
**1- التعويم المدار:** وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.

**2- التعويم الحر:** وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق (عرض وطلب) ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرر من قيود سعر الصرف، ومثل هذا يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة.

### تحديد سعر الصرف في نظام الصرف المرن:

في هذا المضمون، ان تقلبات سعر الصرف تحصل فقط من تغيرات عرض وطلب العملات الأجنبية. نظريا، تصر الحكومات والمصارف المركزية على التدخل في السوق، هل يتم ذلك فعلا؟ بالتأكد لا هذه التدخلات تؤثر على العرض والطلب وعلى سعر الصرف.

شكل رقم (1-2): آلية تحديد سعر صرف العملة في نظام أسعار الصرف المرن



<sup>1</sup> - د محمد عبد الله شاهين محمد، المرجع السابق، ص 21-22

المنحني S هو منحني عرض الدولارات (عمل الأمريكيين) يدل بالنسبة لكل مستوى لسعر الصرف، على الكمية المعروضة من قبل الأمريكيين للحصول على الدينار.

بسعر  $1\$ = 7.50d$  يعرض الأمريكيون 135 مليون دولار (النقطة B)، إذا أصبح السعر  $1\$ = 7.50d$  عندها لا يقبلون سوى عرض 60 مليون دولار (النقطة C).

فعندما ينتقل السعر من المعدل  $1\$ = 7.50d$  إلى  $1\$ = 6.50d$  يكون الأمريكيون يدفعون أكثر للحصول على الدينار عليهم أن يخصصوا 15.3846 سنتا لشراء دينار واحد ( $1/6.50$ ) في حين أنهم كانوا سابقا يدفعون فقط 13.3333 سنتا مقابل كل دينار أي ( $1/7.50$ ) وبما أن سعر الدينار يرتفع فإن الطلب ينخفض.

المنحني D طلب الدولارات (عمل الجزائريين) فهم يبين لكل مستوى في الصرف كمية الدولارات المطلوبة من قبل الجزائريين بسعر  $1\$ = 7.50d$  يرغب الجزائريون في الحصول على 55 مليون دولار (النقطة A)، إذا أصبح السعر  $1\$ = 7.50d$  يرتفع طلب الجزائريين إلى 150 مليون دولار (النقطة D)، عندما يتحول السعر من  $1\$ = 7.50d$  إلى  $1\$ = 7.50d$  يكون الجزائريون يدفعون أقل للحصول على الدولار، فهم ينفقون 6.50 دينار في شراء الدولار الواحد، في حين أنهم كانوا يدفعون سابقا ثمنا للدولار مبلغ 7.50 دينار وحيث أن سعر الدولار ينخفض، فإن الطلب عليه يزيد.

يحدد سعر الصرف المتوازن عند تقاطع منحني العرض والطلب عند (النقطة E) حيث تكون 100 مليون دولار مبادلة بمعدل  $1\$ = 7.50d$

لنفرض أن السعر كان على أساس  $1\$ = 7.50d$  هذا السعر يكون العرض الأمريكي هو 135 مليون دولار (النقطة B) والطلب الجزائري هو 55 مليون دولار، إذن هناك فائض في العرض على الطلب بـ 80 مليون دولار ممثلة بالقطعة المستقيمة (AB)، لا يمكن تخفيض هذا الفرق إلا عن طريق تخفيض سعر الدولار الذي سيتجه نحو  $1\$ = 7.50d$ .

على العكس من ذلك إذا تحدد سعر الصرف عند  $1\$ = 6.50d$  فيكون هناك فائض في الطلب على العرض ممثلة بالقطعة المستقيمة (CD) لا يمكن أن يمتص هذا الفرق إلا عن طريق رفع سعر الدولار الذي سيتجه نحو  $1\$ = 7.00d$

### مزايا وعيوب نظام الصرف المرن<sup>1</sup>

**1- مزايا نظام الصرف المرن:** له العديد من المزايا يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ له القدرة على التكيف السريع مع الصدمات الداخلية والخارجية؛
- ✓ البنوك المركزية ليست في حاجة إلى الاحتفاظ بمبالغ كبيرة من العملات الأجنبية كاحتياطات؛
- ✓ يضمن التوازن الدائم لميزان المدفوعات من خلال التقلبات المتواصلة لأسعار الصرف، ويعطي الحرية المطلقة للبلد في اتباع أي سياسة داخلية يراها مناسبة دون قيد خارجي؛
- ✓ يساهم بتعزيز استقلالية السياسة النقدية؛
- ✓ يعمل هذا النظام على التثبيط من نشاط المضاربة.

<sup>1</sup> - طيوب حسين، شادي نور الدين، المرجع السابق ص 17.

2- عيوبه نظام الصرف المرن: يمكن حصر بعض عيوب هذا النظام في النقاط التالية:

✓ التقلبات في قيمة العملة الوطنية تفقد الأعوان الاقتصاديين ثقتهم بها؛  
 ✓ إن تذبذب أسعار الصرف يوميا يولد الشك والمخاطرة في نفوس المتعاملين فيما يخص قيم المبادلات التي تتم مستقبلا، بالرغم من أنه يمكن تغطية مخاطر الصرف لكن مع زيادة التكاليف سوف يلحق الضرر بالتجارة والاستثمار الدوليين؛

✓ عد استقرار أسعار الصرف تؤدي إلى استفحال ظاهرة التضخم العالمي من خلال تدهور قيم عملات الدول؛  
 ✓ تأثر آلية التعديل في ميزان المدفوعات بالتضخم الناشئ عن تطبيق السياسة المالية التوسعية، بحث أنه كلما ارتفعت المداحيل الاسمية ومعها الطلب الداخلي أدى ذلك إلى انخفاض سعر العملة المحلية في سوق الصرف مما يمنع تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

### III. نظام سعر الصرف الوسيط

قام العديد من الاقتصاديين وعلى رأسهم (Rienhat 1998) و (Williamson 2000) باقتراح أنظمة صرف تقع ما بين أنظمة الصرف الثابتة والمرنة وأطلق عليها اسم الأنظمة الوسيطة، والتي اعتبرت بمثابة أنظمة صرف تعطي فرصا معتبرة لاقتصاد البلد لمواجهة الصدمات الخارجية والتي عناصر ثابتة وعناصر مرنة.

#### مزاي وعيوب أنظمة الصرف الوسيطة<sup>1</sup>

##### 1- مزاي أنظمة الصرف الوسيطة:

✓ الحفاظ على درجة من المرونة في سعر الصرف الذي ساهم في تعديل الأسعار بسبب الدور الذي يلعبه في تثبيت التغيرات الاسمية، مقارنة مع أنظمة الصرف الثابتة. إن نظم الصرف الوسيطة تسمح لسعر الصرف الثابت أن يعدل التغيرات المؤقتة في الأسعار النسبية والمحافظة على درجة من الاستقلال النقدي، لكن بالمقارنة مع أنظمة الصرف المرنة فإن نظم الصرف الوسيطة تساهم في تقليص التقلبات في سعر الصرف الاسمي، كما يلعب دور مهم في استهداف الأسعار الداخلية.

✓ تحقيق استقرار نسبي في معدا التضخم المحلي بالمقارنة مع تطبيق نظام الصرف الثابت حتى ولو كانت وضعية التضخم غير مستقرة على مستوى اقتصاديات الدول الشريكة.

2- عيوب أنظمة الصرف الوسيطة: إن الاستفادة من هذا النوع من الأنظمة يبقى متوقف على مدى التسيير الجيد لهوامش تقلب سعر الصرف المحددة من طرف السلطة النقدية للبلد.

✓ إذا كان البنك المركزي يتدخل قصد إبقاء سعر الصرف قريب جدا من المعدل الحوري لسعر الصرف أو الاجتهاد قصد جعله يرتفع أو ينخفض في حدود مجالات محددة، معناه يصبح نظام الصرف المطبق هو نظام

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 17.

صرف ثابت، أي سعر الصرف يصبح لا يلعب دوره المنتظر وفق هذا النظام في تحقيق التوازن في الأسعار النسبية أو تحقيق الاستقرار النقدي؛

✓ قصد جعل سعر الصرف قريب من يعر الصرف الحقيقي العاكس لواقع الاقتصاد الوطني، هذا الأمر يجبر السلطات النقدية على توفير كمية معتبرة من النقد الأجنبي مثل ما هو جاري في نظام الصرف الثابت، وقصد جعل أنظمة الصرف الوسيطة توفق بين النظامين الثابت والمرن لا بد من معرفة واقع اقتصاد البلد من حيث مصداقية وشفافية تنفيذ السياسة النقدية.

#### IV. أنظمة الرقابة على الصرف<sup>1</sup>:

لقد خلقت الأزمة الاقتصادية لسنوات الثلاثينيات أثارا وخيمة على موازين المدفوعات بسبب مشكلة ندرة الذهب وبعدها المشاكل المترتبة على التذبذبات الحادة في أسعار العملات في ظل نظام الصرف العائم. وبغية معالجة الوضع المتردي آنذاك، كان من الواجب انتهاز نظام جديد يمكن من خلاله الحفاظ على استقرار قيمة العملة.

ويقوم هذا النظام أساسا على فرض قيود على الصرف الأجنبي، عن طريق الإشراف على طلب وعرض العملات الأجنبية وبالتالي فإنه في ظل نظام الرقابة على الصرف تحتكر الدولة الحق بامتلاك حصة العملات الأجنبية والتصرف فيها، من حيث تحديد مصادرها واستخداماتها وذلك حسب الأولويات المسكرة بغية تحقيق أهداف الخطة.

و قد تمارس الدولة سلطاتها في الرقابة على الصرف الأجنبي بطرق عدة، كان تفرض قيود على الواردات أو تمنع الأفراد من امتلاك النقد الأجنبي أو التعامل به بيعا أو شراء، كما قد تلجأ الدولة إلى فرض أسعار صرف متعددة وذلك حسب نوعية المعاملات الخارجية، وبالطبع سوف تفرض لكل معاملة السعر الذي يتلاءم و تحقيق أهدافها، و من بين الوسائل المعتمدة أيضا في تطبيق الرقابة، تجميد الأموال الأجنبية و منع تحويلها، أو تحويل أقساط الديون أو الفوائد و كذلك إصدار شهادات للمصدرين بقيمة السلع المصدرة بالعملة الأجنبية، بحيث يمكنهم بيعا إلى المستوردين الذين يحصلون على العملة الأجنبية من البنك المركزي مقابل هذه الشهادات.

وتجدر الإشارة إلى الرقابة على الصرف لا تكفي أن تكون نظاما داخليا فقط بل لابد من تنسيق دولي في السياسات وبالتعاون مع الصندوق النقد الدولي عن طريق ما يسمى بالرقابة الجماعية والتي تختلف عن الرقابة الثنائية لكل بلد على حدي و يباشر الصندوق مهمة الرقابة عن طريق تقريره النصف سنوي الذي يرصد من خلاله عدد من المؤشرات في البلدان الصناعية الكبرى، وذلك بغية ضمان الاستقرار في أسواق الصرف الأجنبية و منع الانحرافات و انتقال الازمات و التنبؤ بها قبل حدوثها.

#### الفرع الثالث: سوق الصرف

سنحاول في هذا الفرع التعرف على أسواق الصرف الأجنبي من حيث التعريف والأنواع والخصائص كما نركز على مختلف أنواع العمليات التي تجري في هذا السوق.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق ص23



### أولاً: تعريف سوق الصرف:

وردت عدة تعاريف لسوق الصرف نذكر منها:

**التعريف الأول:** هو السوق الذي يتم فيه تبادل العملات فيما بينها، وهو بذلك يساهم في تحديد أسعار العملات أي تحديد سعر الصرف.<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** يعبر سوق الصرف عن السوق الذي تنفذ فيه عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية، ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق، ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول الكترونية أو معلوماتية مترابطة فيما بينها عن طريق شبكات اتصال أو أرقام صناعية وتعمل 24 ساعة، وهذا نتيجة لاختلاف التوقيت في هذه الأسواق.

**التعريف الثالث:** هو وسيلة التي تتم بواسطتها شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية.<sup>2</sup>

**التعريف الرابع:** السوق الذي تباع فيه وتشتري منه العملات الوطنية للدول المختلفة إحداهما بالأقوى، ويعتد سوق الصرف الأجنبي أكبر الأسواق في العالم حيث يتجاوز حجم عملياته اليومية أكثر من مائة مليار دولار.<sup>3</sup>

كما عرف سوق الصرف في الجزائر هو المكان الذي يتم فيه تبادل العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل، وتتم عبارة شبكة بين وكلاء الصرف يتصلون فيما بينهم بطرق مختلفة مثل الهاتف والتلكس وأي وسيلة الكترونية أخرى، فإن تبادل العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية يتم بشكل عام إما لغرض تمويل التجارة الخارجية أو للقيام بعمليات مالية بحتة للاستفادة من اختلاف الشروط المالية بين مختلف الأسواق على الصعيد الدولي.<sup>4</sup>

تم تأسيس سوق الصرف في الجزائر في سنة 1995 (نظام بنك الجزائر رقم 95-08 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995)، ويعتبر ذلك واقع الأمر عن تحول جذري في تناول المسائل المالية والنقدية الوطنية، حيث أن سعر صرف الدينار مقابل العملات حرة التحويل يتم تحديده في سوق الصرف بين البنوك.

### ثانياً: خصائص ووظائف سوق الصرف

#### أ. خصائص سوق الصرف:

1- يتميز هذا السوق بحساسيته المفرطة للظروف الاقتصادية والسياسية مما يرفع درجة مخاطر الاستثمار فيه إضافة إلى أنه سوق لا إطار مادي له، و يتم التعامل فيه بواسطة أدوات الاتصال الحديثة، و يتأثر سوق الصرف الأجنبي بالعوامل الاقتصادية والسياسية لحالة ميزان المدفوعات، القروض الدولية المساعدات الخارجية السياسات

1 Philippe D'arrisenet, Jean Pierre Petite Economie internationale Dunod, Paris, 1999, P 19

2 - سامي عفيف حانك، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، 25

3 - عبد المجيد قدي، السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 107.

4- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي و البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، سنة 2012، ص 386.

الضريبة أسعار الفائدة، الدولارات الاقتصادية، الأحداث السياسية، إضافة إلى العوامل الفنية كظروف السوق النقدي و ظروف المتعاملين فيه، العرض و الطلب على العملات الأجنبية، التغيرات في أسواق المال الأخرى في سوق النقد؛

2- يكون سوق الصرف الأجنبي بأنه غير محدد بإطار جغرافي ويعتمد على شبكة اتصالات واسعة وسريعة من خلال أجهزة التلفون والأجهزة الإلكترونية والحاسب الآلي والمنتشرة في كافة أنحاء العالم<sup>1</sup>؛

3- يكون سوق الصرف الأجنبي حراً إذا تعددت فيه الأسعار وفقاً للتفاعل الحر بين البائعين والمشترين للعملات وقد يكون مقيداً بسياسات التدخل الحكومي الهادفة إلى تثبيت الكلي أو الجزائي لأسعار الصرف.

## II. وظائف سوق الصرف الأجنبي:

يقدم سوق الصرف الأجنبي الوظائف الرئيسية الآتية<sup>2</sup>:

1- **تسوية الدفعات الدولية:** وهي أهم وظيفة للسوق، إذ يتم عن طريق هذا السوق تسوية الحسابات الدولية المترتبة على المبادلات التجارية (السلع وخدمات) إضافة إلى تحويلات الرأسمالية بمختلف صورها كالقروض والاستثمارات، كذلك يحتاج السياح إلى العملات الأجنبية عند التنقل بين البلدان المختلفة، ويقوم بتسهيل تسوية الدفعات الخارجية بطريقة المقاصة التي قد تكون ثنائية أو متعددة الأطراف، أو عن طريق الحقوق والديون حيث يسمح بنقل القوة الشرائية من دولة إلى أخرى مستخدمين عدة وسائل (الكيميالات، خطابات الضمان).

2- **التحكيم (الموازنة Arbitrage):** والمقصود بها شراء عملة محددة في سوق معين عندما ينخفض سعر الصرف لهذه العملة وبيعها في مكان آخر يكون سعر صرفها أعلى بهدف الربح والموازنة (توحيد سعر العملة في السوقين). ان التحكم هو جعل سوق الصرف لعملة سوقاً واحداً بالمعنى الاقتصادي بالرغم من الاختلاف المكاني والجغرافي بالإضافة إلى توحيد سعر الصرف بين الأماكن المختلفة والمحكمون لا يعتبرون مضاربين إلا للحظة واحدة فهم يشترون العملة لبيعها بعد لحظة في مكان آخر، وبذلك فهم لا يحتفظون بالعملات الأجنبية للإفادة من فروق الأسعار في المستقبل كما هو شأن المضاربين وقد يقوم المحكمون بالعمل على توحيد سعر صرف العملة بين مكانين أو عدة أماكن ولعدد كبير من العملات. مثال: إذا كان سعر الدولار في سوق لندن 0.65 جنيه و كان سعره في نيويورك 0.67 جنيه، سيقوم المضاربون بشراء الدولار في سوق لندن و بيعه في سوق نيويورك بهدف الربح و الموازنة.

3- **التغطية (Hedging):** هو تجنب الخسائر في سعر الصرف للمتعاملين في أسواق الصرف الأجنبي دون أن تتضمن هذه العملية تسليم أو تحويل ثمن العملة المحلية أو الصرف الأجنبي، وإنما هو اتفاق على بيع وشراء الصرف الأجنبي عن طريق

<sup>1</sup>- شقيري نوري موسى، الأسواق المالية وآليات التداول، دار الحامد للنشر والتوزيع، سنة 2019، ص 279.

<sup>2</sup>- دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية، سنة 2022، ص 01

البنوك التجارية، ولكن سوف يسلم المبلغ مستقبلاً على أساس ثمن يتفق عليه في الحال بهدف حماية المتعاملين أنفسهم من تقلبات سعر الصرف.

**4- تقديم الائتمان للتجارة الخارجية:** إن سوق الصرف يقوم بتوفير وسيلة الائتمان في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال البنوك التي تتعامل بذلك، فهي تقدم قروضها للمصدر والمستورد إلى أن تتم عملية البيع والشراء.

**5- تحويل الأموال أو القوة الشرائية بين الدول:** حيث تعتبر أساسية لأسواق الصرف الأجنبي وهو تحويل الموال أو القون الشرائية من بلد لآخر.<sup>1</sup>

### ثالثاً: أنواع سوق الصرف

يتم التمييز في سوق الصرف الأجنبي بين نوعين من الأسواق سوق الصرف الفوري وسوق الصرف الآجل:

#### - سوق الصرف الفوري 'العاجل' " Rates spot exchange":

وسوق مخصص للتعاملات الفورية بالعملة الأجنبية، ويتم فيه بيع وشراء العملات الأجنبية وفقاً للسعر الحالي 'القائم'، وكل العملات لها سوق صرف فوري.

- سوق الصرف الآجل: يتم فيه بيع وشراء العملات وفقاً للسعر المتوقع في المستقبل القريب، بمعنى أنه يتم الاتفاق اليوم على السعر الآجل ولكن الاستلام والتسليم يتم في المستقبل القريب (في حدود شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة على أكثر تقدير). ويقتصر ذلك السوق على العملات القوية فقط.

ولتوضيح الفرق بين أسعار الصرف الفورية والآجلة نفترض أن أحد الأشخاص قد باع الدولارات الأمريكية لشخص آخر مقابل دينار جزائري طبقاً لسعر الصرف العاجل، فمعنى ذلك أن البائع والمشتري يتبادلان الصرف الأجنبي في الحال، أما إذا تم الاتفاق على أن التعامل يتم على أساس أسعار الصرف الآجلة، فإن معنى ذلك أن يشتري شخص من شخص آخر كمية من الدولارات على أن يتم التسليم في فترة لاحقة<sup>2</sup>.

إن المعاملات الآجلة تسمح للمتعاملين بالتحوط (الوقاية) ضد خطر تقلبات أسعار الصرف فمثلاً عملية البيع لأجل في سوق الصرف تسمح لمصدر ما أن يعرف بدقة مقدار ما سيحصل عليه مقابل المبلغ الذي لم يحصله بعد بالعملة الأجنبية نتيجة نشاطها التصديري، وذلك مهما تكن التطورات في سعر صرف العملة الأجنبية بين تاريخ القيام بالعملية وتاريخ التصفية (أو الاستحقاق). وعليه فلجوء المتعاملين إلى سوق الصرف الأجل يعتبر بمثابة تأمين لهم ضد احتمال حدوث تغير قوي متوقع في سعر الصرف قد يكلفهم خسارة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- مريم بوخريص، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية - حالة البنك الخارجي الجزائري-شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية - علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جامعة جيجل، 2017-2018، ص 29.

<sup>2</sup>- المراهي البشير، "تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج 1994-2010"، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، سنة 2015-2016، ص 36.

<sup>3</sup>د عبد الحميد مرغيث، النقود والتمويل الدولي، مركز البحوث والدراسات، المملكة العربية السعودية 2019 ص 39.

حيث تعتمد العلاقة بين سعر الصرف الفوري والآجل في حساب أسعار الصرف الآجلة على أسعار الصرف الفورية، حيث يمكن أن تنتج ثلاثة حالات ممكنة:

● إما أن يكون سعر الصرف الآجل أكبر من السعر الفوري، ويسمى الفرق بينهما علاوة (Premium)، ونكتب:

$$\text{سعر الصرف الآجل} = \text{سعر الصرف الفوري} + \text{العلاوة.}$$

● إما أن يكون سعر الصرف الآجل أقل من السعر الفوري، ويسمى الفرق بينهما خصما (discount)، ونكتب:

$$\text{سعر الصرف الآجل} = \text{سعر الصرف الفوري} - \text{الخصم.}$$

● إما أن يتساوى السعر الآجل مع السعر الفوري.

القاعدة العامة في حساب أسعار الصرف الآجلة بين عملة وطنية وأجنبية هي:

$$fr = sr(1 + i) / (1 + i^*) \dots\dots\dots (1.6)$$

حيث:

$fr$  هو سعر الصرف الآجل؛

$sr$  هو سعر الصرف الفوري؛

$i$  هو معدل الفائدة الوطني؛

$i^*$  هو معدل الفائدة الأجنبي.

وبإجراء بعض التبسيطات على المعادلة أعلاه تصبح:

$$i = i^* + (fr - sr) / sr \dots\dots\dots (1.7)$$

وتمثل  $(fr - sr) / sr$  الفارق بين السعر الآجل والفوري، فإذا كان هذا الفارق موجبا فهو "علاوة" وإذا كان سالبا فهو "خصم".

- في حالة التسعير المباشر للعملة: عندما يكون الفرق بين السعر الفوري والآجل سالبا نتكلم عن علاوة وفي الحالة المعاكسة نتكلم عن خصم.

- في حالة التسعير غير المباشر للعملة: عندما يكون الفرق بين السعر الفوري والآجل موجبا نتكلم عن علاوة وفي حالة المعاكسة نتكلم عن خصم.

رابعاً: كيفية تحديد سعر الصرف في سوق الصرف<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - مريم بوخرص، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية -دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة جيجل، مذكرة شهادة الماجستير في علوم اقتصادية، جامعة جيجل سنة 2017-2018 ص: 30-31-32.

يتحدد سعر الصرف في سوق الصرف بناء على العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي والطلب على الصرف الأجنبي يأتي أساساً من المستوردين الذين يحتاجون إلى العملات الأجنبية للاستيراد والعرض يأتي أساساً من المصدرين الذين يحصلون على العملة الأجنبية نظير تصدير سلعهم لدولة أخرى ولكن توجد مصادر أخرى إلى جانبهم، ومنها البنوك والسلطات النقدية التي تتدخل لشراء وبيع العملات الأجنبية، وكذلك المضاربون الذين يدخلون لشراء وبيع العملات الأجنبية للاستفادة من فروقات الأسعار.

كما هو معروف بأن العلاقة بين السعر والطلب علاقة عكسية، بمعنى أن منحني الطلب الذي ينحدر من أعلى إلى أسفل وإلى اليمين دليلاً على الزيادة الكمية المطلوبة، وانخفاض السعر والعكس بالعكس، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

أما العلاقة بين الثمن والعرض فهي علاقة طردية، بحيث طان منحني العرض يكون صاعداً من أسفل إلى أعلى أو إلى اليمين دليلاً على زيادة الكمية المعروضة كلما ارتفع الثمن، ويتضح ذلك فيما يلي:

وإذا جمعنا منحنى الطلب مع منحنى العرض في شكل بياني واحد نجد أنهما يتقاطعان في نقطة، وبذلك يتحدد سعر الصرف عند نقطة تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض، والشكل التالي يوضح تلاقي العرض والطلب في نقطة معينة.

وفي الأخير ومما سبق التطرق له في هذا المطلب نجد أن سعر الصرف أداة أساسية يتم بواسطتها القيام بمختلف التبادلات المالية والنقدية بين الدول، ولذلك اختلفت أنواعه مما أظهر صعوبة كبيرة في تحديد العوامل التي تؤثر فيه.

#### خامساً: المتدخلون في سوق الصرف

يتعامل بسوق الصرف الأجنبي العديد من الجهات الذين يطلق عليهم مستخدمو السوق وهم<sup>1</sup>:

1- التجار من المستوردين والمصدرين والسياح والمستثمرين الذين يبادلون العملات المحلية بالعملات الأجنبية لغرض تسوية المعاملات الدولية إضافة إلى التجار والمضاربين الذين يتاجرون بالعملات بحثاً عن الأرباح قصيرة الأجل، وتظهر حاجة هؤلاء للسوق بسبب تعدد العملات الوطنية للمقيمين في هذه الدول؛

2- المصاريف التجارية والتي تقوم بعمليات شراء وبيع العملات الأجنبية إلى المستخدمين التقليديين؛

3- السماسرة Brokers وهم تجار العملة الذين يتعاملون بالعملات فقط؛

المصاريف المركزية وهي التي تتدخل باستمرار في أسواق الصرف الأجنبي بيعة أو شراء بهدف المحافظة على قيمة العملة الوطنية وعلاقتها بالعملات الأخرى والمحافظة على استقرار سعر الصرف الوطني

حسب نظام بنك الجزائر رقم 95-08، يتمثل المتدخلون في سوق الصرف في كل من البنوك والمؤسسات المالية. يمكن لبنك الجزائر أن يعطي ترخيصاً للهيئات المالية غير البنكية للتدخل في هذه السوق، كما يمكنه أن يعتمد أي هيئة أو أي وكيل للصرف قصد القيام بعمليات صرف بين الدينار والعملات الأجنبية حرة التحويل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار البازوري للنشر والتوزيع، جامعة الزيتونة الأردنية، سنة 2022 ص: 30.

<sup>2</sup>- الطاهر لطرش، نفس المرجع السابق، ص: 386.

يمكن لهؤلاء المتدخلين القيام بعمليات الصرف لمصلحة زبائنهم أو لمصلحتهم الخاصة، ويقوم على وجه التحديد بالعمليات التالية:

- بيع العملة الوطنية إلى البنوك غير المقيمة مقابل عملة صعبة أجنبية حرة التحويل؛
- شراء وبيع عملة صعبة أجنبية حرة التحويل مقابل عملة صعبة أجنبية حرة التحويل؛
- شراء وبيع عملة صعبة حرة التحويل مقابل العملة الوطنية بين الوسائط المعتمدة في سوق الصرف بين البنوك.

#### سادسا: عمليات سوق الصرف

تمثل العمليات التي تتم على مستوى سوق الصرف بما يلي:

**1. سوق مقايضة العملات:** يعتبر سوق مقايضة العملات امتدادا للسوق الآجل، فمقايضة العملات عبارة عن عملية تؤمن لعون اقتصادي ما إمكانية شراء وبيع عملة مقابل أخرى في آن واحد مع مواقيت دفع مختلفة، بالتالي فإن عملية المقايضة هي صرف العملات مع وعد بإنجاز العملية المعاكسة في زمن يحدد مسبقا، على عكس أصحاب المعاملات نقدا لأجل فإن مستخدم المقايضة و هي التي تنشط السوق لكثرة استخدام من قبل المؤسسات و البنوك في معاملاتها التجارية أو في عمليات التمويل و هي: ين/ دولار، مارك/ ليرة أسترليني، دولار/ ليرة أسترلينية و فرنك/ مارك، أورو/ دولار، و في المقابل تضيق مساحة السوق عندما يتعلق الأمر بعمليات أقل استخداما على السوق الدولي.<sup>1</sup>

**II. سوق الخيارات:** تعتبر هذه السوق أداة لتمكين صاحب وضعية الصرف المفتوحة على المخاطر من الحق في شراء ( خيار شراء) أو بيع (خيار بيع) مقابل دفع عمولة و حسب سعر محدد سلفا خلال فترة معينة بتاريخ استحقاق محدد، و يعرف الخيار في العملات بأنه عقد قانوني بين الطرفين الطرف " مشتري الخيار" و الطرف الثاني " بائع الخيار" حيث يتم بموجب هذا الخيار أن يكون للطرف الأول الحق في أن يشتري إذا ما رغب من الطرف الثاني، و أن يبيع إذا ما رغب للطرف الثاني أصلا، أو كمية معينة من عمله ما بسعر معين في تاريخ معين و خلال فترة زمنية معينة حسب الاتفاق مقابل عمولة(علاوة) يدفعها الطرف الأول للطرف الثاني، إذ تنقسم عقود الخيار إلى نوعين أساسيين<sup>2</sup>:

**1- خيار الشراء:** وهو الذي يعطي لصاحبه الحق في شراء مبلغ معين من العملة الأجنبية مقابل العملة الحلية بسعر معين وفي أجل استحقاق محدد مسبقا.

**2- خيار البيع:** وهو ذلك الخيار الذي يعطي لصاحبه الحق في بيع مبلغ معين من العملة الصعبة مقابل العملة المحلية بسعر معين وفي أجل استحقاق محدد مسبقا.

#### فعالية سوق الصرف:

يعتبر فاما FAMA السوق الفعال ذلك السوق الذي يستجيب كليا للمعلومات المتوفرة وقد قسم فعالية السوق إلى 3 أنواع:

<sup>1</sup>- محمود يونس، "اقتصاديات دولية"، الدار الجامعية، مصر، 2017، ص: 226.

<sup>2</sup>- الطاهر لطرش "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 110.

- 1- سوق ذو فعالية ضعيفة: هي السوق التي يعتمد فيها فقط على المعلومات الماضية، أي أن سوق صرف يوصف بضعف الفعالية عندما لا يمكن فيه للتاجر أن يجني عائدات أو أرباح حين استعماله للمعلومات الماضية.
- 2- سوق ذو فعالية نصف قوية: هي السوق التي يعتمد فيها فقط على المعلومات الماضية زائد المعلومات المتوفرة، حيث تكون حول كميات العملات المعروضة، معدلات الفائدة والدخل.
- 3- سوق ذو فعالية قوية: هي السوق التي يعتمد فيها فقط على المعلومات الماضية زائد المعلومات العمومية والخاصة، حيث تتحقق عندما لا يمكن للتاجر جني عائدات غير عادية باستعمال قوانين التجارة المتعلقة إما بالمعلومات العمومية أو الخاصة.

### المبحث الثاني: البنوك التجارية وتقييم أدائها

تعتبر البنوك التجارية أقدم البنوك نشأة، ومن ثم فهي إضافة إلى المؤسسات المالية الوسيطة، تمثل الركيزة الأساسية للجهاز البنكي بحكم عددها وحجمها وتعدد أشكالها، لذا يشبه أي جهاز مصرفي بالهرم الذي يمثل قمته البنك المركزي بينما تتمثل قاعدته في البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة.

### المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

الفرع الأول: تعريف ونشأة البنوك التجارية

#### 1. نشأة البنوك التجارية:

نشأت البنوك التجارية كمحصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية على مر السنين ويرجع الأصل التاريخي لكلمة "بنك" إلى المصطلح الفرنسي banque والذي يعني في جوهره الخزانة الآمنة لحفظ النقاس. وهو ما يعني المكان الذي يتم فيه الاحتفاظ بكل ما هو غالي و نفيس كالمجوهرات وغيرها كما قد يرجع أصل هذه الكلمة إلى اللفظ الإيطالي « banco » الذي يطلق على الطاولة او المنضدة التي كان الصيارفة يزالوا أعمالهم من خلال، وفي كل الأحوال يرتبط ظهور البنوك عموماً بفترة العصور الوسطى الذي بدأ فيها ظهور أول لأشكال البنوك من خلال نشاط الصيارفة و رجال الصاغة "الذين كانوا يقبلون إيداع الأموال و الذهب و المعادن الثمينة و الحجار الكريمة مقابل أجر يحصل عليه هؤلاء الصيارفة نظير حفظ هذه الودائع" و يعد ذلك اول تعبير عن الوظيفة الأولى للبنوك و هي تلقي الودائع و حمايتها. والدليل على صحة ذلك الاستنتاج ما جرى عليه العرف آنذاك من الحصول المودعين على إيصالات إيداع موقع من قبل الصيارفة.

وقد لاقت تلك الإيصالات فيما بعد رواجاً وقبولاً في التداول وذلك باستخدامها كأداة للوفاء بديون حامليها عن طريق تظهيرها إلى أشخاص آخرين تنتقل إليهم ملكية الودائع.

وقد نتج عن ذلك ركود في عمليات السحب من الودائع مما كان حافزاً للصيارفة لإعادة استثمار الجزء الكبير منها في عملية الإقراض للغير مقابل فوائد محددة وهنا تظهر الوظيفة الثانية للبنوك وهي «الإقراض».

وقد عقب ذلك ظهور واحدة من أهم الوظائف التقليدية للبنوك وهي وظيفة "خلق النقود" كنتيجة لانتشار تداول الايصالات التي يحررها الصاغة للمقترضين أو إمكانية استبدال تلك الايصالات بالذهب عند الحاجة. خلال تلك المرحلة تم انشاء اول بنك منظم عام 1159 في مدينة فينيسيا الإيطالية تلاه بنك للدائع في مدينة برشلونة الاسبانية عام 1401 بعدها بدأت البنوك بمفهومها الحديث في الظهور عام 1578 بإيطاليا تم عام 1609 في هولندا. وفي القرن التاسع عشر وبعد قيام الثورة الصناعية بأوروبا بدأت البنوك تأخذ اشكالا تنظيمية متقدمة ومن كانت البداية الحقيقية لظهور الجهاز المصرفي بشكله الحديث باعتباره المكون الرئيسي للوسطاء الماليين<sup>1</sup>.

## II. تعريف البنوك التجارية:

تعددت تعاريف البنوك التجارية نذكر منها:

**تعريف أول:** البنوك التجارية هي أحد المؤسسات المالية الإيداعية التي تستهدف للحصول على الربح والذي يتمثل في الفرق بين تكلفة الحصول على الودائع وكافة مصادر الأموال الأخرى كالقروض والمتحصل عليها، وبين العوائد التي يتسلمونها على استثماراتهم سواء في:

➤ محفظة القروض والتسهيلات؛

➤ محفظة الأوراق المالية (محفظة الاستثمارات المالية)؛

➤ حقوق الملكية.

**تعريف الثاني:** البنوك التجارية هي تلك البنوك التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عملية التمويل الداخلي والخارجي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والادخار بما في ذلك المساهمة في انشاء المشروعات<sup>2</sup>.

**تعريف الثالث:** يعرف البنك التجاري على أنه مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، حيث يقوم بتجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الاعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة<sup>3</sup>.

يعرف قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك التجارية على أنها: أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون، وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية:

➤ جمع الودائع من الجمهور؛

1- احمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 22.21.

2- حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف دار صفاء للطباعة والنشر الأردن، ص 105.

3- فلاح حسين عداي الحسيني، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2006، ص 33.



➤ منح القروض؛

➤ توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها<sup>1</sup>.

من خلال التعاريف السابقة يمكن صياغة التعريف التالي:

البنك التجاري هو مؤسسة مالية تلعب دور الوسيط أصحاب الفائض وأصحاب العجز حيث يقوم بتلقي النقود في شكل ودائع من أصحاب الفائض (المودعين) وتقديمها إلى أصحاب العجز (المقرضين) في شكل قروض"

الفرع الثاني: خصائص وأهداف البنوك التجارية

اولا: خصائص البنوك التجارية

يمكن تحديد خصائص البنوك التجارية بما يلي<sup>2</sup>:

✓ **مؤسسات مالية تقوم على الائتمان:** أي قبول ودائع من جمهور المودعين ومنح القروض وهي التمويل للمقرضين على أموال البنك وتحصل البنوك على فرق الفائدة ما بين معدل الإقراض والتمويل.

✓ **مؤسسات مالية تتعامل بالنقود:** أي أن جميع عمليات البنوك تقوم على أساس استخدام النقود فالقروض أخذ وعطاء والفوائد عليها نقدية إضافة إلى أنها تتسلم ودائع من الأفراد بالنقود الأساسية وتقوم بإصدار نقود ودائع أكبر منها.

✓ **ظاهرة تركيز البنوك:** أي تركيز أعمال البنوك في عدد قليل واضح من خلال عدد البنوك الصغيرة في معظم الدول.

✓ **تسعي البنوك التجارية إلى الربح:** تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الربح وبأقل نفقة ممكنة، وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات، وهذا الهدف مختلف عن أهداف البنك المركزي التي تتخلص في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة النقدية.

ثاني: أهداف البنوك التجارية

تنقسم أهداف البنوك التجارية إلى ما يلي<sup>3</sup>:

1- **أهداف عامة:** وهي تلك الأهداف التي تتعلق بالسياسة العامة للبنك مثل تحقيق نمو في حجم ربحية البنك بمعدلات أكبر من المنافسين في السوق المصرفية.

1- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 07، سنة 2010، ص: 202.

2- نوال بوعلام سمراء، دليلك فب المالية، دار اليازوري العلمية، سنة 2021 ص: 96-70

3- حنان علوي، دور البنوك التجارية في تمويل وتوجيه استثمارات القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكرة، مذكرة شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 12-13.

2- أهداف وظيفية: وهي تلك الأهداف التي تتعلق بالنواحي التنفيذية والتي تضمن للبنك الاستمرارية

واكتساب السمعة الجيدة والثقة لدى العملاء، كما يري البعض ان اهداف البنك تتمثل في السمات التالية:

➤ **الربحية:** إن هدف الربح وتعظيمه هو أول ما تهتم به البنوك التجارية ولكي يحقق البنك هذه الأرباح يتوجب

عليه توظيف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة و أن يخفض نفقاتها و تكاليفه لان الأرباح هي

الفرق بين الإيرادات الاجمالية و النفقات الكلية، حيث تتكون الإيرادات الاجمالية للبنك بشكل رئيسي من

نتائج عمليات الإقراض و الاستثمار التي يقوم بها البنك بالإضافة الى الأرباح الرأسمالية التي تنتج عن ارتفاع

القيمة السوقية لبعض اصوله فكلما حقق البنك أرباح أكثر يعني أنه أكفئ من غيره.

➤ **السيولة:** يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، حيث يكون البنك

مستعداً للوفاء بها في أي لحظة وتعد السيولة من أهم الأهداف التي يتميز بها البنك التجاري عن المنشآت

الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات و لو لبعض الوقت، فإن

مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، مما قد يدفعهم فجأة

لسحب ودائعهم و هذا قد يعرض البنك للإفلاس.

➤ **الأمان:** لا يمكن للبنوك التجارية أن تستوعب خسائر تزيد عن رأس مال الممتلك فأى خسائر من هذا النوع

معناه اتهام جزء من أموال المودعين وبالتالي افلاس البنك تسعى البنوك التجارية الى توفير أكبر قدر من

الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة، والى تعدد المناطق

الجغرافية التي يخدمها المصرف لان ذلك يؤدي الى تباين المودعين وأنشطتهم وباختصار تساهم الفروع في

تنوع ودائع البنك والقروض ويقلل من احتمالات حدوث سحبوات ضخمة مفاجئة تعرض البنك لمخاطر

العسر المالي.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن البنك يسعى إلى:

✓ تحقيق أقصى ربحية؛

✓ تجنب التعرض إلى نقص شديد في السيولة؛

✓ تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان<sup>1</sup>.

الفرع الثالث: وظائف البنوك التجارية والخدمات التي تقدمها

اولا: وظائف البنوك التجارية

<sup>1</sup>- حنان علوي، نفس المرجع السابق، ص 12-13.

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف منهنه النقدية ومنها غير النقدية، ويمكن تقسيم هذه الوظائف الى التقليدية والحديثة فيما يلي:

#### اول: الوظائف التقليدية:

1. قبول الودائع وتنمية الازخار: تقوم البنوك التجارية بقبول ودائع الأفراد والهيئات التي تدفع عند الطلب أو بناء إخطار سابق أو بعد انتهاء أجل محدد، ويمكن تقسيم أنواع الإيداعات التي يقدمها المودعون لدي البنك التجاري إلى أربعة أقسام رئيسية هي<sup>1</sup>:

➤ **الودائع الجارية (تحت الطلب):** تتمثل الودائع الجارية في ودائع تتطلب التزام حاليا من البنك، على أن يكون في استعداد في أي لحظة لمواجهة السحب منها<sup>2</sup>؛

➤ **ودائع لأجل:** تتمثل في مبالغ مالية مودعة لدى البنك لفترة زمنية محددة مسبقا في المقابل دفع فائدة عليها من قبل البنك ولا يجوز سحبها قبل تاريخ استحقاقها؛

➤ **ودائع بإخطار:** هذا النوع من الودائع يتم الاتفاق بين البنك والمودع عند فتح الحساب على مدة بقائها لديه ولا يجوز سحبها فور انتهاء المدة إلا بعد إخطار البنك بقيمة السحب قبل التاريخ المحدد لسحبها بمدة؛

➤ **ودائع التوفير:** وهي عبارة عن المبالغ التي يودعها المدخرين حيث يودع الأفراد ما زاد عن احتياجاتهم في حساب التوفير بسعر فائدة ثابت ومعين كما تعطي البنوك عملائها دفترا للتوفير يثبت فيها جميع العمليات من إيداع وسحب.

II. **تقديم القروض:** تمثل القروض النشاط الرئيسي للبنك، فلا بد عليه من التنويع لجلب أكبر عدد من العملاء حيث تقوم البنوك التجارية بتوظيف مواردها على شكل قروض ممنوحة للعملاء واستثمارات متعددة مع مراعات أسس توظيف أموال البنك والقروض البنكية أنواع منها ما هو موجه للاستهلاك ومنها الموجه للاستغلال واخر موجه للاستثمار.

III. **خلق النقود:** من بين الوظائف التقليدية للبنك التجاري انشاء النقود أو كمت يعرف بخلق نقود الودائع حيث تقوم البنوك التجارية بخلق النقود وهي في الحقيقة ليست لها وجود مادي، وإنما هي عبارة عن نقود إئتمانية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض وهي تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات وليس تداول حقيقيا.

تترتب عن عملية خلق النقود زيادة في كمية النقود حيث يتلقى البنك التجاري مدخرات من الأفراد والمؤسسات في شكل ودائع تعتبر قيمتها دينا وتسجل في جانب الخصوم لميزانية البنك ثم يقوم البنك باستخدام قيمة الوديعة في شكل قروض.

يقوم البنك التجاري بخلق نقود الودائع بالاعتماد على عنصرين هما:

<sup>1</sup>- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار النشر والتوزيع، عمان، سنة 2015، ص:69.

<sup>2</sup>- حنان علوي، المرجع السابق، ص: 9.

➤ مبلغ الوديعة؛

➤ نسبة الاحتياطي الاجباري وهي نسبة من النقود التي يحتفظ بها البنك في شكلها السائل لمواجهة طلبات السحب المحتملة من طرف المودعين.

**ثانيا: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية:**

لقد تغيرت نظرة البنوك إلى العمل المصرفي من مجرد تأديتها للخدمات التقليدية إلى القيام بوظائف حديثة وبتوجهات تتلاءم من أهدافها المتنوعة هي كالتالي<sup>1</sup>:

**1- تمويل التجارة الخارجية:** تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية الدفعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية؛

**2- تحصيل الشيكات:** تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة، حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع، أي الحساب الجاري لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة أو بالنقصان؛

**3- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها:** الأوراق التجارية هي أدوات الائتمان قصيرة الأجل من أهمها الكمبيالة، السند الأذني أذونات الخزنة، ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائها من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة، كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه، وقد يحدث أن يقع حاموا الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تتحصل عليه البنوك التجارية نتيجة تحويل الأخطار إليها؛

**4- إدارة محافظ الاستثمار:** تعمل البنوك التجارية على شراء الأوراق المالية لحسابها ولحساب عملائها، و كذلك متابعة الأسهم و السندات من خلال تطور الأسعار.... الخ؛

**5- تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير:** أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها وقد اكتست هذه الخدمة سمة الحداثة من التطورات المستمرة التي شهدتها أساليب وطرق دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وقيام البنوك باستثمار أموال في البحث عن الأساليب الحديثة في ذلك؛

**6- بيع وشراء العملات الأجنبية:** تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أم آجلا وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف، وقد تخصص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة، إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة والعلاج.... الخ؛

<sup>1</sup>- نوال بوعلام سمر، نفس المرجع السابق ص:73-76.

7- إصدار البطاقات الائتمانية: من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك خاصة في الدول المتقدمة ويتيح تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص إلى آخر ومنح أو الحصول على ائتمان؛

8- القيام بعمليات التوريق: تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غي السائلة مثل القروض المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وذلك ببيع الدين إلى مؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية، يلجأ البنك إلى اعتماد هذه العملية عند حاجته الماسة إلى السيولة النقدية للتوسع في نشاطه التمويلي أو سداد بعض التزاماته المالية، ومن الطبيعي أن يبيع ديونه بسعر أقل من القيمة القائمة للدين كي يخلق حافزا في شرائها أملا في حصوله على ربح معقول، تراعي البنوك التجارية أثناء قيامها بوظائف سواء كانت تقليدية أو حديثة التلى ظهرت كمتطلب لتطور البيئة التي تعمل فيها على مراعاة مبادئ أساسية لقيام النشاط البنكي.

ثانيا: الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية

الخدمات التي أقدمها البنوك التجارية:

- تقدم البنوك التجارية الان العديد من الخدمات مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى، تتمثل في<sup>1</sup>:
- جذب الودائع وتقديم القروض، حيث تقدمها لجذب المدخرات سواء من الأفراد أو منشآت الأعمال كما تقدم القروض المختلفة الى الوحدات الاقتصادية التي بحاجة إلى أموال؛
  - تقديم مجال للادخار سواء للأفراد أو منشآت الأعمال أو المنشآت الحكومية؛
  - تقديم وسائل للدفع أو لشراء السلع والخدمات، وبلعب البنوك التجارية دور مهم في خدمات الدفع حيث تمر الأموال من خلال بحرية عبر المناطق الجغرافية المختلفة والحدود السياسية، كما أن النظم ككل يعتمد على ثقة الجمهور في قبول الشيكات كوسيلة للدفع؛
  - تقديم خدمات مالية عالمية وذلك من خلال دخول البنوك التجارية في التجارة والتمويل الدولي، فالبنك التجاري يضمن للشركات المستوردة استيراد وتسويق المنتجات، ويقوم ببيع وشراء الأوراق المالية أو النقد الأجنبي لحساب العميل؛

<sup>1</sup>- محمد صالح الحناوي وآخرون، أسواق المال والمؤسسات المالية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013، ص 300-301.

بالإضافة إلى ذلك فإن البنوك التجارية تقدم أنواع أخرى مثل خصم الأوراق وشراء وبيع العملات، والأوراق المالية لحساب العملاء أو البنك ذاته، كما أنها تضمن مديونية الغير من خلال إصدار خطابات الضمان<sup>1</sup>.

### ثالثاً: ميزانية البنوك التجارية

تعتبر ميزانية من القوائم الأكثر استخداماً سواء من طرف مدير البنك، العملاء (خاصة المودعين) و كذا السلطات التنظيمية و ذلك نظراً لما تحتويه من معلومات و بيانات حول وضعية البنك<sup>2</sup>.

تعريف الميزانية: تعرف على انها عبارة عن قائمة مكونة من عمودين متساويين في القيمة، عمود خاص بالخصوم، أي الموارد المالية الموجودة في حوزة البنك، وعمود آخر خاص بالأصول (الاستخدامات).

أن الميزانية عبارة عن بيان يوضح لنا مقدار وتركيب موارد أموال البنك، وكيفية استخدامها في زمن معين، على أن يكون إجمالي موارد البنك من الأموال تساوي إجمالي استخدامات أموال البنك، ويمكن النظر إلى الميزانية على أنها قائمة من المدخلات والمخرجات المالية، ويمكن توضيح ذلك فيما يخص الميزانية من خلال الجدول التالي:

### الجدول رقم (2-1) ميزانية البنك التجاري

الميزانية	
المدخلات المالية	المخرجات المالية
موارد أموال البنوك أو الخصوم + رأس المال الخاص: - ودائع موجعة من قبل الجمهور؛ - افتراضات غير الودائع؛ - رأس المال الخاص لحاملي الأسهم.	استعمالات أنوال البنك أو يعرف بالأصول: - نقدية وودائع مودعة في مؤسسات أخرى - الاستثمار في الأوراق المالية؛ - القروض والإيجار.

المصدر: أحلام بوعبدلي، مرجع السابق، ص 10.

### المطلب الثاني: تقييم الأداء البنوك التجارية

نظراً للمكانة المهمة التي تحتلها البنوك في مختلف اقتصاديات العالم، فقد أصبح من الضروري الاهتمام بها، ومتابعتها وتقييم أدائها للحفاظ عليها وعلى الاقتصاد ككل.

### الفرع الأول: تقييم الأداء البنكي

<sup>1</sup> - محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية-البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص 215-216

<sup>2</sup> - أحلام بوعبدلي، سياسة إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2015، ص 9-10.

قبل التطرق إلى تعريف الأداء البنك سنتطرق إلى تعريف الأداء على أنه "المجهودات الذي يبذله كل فرد في المنشأة وفي نفس الوقت يعبر عن المستوى الذي يحققه هذا الفرد سواء ناحية كمية وجودة العمل المطلوب أو الوقت المحدد للقيام به<sup>1</sup>.

**مفهوم تقييم الأداء:** يعتبر تقييم الأداء وظيفية إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم، وبأعلى درجة من الكفاءة.<sup>2</sup>

إذا يمكننا القول إن عملية تقييم الأداء هي عملية لمقارنة ما تم إنجازه مع ما تم تخطيطه من طرف الإدارة بغرض تحسين الأداء وتطوير.

ويكمن تعريف تقييم الأداء بأنه: مرحلة من مراحل الرقابة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلا وبيان الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها علميا وعمليا لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين.<sup>3</sup>

كما يعرف على أنه: عملية تقديرية لأداء كل فرد من العاملين خلال فترة زمنية معينة لتقدير مستوى ونوعية أدائه وتعتبر وظيفة منظمة ز مستمرة وضرورية لتسيير الموارد البشرية، لتحقيق فعالية أكبر إذا كانت مرتبطة باستراتيجية العمل وبأسلوب تسيير المؤسسة.<sup>4</sup>

#### ركائز نظام تقييم الأداء:

يتطلب نظام تقييم الأداء مجموعة من المقومات، تساعد على الوصول لنظام قادر على تحقيق الغرض من انشائه، ومن أهم هذه الركائز تتمثل في<sup>5</sup>:

➤ تحديد الأهداف؛

➤ وضع الخطة التفصيلية لإنجاز العمل؛

➤ تحديد مراكز المسؤولية؛

➤ تحديد معايير الأداء.

تختلف مستويات عملية تقييم الأداء حسب الهدف من العملية، كما أن هناك مؤشرات على أساسها تتم العملية ويمكن التمييز بين كالتالي:

1- مريم بوخرص، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية -دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة جيجل، مذكرة شهادة الماجستير في علوم اقتصادية، جامعة جيجل سنة 2017-2018 ص:47.

2- أحلام بوعبدلي، المرجع السابق، ص16.

3- بوحنا عبد آل آدم وسليمان اللوزي، دراسة الجدول الاقتصادية وتقييم كفاءة أداة المنظمات، دار المسيرة الأردن، 2000، ص199

4- حمداوي وسبيلة، إدارة الموارد البشرية مديرية النشر الجامعية، الجزائر، 2004، ص 123.

5- أحلام بوعبدلي، ص 17.

1- **المستوى الوطني:** ويضم البنوك ودورها في توفير الموارد التمويلية اللازمة لقطاعات الاقتصاد الوطني باعتبارها عصب الحياة الاقتصادية في المجتمع؛

2- **المستوى القطاعي:** أي على مستوى الجهاز المصرفي، وعلى رأسه البنك المركزي، وتستهدف قياس الكفاءة من ناحية اتساق قرارات القائمين على أمور البنك التجاري، مع السياسات النقدية والائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي؛

3- **على مستوى البنك التجاري ذاته:** وذلك يوضع مجموعة من المؤشرات المالية تكون صالحة لتقييم أداء البنوك التجارية من وجهة نظر واحدة، رغم صعوبة تحقيق ذلك وتمكن في نفس الوقت من التعبير إلى حد كبير عن وجهات النظر الثلاث السابقة.

**مفهوم تقييم أداء المالي البنوك التجارية:** تقييم الأداء في البنوك التجارية هو عبارة عن مقارنة ما تم تحقيقه من الأهداف التي كانت مسطرة من طرف البنك، مع ما تم تحقيقه فعلاً، وذلك بغرض تحديد الانحرافات بهدف تعزيز الانحرافات الإيجابية ومعالجة السلبية منها.<sup>1</sup>

**أهمية عملية تقييم الأداء في البنوك:** لقد أصبحت عملية تقييم الأداء ضرورة ملحة في الوقت الحاضر خاصة في البنوك، وذلك للأسباب التالية:

➤ تمكننا من التأكد من حسن تخصيص واستخدام مستلزمات الإنتاج على النحو الأمثل، ففي القطاع المصرفي يتطلب توجيه الأموال المقترضة من المصارف نحو الاستثمار في مشروعات إنتاجية، القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات، انسجام مع حسن إدارة وتشغيل الموارد المتاحة، وهذا ما تحققه عملية تقييم الأداء؛

➤ تمكننا من التأكد من توازن الموارد والاستخدامات؛

➤ الكشف عن الانحرافات بأنواعها، وتحديد المسؤولين عنها، وطريقة معالجتها وتلافي حصولها.

➤ يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفؤة ووضعها في الواقع الأكثر إنتاجية، وتحديد العناصر التي تحتاج إلى دعم وتطوير من أجل النهوض بأدائها إلى مستوى الأداء الطموح والاستغناء عن العناصر غير الكفؤة؛<sup>2</sup>

### أهداف تقييم الأداء في البنوك التجارية:

تحقق عملية تقييم الأداء بصفة عامة حملة من الأهداف يمكن التعرف على بعض منها في النقاط التالية:<sup>3</sup>

1- نفس المرجع السابق ص 17.

2- فلاح حسين عداي الحسيني، الإدارة الاستراتيجية، مفاهيمها، مداخلها، عملياتها المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ص 242.

3- زبيري الساسي والآخرين، أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية، دراسة حالة BEA خلال الفترة 2008-2017 سنة 2018-

2019، ص 53.



➤ تحسين الأداء والإنتاجية، والإنتاجية هدف أساسي لكل منظمة فهي هدف أخير تسعى إليه المنظمات مروراً على أهداف أولية ثم وسيطة، ولهذا فإن تقييم الأداء المؤسسي للمنظمة هو هدف أولي لهدف وسيط، هو تحسين الأداء لزيادة الإنتاجية؛

➤ معرفة مدى مساهمة العاملين في تحقيق أهداف المنظمة من خلال تقييم أداء العاملين وربطه بتقييم أداء المنظمة مثال ذلك زيادة الربحية بنسبة 10% عن العام الماضي، هل قام رجال البيع بمجهود في كسب ثقة زبائن جدد تؤدي لزيادة الإيرادات ومن ثم زيادة الربحية؛

➤ هدف تقييم الأداء المؤسسي هو التغذية العكسية للمنظمات الفرعية، أي إدارات المنظمة والنظام ككل للرقابة الوقائية.

➤ تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنظمة، ومن ثم يمكن رسم الاستراتيجيات والأهداف المستقبلية بوضوح بعد تحليل البيئة (الداخلية والخارجية) من خلال بعض أساليب التحليل مثل (S.W.O.T Anaysis).

إضافة إلى الأهداف السابقة يمكن ذكر الأهداف التالية لعملية تقييم الأداء في البنوك التجارية:

➤ متابعة تنفيذ أهداف البنك التجاري المحددة مسبقاً، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعاً ضمن الخطة المرسومة والفترات الزمنية المحددة لها، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء؛

➤ الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط البنك التجاري وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تفادي الوقوع في الأخطاء مستقبلاً؛

➤ تحديد مسؤولية الأقسام والفروع المختلفة في البنك التجاري عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يمارسه البنك من خلال قياس إنجازات كل قسم أو فرع ومدى تحقيقها للأهداف؛

➤ بيان مدى كفاءة استخدام البنك التجاري للموارد المتاحة بالصورة المثلى وتحقيق أقصى عائد ممكن وبأقل تكلفة ممكنة في ضوء تلك الموارد المتاحة.

الفرع الثاني: أسس ومراحل تقييم الأداء البنوك التجارية

أولاً: أسس تقييم الأداء في البنوك التجارية

هناك مجموعة من الأسس التي لابد من اعتمادها في تقييم الأداء في البنوك التجارية منها<sup>1</sup>:

<sup>1</sup>- زبيري الساسي والآخرين، نفس المرجع السابق، ص 54,56

**1- تحديد أهداف البنك التجاري:** لكل بنك تجاري عددا من الأهداف يسعى إلى تحقيقها، لذلك ينبغي أولا تحديد هذه الأهداف ودارستها قصد التعرف على مدى من الأهداف الجزئية التي تخص الوحدات والأقسام أمر مهم لأنه من الضروري تقسيم أهداف البنك إلى عدد من الأهداف الجزئية التي تخص الوحدات والأقسام الرئيسية في البنك. وقد تعارف الباحثون في مجال تحديد الأهداف على عدد من المجالات وأوجه نشاط البنك التي يجب أن تحدد الأهداف بالنسبة لها إلى ما يلي:

➤ المجال التسويقي؛

➤ مجال التجديد والابتكار أو زيادة الإنتاجية؛

➤ القيمة المضافة؛

➤ الموارد المالية والمادية الخاصة بالتمويل؛

➤ الربحية؛

➤ أداء العاملين وتطويرهم؛

➤ المسؤولية تجاه المجتمع؛

➤ الموازنة بين الأهداف قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى؛

**2- وضع الخطط التفصيلية:** بعد أن يتم تحديد الأهداف بشكل مفصل ودقيق، لابد من وضع خطط تفصيلية لكل مجال من مجالات النشاط، بحيث تعكس السياسات الخاصة بتحديد الموارد الإنتاجية اللازمة وكيفية الحصول عليها من ناحية، تم تحديد أوجه استخدام تلك الموارد بشكل يحقق أقصى استفادة ممكنة من ناحية أخرى.

وعلى هذا الأساس، فإنه لابد أن تحجج الخطط التفصيلية على ضوء ما يلي:

➤ ضرورة تغطية الأهداف المحددة لجميع أوجه النشاط؛

➤ ضرورة التناسق بين أهداف الأقسام والفروع؛

➤ ضرورة مساهمة جميع الأفراد في صياغة تلك الأهداف، والذين سوف يساهمون في تنفيذها ضمن حدود مسؤولياتهم؛

➤ أن تكون هذه الأهداف قابلة للتكيف مع تغير الظروف.

**3- تحديد مراكز المسؤولية:** من الأركان الأساسية الهامة لتقييم أداء أي بنك تجاري، هو أن تتواجد فيها معالم واضحة ومحددة لتفويض السلطات وتحديد المسؤوليات، فيمكن تعريف المسؤولية بأنها "يقصد بمراكز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين ولها سلطة اتخاذ القرارات التي من شأنها إدارة جزء من نشاط البنك وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها". فعملية تقييم الأداء تتطلب كذلك إيضاح اختصاصات كل

مركز المسؤولية ونوع العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض، ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى.

ويستمد التحديد الواضح لمركز المسؤولية في أي نشاط أهمية من عاملين هما:

➤ إجراء تقييم الأداء على الوجه الأكمل يقتضي أداء كل مركز من المراكز العامة بالبنك التجاري موضوع البحث للحكم على الأداء الداخلي.

➤ إذا اقتصر عملية التقييم على دراسة الأداء الإجمالي للبنك، فإن تقييم الأداء يشتمل على مدى الأهداف المحددة وكذلك تفسير الانحرافات عنها، وتحليلها بغرض التعرف على أسبابها والمراكز الإدارية المسؤولة عنها.

**4- التحديد السليم لمؤشرات تقييم الأداء:** إذ تقضي إجراءات نظام تقييم الأداء في البنوك التجارية وضع مؤشرات لهذا الغرض، ويعد اختيار وتحديد مؤشرات تقييم الأداء من أهم القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء وفي الوقت نفسه أكثرها صعوبة وذلك لتشعب المؤشرات وتنوعها واختلاف الآراء فيها، ولكن في جميع الأحوال من الضروري على أية وحدة أو مركز مسؤولية عند اختيار المعايير الخاصة بها ملاحظة ما يأتي:

➤ اختيار المؤشرات الأكثر تناسبا مع طبيعة البنك والأكثر اتساقا مع الأهداف المرسومة سلفا؛

➤ انتخاب المؤشرات الأكثر وضوحا وفهما من قبل العاملين، بحيث يكون في استطاعتهم تطبيقا بسهولة؛

➤ ترتيب النسب المختارة وفق أهميتها، بما يتناسب مع طبيعة نشاط البنوك وكذا الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها، وهذا يتطلب انتقاء الأوزان الحقيقية لكل هدف من الأهداف بما يتلاءم مع دوره وأهميته مقارنة مع بقية الأهداف الأخرى للبنك.

**5- إنشاء نظام متكامل للمعلومات وتطويره:** بما يكفل ويساهم في اتخاذ القرارات الصحيحة بهدف تصويب مسارات الأداء في الوقت المناسب وضمان عدم السير في الاتجاهات التي تؤدي إلى تحقيق أداء غير مرغوب فيه.

**ثانيا: مراحل تقييم الأداء في البنوك التجارية**

إن عملية تقييم الأداء في البنك تتضمن عدة مراحل يمكن توضيحها فيما يلي:

**1- مرحلة جمع البيانات والمعلومات:**

تعتبر أهم مرحلة في عملية تقييم الأداء البنكي، إذ يتم من خلالها جمع البيانات والمعلومات الكافية لدراسة الغرض الذي تطلبه العملية، ويتم الاعتماد على ما تم جمعه لحساب النسب والمؤشرات المستخدمة في التقييم، وتشمل هذه البيانات والإحصاءات بيانات لعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها البنك.

**2- مرحلة تحليل البيانات والمعلومات:**

هي مرحلة مستندة على ما تم جمعه في المرحلة السابقة، حيث يتم من خلالها تحليل البيانات بطرق ومؤشرات إحصائية معروفة تتماشى والغرض المطلوب من التقييم، ويتم دراستها وبيان مدى دقتها وصلاحيتها.

### 3- مرحلة استخدام المؤشرات الإحصائية:

هنا يترجم البيانات المتحصل عليها الى مؤشرات إحصائية يستفيد منها في اتخاذ القرارات اللازمة.

### 4- مرحلة تحليل نتائج التقييم:

يتم من خلال هذه المرحلة تحليل نتائج التقييم، بيان مدى نجاح أو إخفاق الأهداف المسطرة من طرف البنك ومحاولة إعطاء أسباب للانحرافات التي حصلت في نشاطها، وكذا وضع الحلول اللازمة لمعالجتها لضمان تحقيق أداء أمثل.

### 5- مرحلة المتابعة والمراقبة:

تعتبر آخر مرحلة في تقييم الأداء المصرفي، حيث يتم من خلالها متابعة كل العمليات التصحيحية للانحرافات التي تحدث في النشاط البنكي، وكذا يتم من خلال توفير الشروط اللازمة أو المشجعة لتحقيق الأداء المطلوب كما يجب الاستفادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الأخطاء في المستقبل.

## الفرع الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

### 1 تعريف مؤشرات تقييم الأداء:

تتسم عملية تقييم الأداء بالحركة والاستمرارية والمرونة والتكامل، وتستخدم مجموعة من المؤشرات والتي على أساسها يتم تحديد مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف.

يعرف مؤشر الأداء بأنه: "معلومة تساعد المسير على توجيه مهمة معينة نحو تحقيق هدف معين، وتسمح له بتقييم الإنجاز الذي تم تحقيقه".<sup>1</sup>

كما يمكن تعريفه بأنه: "مقياس للأداء المرغوب، بشكل مؤشر محدد مقدما لتقييم الأداء الفعلي يوضع بعناية ودقة تقييم جميع العوامل الكمية والنوعية، ويجري التعبير عنه بصورة محددة طبيعية أو مالية".<sup>2</sup>

### تانيا خصائص مؤشرات تقييم الأداء:

يكن الهدف الأساسي من وضع مؤشرات تقييم الأداء في تقدير كفاءة المنظمات على تقديم المنتجات والخدمات، ويتم هذا التقييم باستخدام مؤشرات مقبولة، ووضع وتحديد هذه المؤشرات يستلزم التعرف على الخصائص المميزة لها، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- مفيدة يحيوي وعبد القادر موفق، مؤشرات الأداء لنظام الإنتاج في المؤسسة الصناعية الجزائرية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 8 و9 مارس 2005، ص 89

<sup>2</sup>- محمد محمد الفيومي، أصول محاسبة التكاليف، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993، ص 308.

<sup>3</sup>- زبيري الساسي والآخرين، نفس المرجع السابق، ص 61,60

1- **الترابط بين المؤشرات:** فحتى تكون مؤشرات الأداء مفيدة يجب أن تكون مترابطة فيما بينها، وتجدر الإشارة هنا إلى وجود نوعين من الارتباط، يتمثل الأول في التنسيق، والذي يعني أنه لا يمكن التخطيط بشكل فاعل لأي جزء من المنظمة إذا ما تم التخطيط له بصورة مستقلة عن أية وحدة أخرى في نفس المستوى، أما الثاني فيتمثل في التكامل والذي يعني بضرورة إجراء التخطيط الفعال بشكل متوافق على جميع المستويات، وهو ما يعني الاعتماد المتبادل في هذه العملية.

2- **أن تكون المؤشرات تجريبية:** والمقصود بالتجريب هنا المرونة في وضع مؤشرات الأداء بالشكل الذي يضمن العلاقة بين ما يتم قياسه وتقييمه والهدف المراد تحقيقه، أي اختيار المؤشرات المناسبة والأكثر ملائمة خاصة إذا تعلق بالرسالة للمنظمة.

3- **إشراك العاملين في وضع المؤشرات:** عادة ما تقوم الإدارة العليا بتحديد المؤشرات الأساسية التي يراد استخدامها في عملية تقييم الأداء، لنفس الأسباب التي تكمن وراء التخطيط الاستراتيجي باعتبارها المسؤولة الأولى عن وضع الاتجاه الاستراتيجي للمنظمة، إلا أن هناك بعض المؤشرات الداعمة مثل مقاييس العمليات والمخرجات التي من الضروري أن تقوم الإدارات الأخرى بتحديددها.

4- **يجب أن تتناول المؤشرات الوصف الدقيق للمؤسسة أو العملية أو النظام المراد تقييمه:** إذ أن المؤشرات التقليدية التي تركز على الجانب المالي فقط أصبحت غير كافية اليوم لتقييم الأداء المؤسسي، لذلك يجب إضافة المؤشرات غير المالية إلى جانب المؤشرات التي تصف جوانب المنظمة المختلفة، وتوفر صورة شاملة وكاملة عنها.

5- **قياس ما هو مهم فقط:** يجب أن تتناول المؤشرات التي يتم اختيارها في عملية تقييم الأداء العناصر الأساسية والمهمة في المنظمة، وبالتالي يجب أن يكون الهدف من عملية القياس والتقييم واضحاً، كما أنه من الضروري فهم الكيفية التي يتعين استخدامها للمؤشرات لها.

### ثالثاً: أنواع مؤشرات

#### تقييم الأداء في البنوك التجارية:

تعد المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء المالي في البنوك، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة على دقة وملائمة المؤشرات المالية وقدرتها على قياس بشكل سليم، ومن المعلوم أن هناك عدداً كبيراً من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، إلا أننا سنتطرق إلى أهم تلك المؤشرات وأكثرها شيوعاً ما يلي:

#### أولاً: مؤشرات الربحية (Profitability Indicators)

تقيس نسب الربحية مدى تحقيق البنك للمستويات المتعلقة الأداء، كما أنهت تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة البنك، حيث يتم قياس ربحية البنك من خلال المؤشرات التالية<sup>1</sup>:

### 1- نسبة العائد على الأصول: (The Return on Assets(ROA)

يقيس هذا المعدل العائد على الأصول فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل، وتقاس هذه النسبة بالسنوات السابقة فكلما ارتفعت دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله، حيث يتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشرين هما:

➤ نسبة هامش الربح PM: الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف ويقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

➤ منفعة الأصول AU: ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال الأمثل للأصول أي إنتاجية الأصول وتقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{منفعة الأصول} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وعليه فإن:

$$\text{العائد على الأصول} = \text{هامش الربح} \times \text{منفعة الأصول}$$

### 2- مؤشر العائد على الأصول: (The Return Of Equity(ROE)

يدل على مقياس لتقييم قدرة البنك على تحقيق عائد مالي من استثمارات المساهمين في البنك، وبعبارة أخرى يعبر عن نسبة العوائد عن كل دينار مستثمر من أموال المساهمين (حقوق الملكية)<sup>2</sup>.

ويتشكل هذا مؤشر من الرافعة المالية والمؤشرين السابقين<sup>3</sup>:

➤ الرافعة المالية EM: عبارة عن قدرة المقترض على تحقيق زيادة في العائد على حقوق الملكية ويقاس بالعلاقة التالية:

<sup>1</sup>- خمقاني محمد الطيب، بوختالة سمير و فهد الدولية، تقلبات سعر الدينار و اثره على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، سنة النشر 2021 العدد02، ص 108-109.

<sup>2</sup>- كريمة حبيب، محاضرات في مقياس تقييم الأداء البنكي، السنة ثمانية ماستر اقتصاد نقدي و بنكي، سنة 2021-2022، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي.

<sup>3</sup>- خمقاني محمد الطيب و الأحرور، نفس المرجع السابق، ص 109.

الرافعة المالية: إجمالي الأصول / حقوق الملكية

أي:

مؤشر العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول × الرافعة

### ثانياً: مؤشرات السيولة (Liquidity Indicators)

يشير هذا مؤشر إلى قدرة البنك التجاري على تحويل جزء من أمواله شبه النقدية إلى نقد بأقرب وقت ممكن وأقل خسارة تسمح بمواجهة السحوبات، وإلا فإن التعرض لنقص السيولة سيؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين بالبنك، فالسيولة سمة حيوية تمتاز بها البنوك التجارية عن المؤسسات غير المالية، ففي الوقت الذي تستطيع فيه تلك المؤسسات تأجيل سداد التزاماتها و لو لبعض لا يمكن للبنك فعل ذلك، فمجرد إشاعة عدم توفير سيولة لدى مصرف تجاري قد تؤدي إلى تدافع المودعين لسحب أموالهم مما يؤدي إلى إفلاسه لذا على المصارف التجارية أن تحتفظ بجزء من أموالها بدرجة من السيولة كافية لمواجهة السحوبات العادية أو الفجائية لزيائن البنك و من أهم النسب الأساسية لقياس السيولة هي:

1-نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات: وتقيس هذه النسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في المصرف التجاري وزيادة تعني توفر أرصدة نقدية من دون تشغيل لدى المصرف مما يقلل العائد النهائي المتوقع، ونقص النسبة عن معدلات النمطية يعني مواجهة المصرف التجاري لأخطار عجة مثل حطر السحب وخطر التمويل<sup>1</sup>.

نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات = (النقدية / اجمالي الموجودات) \* 100

2-نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة: تسمح بتحديد احتياطات من النقدية السائلة في ضوء حجم الودائع الجارية التي تمثل أكثر أنواع الودائع من حيث السحب والإيداع والتقلب المستمر، وزيادة هذه النسبة تعني زيادة الحاجة إلى الأرصدة السائلة في البنك التجاري والعكس.

نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة = (إجمالي الودائع الجارية/ إجمالي الودائع الادخارية والآجلة) × 100

<sup>1</sup>- مريم بوخرص، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية -دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة جيجل، مذكرة شهادة الماستر في علوم اقتصادية، جامعة جيجل شنة 2017-2018 ص: 52.

3- **المعدل النقدي:** يشير هذا المعدل إلى قدرة المصرف على تلبية التزاماته من النقدية المتوفرة لديه في الصندوق وأرصده لدى البنوك الأخرى، ويجب تجنب الإفراط في ارتفاع وانخفاض هذا المعدل.

$$\text{المعدل النقدي} = \frac{\text{النقدية / إجمالي الودائع}}{100 \times}$$

4- **نسبة السيولة القانونية:** وتعكس هذه النسبة قدرة البنك التجاري على مواجهة طلبات السحب من المودعين في البنك مما يتوفر لديه من أرصدة نقدية وشبه نقدية، وإن ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة البنك التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية.

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{النقدية} + \text{النسبة النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

#### ثالثاً: مؤشرات كفاية رأس المال

تعمل البنوك التجارية على أن تكون لها رؤوس أموال كافية لتغطية احتياجاتها من المعدات والتجهيزات وغيرها من الأصول الثابتة، وكذلك ما يلزمها من أموال حتى تتمكن من البدء في تحقيق الأرباح، وأيضاً لمقابلة المخاطر المتوقعة من استخدام الأموال إذ يرتبط حجم رأس المال في البنوك التجارية بقدر هذه المخاطر، وأهمها المخاطر الائتمانية إذ تؤدي إلى تدهور قيمة الأصول المتواجدة على قروض وسلفيات.<sup>1</sup> ويتكون رأس مال البنك التجاري من رأس المال المدفوع والاحتياطات والمخصصات والأرباح المحتجزة وعلوات الإصدار تضم مؤشرات رأس المال عدة أنواع من أهمها:

1- **نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول:** تبين هذه النسبة مدى اعتماد البنك على رأس ماله في تكوين الموجودات، ويحاول المصرف الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلات ثابتة وعدم انخفاضها عن معدلاتها في السنوات السابقة ومراعاة ما يقرره البنك المركزي الذي يدعم رفعها لتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين.

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

100..

<sup>1</sup> - زبيري الساسي والآخرين، نفس المرجع السابق، ص 71



2- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع: تبين هذه النسبة مدى اعتماد البنك التجاري على حقوق الملكية بوصفها مصدرا من مصادر التمويل، ومدى قدرة البنك على رد الودائع من الأموال المملوكة له، وإن ارتفاع وانخفاض هذه النسبة يعني توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين.

$$\text{نسبة حق الملكية إلى اجمالي الودائع} = (\text{حق الملكية} / \text{إجمالي})$$

3- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض: توضح هذه النسبة مدى قدرة البنك على مقابلة أخطار الاستثمار في القروض والسلفيات من حقوق الملكية دون المساس بالودائع، وعكس هذه النسبة درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض على شكل احتياطات بهدف تغطية أخطار الائتمان وعدم السداد.

$$\text{نسبة حق الملكية إلى اجمالي القروض} = (\text{حق الملكية} / \text{إجمالي القروض}) \times 100$$

4- خطر الائتمان: تقيس هذه النسبة القروض المتأخرة عن السداد إلى اجمالي القروض في البنك التجاري، وزيادة هذه النسبة تعني انخفاض كفاءة البنك في إدارة الائتمان وتحليله ومتابعته، لذلك يفضل دائما نقل هذه النسبة إلى أقل حد ممكن.

$$\text{خطر الائتمان} = (\text{القروض المتأخرة عن السداد} / \text{محفظة القروض}) \times 100.$$

### المطلب الثالث: مخاطر تقلبات أسعار الصرف

تعاني كافة دول العالم منذ فترة السبعينيات من آثار التقلبات الحادة في سعر صرف عملات التقييم على المستوى الدولي، و ذلك إثر انهيار نظام بريتنوودز عام 1971 و تبني معظم الدول الكبرى نظام سعر الصرف العائم الذي تتميز أسعار الصرف في ظلها بتقلباتها المستمرة و ما يترتب عن ذلك من آثار سلبية بالغة الأهمية بالنسبة للمؤسسات دولية النشاط سواء تعلق الأمر بالنشاط المالي أو التجاري على حد سواء حيث يبقى التعامل مع العالم الخارجي يعد ضرورة لابد منها، وذلك بتحويل العملة المحلية لعملة أجنبية أو العكس لتسوية المعاملات حيث يعتبر سعر الصرف عنصر مهم جدا لمعرفة الحالة الاقتصادية للبلد كما أنه عرضة للتقلب سواء بالارتفاع أو الانخفاض، هنت تجد المؤسسات المالية والبنكية نفسها معرضة للعديد من المخاطر مما يجعلها تلجأ إلى تقنيات داخلية أو خارجية لتغطية تلك المخاطر والتقليل من حدتها.

### الفرع الأول: ماهية خطر سعر الصرف

#### I. مفهوم خطر سعر الصرف

هناك عدة تعاريف لخطر سعر الصرف نذكر منها:

**يعرف على أنه:** خطر الصرف أنه خطر تسديد مبلغ أكبر أو تحصيل إيراد أقل ناتج عن التعامل بعملة أخرى (أجنبية) غير العملة الوطنية.

وهو متغير مهم في غالب الأحيان يتم إهماله من طرف الصناعيين، وعليه فخطر الصرف هو مرتبط بتغيرات معدلات الصرف، عندما يتم التعامل بعملة تختلف عن العملة الوطنية، ولا يتم إنهاء العملية في لحظتها (الأجل).

**كما يمكن تعريفه** " بالخطر الذي يسجل خسارة أو ربح غير متوقع عند عملية تحويل عملة صعبة بعملة الأساس والتي تكون على الأصول المختلفة (الحقوق والديون المسجلة بعملة أخرى)".<sup>1</sup>

**كما يعرف:** " خطر مرتبط بأي معاملة حساسة لتقلبات أسعار صرف عملات الفوترة مقابل العملة الوطنية وخطر الخسارة المحتملة هو الأكثر أهمية بالنسبة للأجال الفاصلة بين إعداد الطلبية والتسوية النهائية له"<sup>2</sup>.

لذلك يمكن القول إن خطر الصرف هو حادثة مالية ناتجة عن التذبذب في أسعار الصرف، أي تعرض المؤسسة إلى تغيرات العملة مقارنة بالعملة المحلية أو العملة المتعامل بها.

كما يمكن القول إن مخاطر سعر الصرف مرتبطة أساسا بعمليات الاستيراد والتصدير والعمليات المالية المتعلقة بها خاصة تلك التي تكون بالعملة الأجنبية.<sup>3</sup>

## II. أهمية إدارة مخاطر أسعار الصرف

تعرض مختلف المنشآت التي تعمل في المجال الدولي لمخاطر تحركات أسعار الصرف مما أدي إلى ضرورة معرفة مختلف أنواع هذه المخاطر وأهمية الإلمام بها من أجل تفادي الخسائر الناجمة عنها، وسنوضح فيما يلي دواعي الاهتمام بإدارة مخاطر الصرف<sup>4</sup>:

➤ انتشار ظاهرة التدويل والعمل في بيئة اقتصادية دولية تعتمد على الآليات النقدية، مما زاد من أهمية الاهتمام لقضايا سعر الصرف وما يرتبط به من مخاطر؛

➤ تزايد حدة التقلبات في أسعار الصرف نتيجة لكثرة المعاملات الاقتصادية النقدية الاستثمارية في الساحة الدولية لمواجهة متطلبات التجارة الدولية، والتي زادت من الحاجة إلى استراتيجية جيدة لإدارة خطر الصرف؛

➤ تقلبات سعر الصرف يمكن أن تؤثر ليس فقط على الوضعية المالية للمؤسسة دولية النشاط بل قد يمتد تأثيرها ليشمل التنمية الاقتصادية في الدولة المعنية؛

1- طارق شوقي، أقر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، جوان، 2009، 28.

2- عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مؤتمر إدارة مخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، ص 02.

3 - Yves Simon, Delphine Lautier, finance internationale, 9 édition, économique-paris, 2005, p: 433.

4- سلمى دوخة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه تخصص تجارى دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 56-57.

➤ التحكم في خطر الصرف وإدارته بكفاءة وفعالية يعمل على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات، على اعتبار أن هذا الخطر يعتبر عاملاً هاماً ومحدداً لأسعار التكلفة خاصة في مثل دول العالم الثالث التي تستند إلى مدخلات عملياتها الإنتاجية إلى مواد أولية ووسيلة مستوردة.

نستخلص مما سبق أن إدارة مخاطر العملات الأجنبية ذات أهمية كبيرة في الوقت الراهن خاصة بالنسبة لمؤسسات الدول النامية و تلك العي عرفت تحولات في نظامها الاقتصادي نحو النظام الحر، حيث أن مخاطر سعر الصرف تتجلى أكثر في النظم المرنة حيث تتقلب أسعار الصرف يومياً، و على المؤسسات و البنوك أن تضع هذه المخاطر في اعتبارها، و على الرغم من التعقيد المتزايد لهذه العملية إلا أنه من الممكن احتواء هذه المخاطر و هو ما يستدعي إدارة تقلبات سعر الصرف بعناية فائقة و بكل حذر و فعالية و هذا من خلال انتقاء الأدوات أو التقنيات المستخدمة في هذا الشأن بحسب الوضع الاقتصادي و طبيعة المعاملات الاقتصادية لكل دولة.

### الفرع الثاني: أنواع مخاطر سعر الصرف

يتعرض المتعاملون بأسعار الصرف لعدة مخاطر أهمها:

**1- مخاطر السيولة:** يتمثل هذا الخطر في عدم التمكن من إجراء عمليات في سوق الصرف أو إجرائها مع التعرض لنقص في القيمة عند شراء أو بيع العملات و هذا الخطر ليس هاماً في الأوقات العادية لكن قد يحصل أن تختفي سوق عملة معينة فوراً أو نهائياً على أثر أزمة سياسية أو على أثر ضوابط إدارية تؤثر على سوق الصرف أو على السوق النقدية الدولية للعملة المذكورة في حين إن هذا الخطر لا يمتد إلا على العملات القليلة التداول في الأسواق الإقليمية في حين أن هذا الخطر يبقى ضعيفاً بالنسبة لكافة العملات القابلة للتحويل المستخدمة في التجارة الدولية.

**2- مخاطر الائتمان:** وتسمى كذلك خطر الطرف المقابل، ويتضمن خطر الطرف المقابل حالتين:

✓ حالة إفلاس الطرف المقابل يوم استحقاق العملية ويسمى خطر التسليم؛

✓ حالة إفلاس الطرف المقابل قبل يوم استحقاق العملية ويسمى خطر القرض.

**3- مخاطر الأسعار:** وتمثل بأسعار العملات الأجنبية المتعامل بها وأسعار الفوائد المترتبة على هذه العملات، ويقصد بمخاطر أسعار العملات الأجنبية المتعامل بها التغير المحتمل بصورة عكسية في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بها ضمن أوضاع أو مراكز العملات. أما مخاطر أسعار الفوائد المترتبة على هذه العملات فتتمثل في الأثر الواقع على عمليات السوق النقدي عندما يكون هناك عدم تطابق في تاريخ استحقاق الإقراض والاقتراض، أو في تاريخ حق شراء وبيع العملة، لذا تنصب هذه المخاطرة في التغيير العكسي المحتمل في أسعار الفوائد خلال فترة عدم التطابق في الحالات المذكورة.

4-مخاطر المضاربة: مع التطور الهائل في استخدام الآلية وأجهزة الاتصالات لاسيما في عالم المصارف أضحت عمليات المضاربة أكثر انتشارا وأسرع مما كانت عليه ومن ثم أصبحت أكثر ضررا، الأمر الذي نلمسه بوضوح في أسواق الصرف الأجنبي الفورية، الأمر الذي يعطي أهمية خاصة لعمليات العقود الآجلة والمبادلات.

#### الفرع الثالث: أساليب إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي

إن دخول البنوك والمؤسسات المالية في عمليات تجارية أو خارجية آجلة في سوق الصرف يعرضهم للعديد من المخاطر تختلف باختلاف أنواعها، ويتم تغطيتها إما بالتقنيات الداخلية لإدارة مخاطر سعر الصرف أو التقنيات الخارجية أو بتقنيات أخرى.

#### 1. الأساليب الداخلية لتغطية خطر الصرف

تتمثل هذه الأساليب في السياسات التي تنتجها الإدارة المالية للمجموعة بالنسبة للوحدات التابعة لها دون اللجوء إلى أي طرف خارجي.

#### أولاً: التأثير على حجم الديون بواسطة عملية المقاصة

ويقصد بهذا الأسلوب إجراء المقاصة بين المستحقات والمطلوبات لكل مؤسسة اتجاه الأخرى دون الاحتفاظ بمراكز مكشوفة بالنقد الأجنبي في دفاترها، ويتم تسوية الصافي بسداده للأطراف المستحقة وهذا الأسلوب يعمل على التخفيض من عدد المدفوعات التي تتم بين الوحدات المختلفة داخل المجموعة، كما يعمل هذا الأسلوب أيضا على تخفيض المصاريف البنكية، كما يساعد على إحكام الرقابة على التسويات المالية الداخلية بين الوحدات المختلفة، وذلك من خلال إجراء مقاصة بين ذمة ودين محررين بنفس العملة ولهما نفس تاريخ الاستحقاق بحيث تقوم المؤسسة بتغطية متبادلة للمبلغ الأقل، وهنا يستمر احتمال تعرض المؤسسة لخطر الصرف بالنسبة للرصيد المتبقي فقط، ويتم تطبيق هذا الأسلوب في الشركات التي تتعامل مع بعضها البعض داخل المجموعة<sup>1</sup>.

#### ثانياً: أسلوب المطابقة

يقصد به مطابقة التدفقات النقدية الأجنبية الداخلة والخارجة من الوحدة الاقتصادية في نفس المواعيد تقريبا، بحيث يتم استخدام عملة أجنبية واحدة في سداد المدفوعات المطلوبة، ويمكن الفرق بين المقاصة والمطابقة في كون الأولى تستخدم في حالة التدفقات النقدية بين وحدات اقتصادية تضمها مجموعة واحدة أما المطابقة فتستخدم بين هذه الوحدات بعضها البعض أو بينها وبين طرف ثالث.

#### ثالثاً: أسلوب التعجيل أو التباطؤ (تسيير آجال العملية)

<sup>1</sup>- زبيري الساسي و الآخرون، مرجع السابق، ص 35-36.

يتم تسيير آجال العملية إما عن طريق تأجيل وتعجيل المقبوضات أو المدفوعات بالعملة الأجنبية حيث يتم سداد الالتزام المالي قبل فترة من تاريخ الاستحقاق وفق أسلوب التعجيل، وسداد مبلغ الالتزام بعد فترة من تاريخ استحقاقه وفق أسلوب التأجيل، وذلك من أجل الاستفادة من التغيرات المتوقعة لأسعار الصرف بالزيادة أو النقصان بما يتفق مع مصلحة الوحدة.

#### رابعاً: إصدار الفواتير بعملة أجنبية قليلة التقلبات

في الكثير من الأحيان يلجأ المصدرين إلى إصدار فواتير بضاعتهم المعدة للتصدير بالعملة التي تعرف استقراراً في قيمتها والتي يثقون بها، أو العملة التي لها سوق صرف آجل حتى يتمكن من إجراء التغطية اللازمة، حيث أن كل من المصدر والمستورد يفضل أن يكون إصدار الفاتورة بعملة دولته حتى لا يتعرض لمخاطر الصرف، إلا أن المؤسسات في الدول النامية عادة ما تكون مضطرة لقبول عملات دولية مفروضة عليها وليس لها إمكانية اختيار عملة الفوتره إلا نادراً.

#### خامساً: التأثير على التدفقات التجارية للمؤسسة

تلجأ المؤسسة إلى هذا الإجراء بياء على التوقعات المستقبلية بشأن أسعار صرف العملة، فإذا توقعت حدوث تغير كبير في سعر صرف العملة خلال فترة من الزمن يقوم بتعديل برنامج استيرادها من المستلزمات الإنتاجية وذلك برفع الكميات المستوردة، و تسعى إلى تسريع طلبياتها تجنباً للخسارة المحتملة والعكس في حالة التصدير، حيث تقوم المؤسسات بزيادة التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة بعملة يتوقع ارتفاع قيمتها، في نفس الوقت يتم زيادة التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة بعملة نقدية من الموقع انخفاض قيمتها، و ينبغي أن يتم ذلك بدراسة وافية لإمكانيات المؤسسة المالية وكذا قدرتها التفاوضية والتخزينية وكذا قدرة العميل على تنفيذ الصفقة وذلك من خلال رسم استراتيجية للمؤسسة بشأن الصادرات والواردات وتحقيق التوازن بينهما.

#### ||. الأساليب الخارجية لتغطية خطر الصرف<sup>1</sup>

يقصد بالأساليب الخارجية لتغطية خطر الصرف الأجنبي الدخول في علاقات تعاقدية مع طرف خارجي لتغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف وذلك بعد فشل الأساليب الداخلية في تغطية هذه المخاطر، وفيما يلي بعض الأساليب الخارجية لتغطية خطر الصرف.

#### أولاً: القروض المتقاطعة بالعملة الأجنبية

تتلخص هذه التقنية في قرضين متبادلين بنفس المدة وبنفس المبلغ، وبعملتين مختلفتين وهو يعني الدفع الفعلي للمبالغ المتفق بشأنها واسترجاعها في تاريخ الاستحقاق وعملية SWAP الخاصة بالعملة يمكن أن تكون محل تعاقد بين مؤسستين في نفس الدولة (مصدر ومستورد) لهما نفس الحاجة المتناظرة ولكن هذه حالة نادرة الوقوع وأغلب هذه العمليات في الحياة العملية تتم بين البنك وزبائنه.

#### ثانياً: تسيقات بالعملة الأجنبية

<sup>1</sup> - زبيري الساسي والآخرين، مرجع السابق، ص 37.

و هي تقنية موجهة للمؤسسات التي ترغب في تغطية حاجاتها من السيولة و تغطية خطر الصرف في نفس الوقت، هذين الهدفين يمكن التوصل إلى تحقيقهما بطريقة منفصلة عن طريق الاقتراض بالعملية المحلية و استعمال الصرف الأجل في نفس الوقت، فهذه الطريقة تمكن المصدر من الاستفادة من ائتمان قصير الأجل يستعمله في تمويل عملياته، يقوم فيما بعد بتسديده بواسطة العملة الصعبة التي سيتلقاها من زبونه في تاريخ الاستحقاق أما إذا كانت رغبة هذه المؤسسة نهائيا على خطر الصرف فعليها ألا تقتصر إلا المبلغ الذي إذا أضفنا إليه الفوائد يصبح نفس المبلغ المرتقب تحصيله من الزبون.

### ثالثا: تغطية خطر الصرف عن طريق شركات التأمين على التجارة الخارجية

تعمل شركات التأمين المتخصصة على تقديم الضمانات لبعض المؤسسات الاقتصادية التي لا يمكنها استعمال أساليب التغطية السابقة نتيجة لوجود رقابة صارمة على سياسة الصرف، أو نتيجة عدم تمكنها من تغطية خطر الصرف بالنسبة لعملات معينة، وتختلف هذه الضمانات المقدمة من شركات التأمين من شركة إلى أخرى بحيث قد تتعلق هذه الضمانات بـ:

1- ضمانات تطبق على الصادرات والواردات، حيث يتعلق الضمان في هذه الحالة على رقم الأعمال المرتقب (حجم صادراتها) أو حجم المشتريات المتوقع (الاستيراد)؛

فالمؤسسة طالبة الضمان يمكن لها أن تحتار فترة التغطية التي تمتد من 3 الى 18 شهرا وكذلك العملة المراد تغطيتها من بين العديد من العملات التي تغطيها هذه الشركات، وتجدر الإشارة إلى أن تكلفة التغطية تعتمد على ماهية العملة المغطاة و مدة التغطية (العمولة من 0.09 % إلى 1.9 %)، حيث أن سعر الصرف المعطى هو سعر الصرف الفوري في تاريخ التوقيع على الاتفاق بين المؤسسة و شركة التأمين، بالإضافة إلى أن المؤمن قد يستفيد من جزء من الأرباح الناجمة في التميز الإيجابي لسعر الصرف، كما أن الضمانات المقدمة للمصدر لتغطية الخسائر المحتملة في حالة انخفاض سعر الصرف تكون يبين تاريخ تقديم العرض من المصدر إلى زبونه، و تاريخ التوقيع الفعلي للعقد.

نستنتج أن إدارة مخاطر سعر الصرف تعتبر عملية على درجة كبيرة من التعقيد تهدف على ترشيد النتائج المالية للمؤسسات المعنية وذلك لارتباطها بالتطورات المتجددة باستمرار بالأساليب المستعملة للوقاية من مخاطر التغيرات الحاصلة في العملات، مما يتطلب مراجعة قواعد العمل بصفة دورية ومنتظمة من قبل المكلفين بتأديتها، وذلك من خلال تسجيل عملية إدارة مخاطر الصرف ضمن الاستراتيجية العامة للمؤسسة واختيار التقنية الأنسب حسب طبيعة النشاط ومحيط العمل<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص38

### المبحث الثالث: الأدوات التطبيقية

أجريت دراسات عديدة حول موضوع سعر الصرف وتقييم الأداء وهذا المبحث نتعرض فيه إلى أهم الدراسات السابقة والأبحاث ذات صلة بالموضوع.

#### المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية

1- دراسة عبد العزيز برنة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، تخصص تجارة ومالية دولية، 2016/2015 بعنوان "تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري"، دراسة حالة الجزائر 1999-2014، عالجت الدراسة الإشكالية: إلى أي مدى تؤثر تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي والدينار الجزائري بالنسبة للأورو على الميزان التجاري الجزائري؟ حيث تم الاعتماد على الأسلوب القياسي و تطبيق اختبار التكامل المتزامن (المشترك) من أجل دراسة العلاقة بين كل الميزان التجاري الجزائري وسعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو، وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة انعكاسات تقلبات سعر صرف كل من الدولار الأمريكي والدينار الجزائري بالنسبة للأورو على رصيد الميزان التجاري الجزائري، وكذلك من ناحية قطاع التجارة الجزائري الذي يتميز بكون أكثر من 97% من صادراته محروقات و المقومة بالدولار الأمريكي و حوالي ثلثي وارداته مصدرها الاتحاد الأوروبي و المسعرة بالأورو إذ يكلفها ذلك تكلفة الفوارق بين العملات.

قد توصل الباحث في دراسته إلى أهم النتائج منها:

- نتيجة للمكانة الاقتصادية العالمية للاتحاد الأوروبي، فقد أصبح الأورو في وقت ليس بالطويل منافسا للدولار في مجمل المعاملات الاقتصادية، إذ يسيطر الأورو على حصة هامة من الديون والاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي وفي فترة المعاملات التجارية وهذا على حساب الدولار الذي تراجعت مكانته مقارنة بما كان قبل ظهور الأورو؛
- حقق الميزان التجاري الجزائري فائضا خلال فترة الدراسة إلا أن هذا الفائض لا يدل على تحسن الاقتصاد الجزائري، لأن هذا الفائض يرتبط أساسا بارتفاع أسعار المحروقات، التي تعتبر الدعامة الأساسية والوحيدة لتنمية القطاعات الأخرى، هذه الأخيرة (المحروقات) التي لا يمكن التحكم في سعرها وتبقي رهينة تقلبات أسواق الطاقة العالمية؛
- يؤدي تراجع الدولار أمام الأورو إلى ارتفاع قيمة الواردات الجزائرية خاصة تلك التي مصدرها الاتحاد الأوروبي، طالما بقيت عملة تسديد الواردات مختلفة عن عملة فترة الصادرات، وهذا ما يؤثر سلبا على رصيد الميزان التجاري ويؤدي إلى تأكل الاحتياطيات الرسمية من الصرف الأجنبي.

2- دراسة: سيد اعمر زهرة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة أحمد دراية ادرار، بعنوان "انعكاسات سياسات صرف دينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر" خلال الفترة 1986-2016.

هدفت هذه الدراسة الى قياس وتحليل مدى تأثير سعر الصرف الدينار الجزائري على معامل الاستقرار النقدي في الجزائر وكذلك محاولة الوقوف على مراحل وتطور نظام سعر صرف الدينار الجزائري على معامل الاستقرار النقدي في الجزائر وكذلك محاولة الوقوف على مراحل القياسي، وقد اسفرت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

➤ إن تحركات سعر الصرف في الجزائر لا تعكس تحركات معامل الاستقرار النقدي على المدى القصير وهذا ما أثبتته الدراسة القياسية من خلال اختبار أنجل جرانجر التي بينت عدم وجود علاقة سببية بين تخفيض قيمة الدينار الجزائري ومعامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الوطني رغم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة وتوازنية وسببية بين السلسلتين الزميتين لمتغيرات الدراسة؛

➤ أثبتت الدراسة القياسية عدم وجود علاقة أثر معنوية إحصائية بين متغيرات الدراسة وهو ما يؤكد وجود عوامل أخرى تؤثر في وضع الاستقرار النقدي في الجزائر لعل أهمها أسعار البترول؛

➤ إن سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم تؤدي إلى زيادة حقيقية في الصادرات وإنما حققت زيادة اسمية فقط؛

➤ يتمثل الهدف الأساسي من سياسة تخفيض الدينار الجزائري في تعويض ورفع الإيرادات المقومة بالدولار الأمريكي، المتأتية من صادرات المحروقات في ظل انخفاض أسعار البترول بعيدا عن تحقيق هدف الاستقرار النقدي.

3- دراسة: بن عبيزة دحو، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير المؤسسات، جامعة جيلالي لياس - سيدي بلعباس، بعنوان «سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي» دراسة قياسية، عالج الباحث الإشكالية: ما مدى تأثير سياسة سعر الصرف المنتهجة في الجزائر على النمو الاقتصادي؟ وقد عالج هذه الإشكالية من خلال ابرز أهمية سعر الصرف كسياسة تساهم في تحريك و تطوير الاقتصاد الوطني في الجزائر بما لها من أثر بارز على مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي و محدثاته و تأتي هذه الدراسة كمساهمة في ابراز مدى فعالية أنظمة أسعار الصرف على المتغيرات، لهذه الاسباب اهتمت الجزائر كغيرها من دول العالم النامية بنظام أسعار الصرف الذي شهد تحولا خاصة بعد التحول من نمط الاقتصاد الموجه الذي تميز بالتزام الجزائر بسياسة تثبيت أسعار الصرف الى الاقتصاد الحر واقتصاد السوق الذي تميز هو الآخر بالتحول الى الأنظمة الوسيطة وسعر الصرف العائم المدار فمن خلال الدراسات النظرية والتجريبية كلا النظامين لهما أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر والدول النامية ولكن النظام الثابت لأسعار الصرف أكثر فاعلية في تحقيق نمو اقتصادي أعلى، كما خلصت الدراسة أنه لا يمكن الجزم أنا أي من هذين النظامين له آثار ايجابية على النمو في كل الظروف وفي كل الأحوال الاقتصادية بعبارة أخرى كل نظام اقتصادي في كل قطر له مميزات وخصائص تلزمه باختيار ما يناسبه من أنظمة الصرف الوسيطة أو الثابتة وليس هناك نظام يصلح لأي بلد وفي كل الظروف.



4- دراسة: على عماد محمد أزهر، بعنوان " أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي التركي"، مجلة الباحث، الاردان، العدد 02، جانفي 2022، تهدف هذه الدراسة الى أثر تغيرات سعر صرف البيرة التركية على الاقتصاد التركي، وذلك من خلال دراسة تحديد سعر الصرف على أساس مبادلة عملة دولة لبقية عملات الدول الأخرى عن طريق تفاعل قوى الطلب والعرض وكذلك تساهم تقلبات أسعار سرف العملات في تكريس سيطرة اقتصادات الدول المتقدمة على الاقتصاد العالمية.

5- دراسة: بوزيان مختاربه، بن يحيي يحيي، بعنوان: "تقييم دور البنك المركزي الجزائري في توجيهه وتحديد سعر الصرف" دراسة قياسية على سعر الصرف الاسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990-2017، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، العدد 3، السنة 2020.

تناولت هذه الدراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف الاسمي فب الجزائر للفترة الممتدة من 1990-2017 وهدفت إلى تقييم دور البنك المركز في توجيه سعر الصرف الأجنبي في الجزائر وهذا باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) حيث حققت مجموعة من النتائج نذكر منها:

➤ أدت التقلبات الحادة والمتكررة لأسعار البترول في السوق العالمي إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع تكاليف الصرف في الجزائر؛

➤ التحكم في المؤشرات النقدية وتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد وهذا لتفادي تأثر أسعار الصرف بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية.

6- دراسة: عبد الرحمان رواج، إبراهيم مسلم، عنوان " دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف الاسمي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي على واردات الصين من الولايات المتحدة"، مجلة الباحث، جامعة زيان عاشور الحلفة، العدد 2، سنة 2021.

هدفت هذه الدراسة الي تحديد أثر تقلبات سعر الصرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي على واردات الصين من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2000-2016 وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الاسمي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي على واردات الصين من الولايات المتحدة الأمريكية حيث سجلت اليوان الصيني انخفاضا متتالية خلال فترة الدراسة وفي المقابل سجلت الواردات الصينية من الولايات المتحدة تزايدا واضحا وقد حققت هذه الدراسة مجموعة من النتائج نذكر منها:

➤ وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والواردات بشكل عام، بمعنى انخفاض قيمة العملة يجعل الواردات تبدو غالية من وجهة نظرا المقيمين وبالتالي ينخفض الطلب عليها والعكس صحيح لكن ما حدث هنت أن تخفيض اليوان الصيني انعكس تأثيره على واردات الصين بشكل غير مباشر.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية

1- دراسة: Md. Shakhaowat Hossin1, Md. Fazlu Mondol:

### Impact Of Exchange Rate Fluctuations On Financial Performance OF STATE-OWNED Commercial Banks In BANGLADESH: AN EMPIRICAL STUDY.

Department of Finance and Banking, Begum Rokeya University, Rangpur, Bangladesh, Noble International Journal of Economics and Financial Research, N°:09, Anne 2020

تناولت هذه الدراسة التعرف على آثار تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للمؤسسات المالية في بنغلاديش، عالجت هذه الدراسة الدراسات النظرية و التطبيقية حول سعر الصرف و الأداء المالي، تم جمع البيانات الثانوية من البيانات المالية الوحدة للبنوك و كذلك من موقع قاعدة البيانات البنك الدولي، أجريت الدراسة باستخدام مقاييس الاتجاه المركزي كإحصاءات وصفية لوصف البيانات ، اعتمدت ايضا على تحليل الارتباط لشرح العلاقة بين العلاقة العائد على الأصول (ROA) و معدلات التضخم و فروق أسعار الفائدة و أسعار الصرف ثم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، كان العائد على الأصول هو المتغيرات التابعة و متغيرات تقلبات الصرف كمتغيرات مستقلة و اسفرت النتائج التالية:

➤ أن تقلبات أسعار الصرف و الأداء المالي لهما علاقة سلبية ضعيفة؛

➤ ان معدلات التضخم في ازدياد سنوي خلال فترة الدراسة بأكملها؛

➤ العلاقة بين التضخم والعائدات على الأصول إيجابية وبالتالي أثرت بشكل إيجابي على الأداء.

➤ أن معدلات التضخم في ازدياد سنوي خلال فترة الدراسة بأكملها ومع ذلك كانت العلاقة بين التضخم والعائدات على

الأصول إيجابية وبالتالي أثرت بشكل إيجابي على الأداء.

➤ أوضحت الدراسة أن أسعار الفائدة و خاصة معدلات الإقراض، كانت تتزايد بمرور الوقت في حين أن نفس الملاحظة لم

تكن بارز في أسعار الفائدة قد تزايد في السنوات الأخيرة منذ ان أصبح الاقتراض مكلفا وبالتالي مربحا بينما كانت

معدلات الودائع صغيرة جدا.

➤ يجب على البنك المركزي البنغلاديشي ان يضع تدابير مناسبة لحماية قيمة العملة المحلية.

2- دراسة: ELIZABETH MAJOK مذكرة ماجستير، جامعة تيروبي ،عنوان "آثار تقلبات أسعار الصرف على

الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا 2018"

### EFFECTS OF EXCHANGE RATE FLUCTUATIONS ON FINANCIAL PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS IN KENYA

في هذا البحث أشار الى الأداء المالي إلى القدرة على الاستفادة من القرارات والاستراتيجيات التشغيلية والاستثمارية لتحقيق الاستقرار المالي للأعمال، تؤثر تقلبات أسعار الصرف على الأسعار المحلية من خلال ثلاثة قنوات:

- 1- من خلال أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة وهذا يؤثر تقلب سعر الصرف عللا الأسعار المحلية بشكل مباشر؛
- 2- من خلال أسعار السلع الوسيطة المستوردة وهذا يؤثر تقلب سعر الصرف على تكلفة الإنتاج للسلع المنتجة محليا؛
- 3- من خلال أسعار السلع المحلية المسعرة بالعملة الأجنبية، يمكن ان تكون تقلبات أسعار الصرف الأجنبي مصدرا مهما للمخاطر بالنسبة للمؤسسات المصرفية في أسوأ الحالات، قد تؤدي الخسائر الكبيرة في أسعار الصرف إلى إفلاس البنوك الى جانب التسبب في أعباء ضخمة على ربحية البنوك.

كان هدف البحث هو تحديد آثار تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا، حيث اعتمدت الدراسة على الأسلوب وصفي، وتم جمع البيانات المالية الوحدة للبنوك وكذلك من مكاتب البنك المركزي الكيني واستخدمت الدراسة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار 21 للمساعدة في تحليل البيانات ووجدت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين التقلبات أسعار الصرف الأجنبي والأداء المالي للبنوك بنسبة للعائد على الأصول، كما أظهرت نتائج منها:

- 1- أن قوة الارتباط بين التقلبات والعوائد كانت ضعيفة؛
  - 2- أظهرت نتائج تحليل الارتباط أن التقلبات في قيمة العملة المحلية أثرت على الأداء المالي للبنوك؛
  - 3- أن حركة سعر الصرف تؤثر بشكل كبير على أداء البورصة خاصة من خلال تأثيراتها الحلزونية؛
- وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ضعيفة بين تقلبات أسعار الصرف الأجنبي وأداء البنوك التجارية في كينيا خلال فترة الدراسة

كما كان سعر الصرف الشلن الكيني مقابل الدولار الأمريكي مرتفعة بالفعل خلال فترة الدراسة.

### 3- دراسة: Mohamed Samba ، Leroy Johnson ، Emerson Abraham Jackson، مجلة النمو الاقتصادي

الذكي، عنوان "تأثير سعر الصرف و التضخم على أداء البنوك التجارية في سيراليون " العدد 3 سنة 2021  
Impact of Exchange Rate and Inflation on Commercial Banks' Performance in Sierra Leone

هدفت هذه الدراسة تأثير سعر الصرف والتضخم على أداء البنوك التجارية في سيراليون، وتم استخدام العائد على حقوق الملكية وعائد الأصول كمتغيرات تابعة، تم استخدام التضخم وسعر الصرف كمتغيرات مستقلة في المعادلتين النموذجيتين من خلال تطبيق نموذج الانحدار التلقائي للتأخر الموزع خلال الفترة 2009-2020، حيث تم التوصل الى ان التضخم له تأثير إيجابي على أداء القطاع المصرفي بينما يؤثر سعر الصرف تأثيرا سلبيا غير مباشر على الاقتصاد ككل.

### المطلب الثالث: علاقة الدراسات السابقة بالمذكورة محل الدراسة

أوجه الاختلاف والتشابه للدراسات السابقة	عنوان الدراسة	مكان وزمان الدراسة	الأدوات والمنهج المستخدم	نتائج الدراسة
دراستنا	تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك	البنك الجزائري الخارجي BEA خلال الفترة الممتدة من 2013-2020	المنهج الوصفي و المنهج القياسي بالاعتماد على برنامج EXCEL	تبين بأن تقلبات سعر الصرف لا يؤثر على أداء البنك الجزائري الخارجي و ان سعر الصرف تحدده السلطة النقدية
دراسة: عبد العزيز برنة	تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري	دراسة حالة الجزائر 1999-2014	المنهج الوصفي التحليلي وكذلك على الأسلوب القياسي	تبين بأن هناك علاقة في المدى الطويل بين الميزان التجاري الجزائري وسعر صرف الدولار بالنسبة للأورو، وعدم وجود هذه العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للأورو وصيد الميزان التجاري الجزائري، وهذا بسبب طبيعة التجارة الخارجية الجزائرية التي تعتمد على قطاع المحروقات بشكل رئيسي.

<p>تبين أن سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم تحقق الأهداف المرجوة منها، عدم وجود تأثير لسعر صرف الدينار الجزائري على معامل الاستقرار النقدي في الجزائر في المدى القصير</p>	<p>المنهج الوصفي والتحليلي والاعتماد على برنامج Eviews9</p>	<p>دراسة حالة في الجزائر 1986-2016</p>	<p>انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر</p>	<p>سيدا عمر زهرة</p>
<p>تبين أن النظامين له آثار إيجابية على النمو في كل الظروف وفي كل الأحوال الاقتصادية</p>	<p>المنهج الوصفي والتحليلي وتم الاعتماد على نموذج الانحدار</p>	<p>فترة الدراسة من سنة 1990-2016</p>	<p>سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي</p>	<p>بن عبيزة دحو</p>
<p>تبين ان انخفاض سعر صرف الليرة التركية مقابل العملات الرئيسية.</p>	<p>المنهج التحليل النظري</p>	<p>التطور التاريخي لسياسة سعر الصرف في تركيا</p>	<p>أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي التركي</p>	<p>دراسة: علي عماد محمد أزهر</p>
<p>تبين أن سعر الصرف الإسمي يتحدد على أساس متغيرات خارجية ولا يأخذ في الحسبان أي تأثير للتغيرات في المستوى العام للأسعار</p>	<p>المنهج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة تم الاعتماد على برنامج Eviews10</p>	<p>فترة الدراسة 1990-2017</p>	<p>تقييم دور البنك المركزي الجزائري في توجيه وتحديد سعر الصرف</p>	<p>دراسة: بن يحي يحي بوزيان مختار</p>

<p>علاقة عكسية بين سعر الصراف الإسلامي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي و واردات الصين في الولايات المتحدة</p>	<p>تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج القياسي</p>	<p>دراسة قياسية خلال الفترة 2000- 2016</p>	<p>أثر تقلبات سعر الصراف الإسلامي لليوان الصيني مقابل الدولار على واردات الصين في الولايات المتحدة</p>	<p>دراسة: ع الرحمان روابح إبراهيم مسلم</p>
--	--	--	--	--

## خاتمة الفصل الأول:

يحتل سعر الصرف مكانة هامة في الاقتصاد أي دولة لارتباطه بكافة عمليات التجارة الخارجية من خلال المبالاة الاقتصادية كما يعد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي، حيث تكمن أهميته في العلاقة بينه وبين أداء البنوك.

ان تقييم الأداء هو عبارة عن أداة لمعرفة النقاط السلبية والإيجابية للبنك ومن أهم المؤشرات قياس أداء البنك هما مؤشرين: العائد على حقوق الملكية ROE والعائد على الأصول ROA  
أما المبحث الثالث فتمثل في الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع دراستنا، والتي هي دراسات بالعربية والأجنبية وذلك بغرض أهداف تلك الدراسة وأهم النتائج المتواصل إليها والمنهج التي تم الاعتماد عليه.



## الفصل الثاني

دراسة حالة بنك الجزائر

الخارجي



## تمهيد

بعد أن تم التطرق في الجزء النظري إلى مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بسعر الصرف وأنظمتها وكذا سوق الصرف وأهم المتدخلون فيه، تطرقنا أيضا إلى عموميات حول البنوك التجارية وتقييم الأداء المالي فيها من خلال بعض المؤشرات الأكثر استعمالا، كما استعرضنا في الأخير أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك. سنحاول في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي والذي يهدف دراسته تقلبات أسعار الصرف وتأثيرها على أداء البنك الخارجي الجزائري وذلك استنادا إلى إجراءات منهجية وإلى الأدوات الملائمة للبحث، قصد الوصول إلى الغاية والأهداف المرجوة من الدراسة، ومن خلال هذا الفصل سنقوم بتحديد كيفية انجاز هذه الدراسة وعينته وتحديد المتغيرات وسنرى النتائج المتواصل إليها بعرضها وتفسيرها ومناقشتها ومقارنتها بالفرضيات وهذا من خلال التطرق إلى ما يلي:

- المبحث الأول: نظام الصرف في الجزائر.
- المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.
- المبحث الثالث: نتائج ومناقشة الدراسة.

## المبحث الأول نظام الصرف في الجزائر

## المطلب الأول: نظام الصرف في الجزائر

بحسب وثيقة "أنظمة الصرف وقابلية تحويل العملات" الصادرة عن صندوق النقد الدولي سنة 1999م فإن نظام الصرف المتبع حاليا في الجزائر هو نظام عائم مسير يخضع لرقابة بنك الجزائر، حيث يتدخل هذا الأخير على مستوى سوق الصرف ما بين البنوك من أجل ضبط وتكييف حرجة سعر صرف الدينار وفق نسبة غير محددو مسبقا، لكن في المقابل على أساس تكور مجموعة من المتغيرات (حجم احتياطات الصرف، سعر السوق الموازي للعملة الصعبة.....الخ) حيث انطلق العمل بهذا النظام ابتداء من سنة 1996 بدعم وتوجيه من صندوق النقد الدولي.

حيث أنه في هذا النظام يهدف التأثير على سعر صرف الدينار يتدخل بنك الجزائر بصفة العارض الرئيسي للعملة الصعبة على مستوى سوق الصرف ما بين البنوك، ومن جهة أخرى بصفته السلطة المكلفة بالرقابة على عمليات الصرف، ويكون تدخله بصورة مباشرة أو غير مباشرة من أجل إحداث التغيرات المرجوة على حرجة سعر الصرف بناء على المعايير المختارة.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني: تطور سعر الصرف الدينار مقابل (الدولار والأورو) لفترة (2013-2020)

إن الدينار الجزائري والتسعيرة المناسبة التي يتم العمل على تحديده من قبل البنك الجزائري مر بعدة تطورات كبيرة، لذلك سنحاول من خلال دراسة التطور الذي طرأ على سعر صرف الأورو والدولار بالنسبة للدينار الجزائري.

1- تغير سعر الصرف الدينار مقابل الدولار: تتمثل معظم صادرات الجزائر في المحروقات حيث

وصلت إلى 98%، كلها صادرات من المحروقات والتي يتم تسويتها بالدولار الأمريكي.<sup>2</sup>

2- تغير سعر صرف الدينار مقابل الأورو: تقوم الجزائر كغيرها من الدول بعمليات الاستيراد

والتصدير مع الخارج حيث تعتبر معظم واردات الجزائر من القارة الأوروبية وعليه فإنها تحتاج

لصرف عملتها الأورو لتتمه عمليات السداد.<sup>3</sup>

نلاحظ من خلال الجدول رقم أدناه أن أسعار صرف الدولار والأورو في تقلبات طويلة فترة الدراسة

حيث أن أسعار صرف الدينار مقابل الدولار سجلت ارتفاعا متزايدا خلال فترة الدراسة وصل إلى

132.1319 دولار ليسجل بذلك أعلى قيمة له، كما عرف سعر الدينار مقابل الأورو أيضا ارتفاعا

مستمرًا طيلة فترة الدراسة وصل إلى 162.4034 أورو.

كما نلاحظ أن سعر صرف الدولار شهد انخفاضا أمام العملة الأوروبية الموحدة

1- مسعود بودخدج، تأثير نظام الصرف على التوازنات الكلية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية،

جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010، ص 197-198

2- خمقاني محمد الطيب والأخرون، نفس المرجع السابق، ص 110

3- نفس المرجع السابق.

جدول رقم (01-2): تطور تقلبات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار و الأورو لفترة 2013-2020

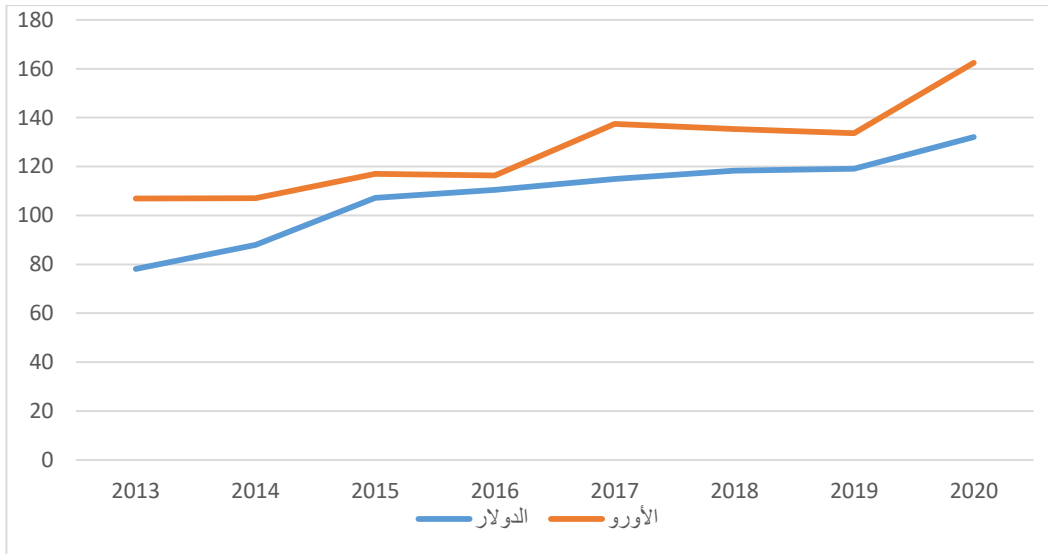
السنة	تغيرات سعر صرف الدينار مقابل الدولار \$	تغيرات سعر صرف الدينار مقابل الأورو €
2013	78.1524	106.8930
2014	87.9039	107.0538
2015	107.1317	117.0575
2016	110.5274	116.3743
2017	114.9327	137.4883
2018	118.2906	135.3836
2019	119.1596	133.6256
2020	132.1319	162.4034

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2017، ص 21.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2021، ص 21.

الشكل رقم (01-02): التمثيل البياني يوضح تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو خلال فترة 2020-2013

الوحدة 1€/S=DA



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الشكل الذي يوضح تغيرات أسعار الصرف أن أسعار الأورو في ارتفاع متزايد خلال الفترة المدروسة مقارنة بالدولار ويمكن أن يكون السبب الرئيسي هو انخفاض في أسعار المحروقات حيث يعتبر قطاع المحروقات ركيزة أساسية فالإقتصاد الوطني وسياسة تخفيض العملة المنتهجة.

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة

سنوضح في هذا المبحث الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية وأدوات الدراسة، متغيرات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة في ذلك.

### المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية

يتناول هذا المطلب طريقة جمع البيانات وتحديد متغيرات الدراسة.

### الفرع الأول: اختيار عينة الدراسة

تتمثل مجتمع البنوك الجزائرية وتتمثل عينة الدراسة في البنك الجزائري الخارجي، وقيدت الدراسة بما هو متوفر من بيانات ومعلومات حول البنك الجزائري وكالة ورقلة

### أولاً: نشأة وتأسيس البنك الجزائري الخارجي

تأسس البنك الجزائري في 01 أكتوبر 1967 بموجب الأمر 67/207، فهو ثالث بنك تجاري يتم تأسيسه تبعاً لقرارات التأميم القطاع البنكي وقد تم إنشائه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية وهي:

➤ القرض الليوني الذي تم تأميمه في 12/09/1968؛

➤ الشركة العامة التي تم تأميمها في 16/01/1969؛

➤ قرض الشمال الذي تم تأميمه في 31/05/1968؛

➤ بنك الصناعي للجزائر والمتوسط الذي تم تأميمه في 29/04/1968.

ويمارس البنك الخارجي الجزائري كل مهام البنوك التجارية، وعلى هذا الأساس يمكنه جمع الودائع الجارية، وفي جانب الإقراض يتكفل بتمويل عمليات التجارة الخارجية، فهو يقوم بمنح القروض للإستيراد، كما يقوم بتأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم.

كما تمتد النشاطات الإقراضية للبنك الخارجي إلى قطاعات أخرى، ففي هذا البنك تركز العمليات المالية للشركات الكبرى مثل سوناطراك وشركات الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية وقطاعات اقتصادية أخرى على عكس ما هو منصوص عليه فيما يتعلق بتخصص النظام البنكي.<sup>1</sup>

### ثانياً: مهام ووظائف البنك الجزائري الخارجي

تتمثل فيما يلي:

- ✓ تمويل مختلف عمليات التجارة الخارجية؛
- ✓ تكوين العديد من العلاقات مع الهيئات العالمية والبنوك؛
- ✓ تسيير حسابات الشركات الوطنية المختصة في قطاع المحروقات مثل(سوناطراك)؛
- ✓ تطوير عملية التجارة الخارجية؛
- ✓ يمنح اعتمادات و ضمانات للمصدرين والمستوردين المحلي؛
- ✓ يقبل الودائع من عند الأشخاص (الطبيعيين والمعنويين)؛

<sup>1</sup>- الطاهر لطرش، نفس المرجع السابق، ص 189-190.

✓ يقوم بالعمليات الخاصة بالأموال المنقولة العقارية الضرورية لنشاط البنك.

ومن اهم عشر عملائه التي يتعامل بها البنك الجزائري كما يلي:

✓ الأورو؛

✓ الدولار الأمريكي؛

✓ الريال السعودي الفرنك الفرنسي؛

✓ الدرهم الإماراتي؛

✓ الفرنك السويسري؛

✓ الين الياباني؛

✓ الكرونة السويدية؛

✓ الدولار الكندي؛

✓ الدينار الكويتي؛

✓ الجنيه الإسترليني

وللتنويه تم الاعتماد بصفة كبيرة على الأورو والدولار الأمريكي وذلك نظرا لعمليات الأورو للمنح السياحية.

#### الفرع الثاني: طريقة جمع البيانات وتلخيص المعطيات

ويحتوي هذا الفرع على الطريقة المتبعة لجمع البيانات من البنك تم كيفية تلخيص المعطيات

#### أولا: طريقة جمع البيانات:

لقد تم الاعتماد على مجموعة من البيانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة بغرض تنفيذ أهداف

الدراسة واختيار فرضياتها ثم جمع المعطيات عن طريق ما يلي:

**المقابلة:** و ذلك للحصول على المعلومات و المعطيات لغرض استخدامها في الدراسة، حيث

اعتمدنا في جمعها على القوائم المالية، و تمت الدراسة على مستوى مديرية البنك الخارجي

الجزائري .

ولقد استعملت كذلك في الدراسة مجموعة من الملاحق ذات علاقة بالموضوع ومواقع الانترنت

وخاصة الموقع الرسمي للبنك الخارجي والموقع الرسمي للبنك المركزي

#### ثانيا: تلخيص المعطيات

تتمثل المعطيات التي جمعناها الخاصة بمحل الدراسة، حول تطبيق أسلوب احصائي بسيط من اجل

دراسة تقلبات أسعار الصرف وتأثيرها على أداء البنك الجزائري الخارجي وذلك من أجل معرفة إلى

أي مدى أهمية تطبيق هذا الأسلوب الاحصائي البسيط.

المطلب الثاني: الأدوات و الإجراءات المتبعة في الدراسة

استخدمت في هذه الدراسة الأدوات الإحصائية وهذا لتمثيل العلاقة القائمة بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة وذلك لاستخدامها في التحليل والمناقشة وتفسير هذه الظاهرة الاقتصادية معرفة مدى أهمية تأثير أسعار الصرف على أداء البنوك.

**1-العلاقة بين الدخل الإجمالي للبنك وإيرادات المعاملات الخارجية**

يعتبر تحليل العلاقة بين الدخل الإجمالي للبنك وإيرادات المعاملات الخارجية حجر الزاوية في دراسة تأثير تقلبات سعر الصرف على الأداء المالي للبنك، كون أن جزاء مهما ناتجا عن علاقة البنك بالعمليات المتعلقة بالعملات الأجنبية (لدولار واليورو خاصة)، وبالتالي فاته يمكن ربك هذه العلاقة مبدئيا بواسطة نموذج الانحدار الخطي البسيط.

**1-1 نموذج الانحدار الخطي البسيط:**

هو عبارة عن أسلوب إحصائي يقوم بصياغة أثر عدة ظواهر مؤثرة على ظاهرة معينة على شكل دالة رياضية بغرض توقع غير معروفة لها.

وتسمى الدالة الرياضية المصاغة باسم دالة الانحدار وتكون على الصورة التالية<sup>1</sup>:

$$\hat{y} = B_0 + B_1 X_i$$

حيث أن  $\hat{\beta}$  تحسب بالعلاقة التالية:

$$\hat{B} = \frac{\sum x_i y_i - n \bar{x} \bar{y}}{\sum X^2_i - n(\bar{x})^2}$$

و  $\beta_0$  تحسب بالعلاقة التالية:

$$\beta_0 = y - \beta_1 \bar{x}$$

بحيث أن:

i: رقم المشاهدة (i=1.2.3.....n)

Y<sub>i</sub>: قيمة المشاهدة (i) الخاصة بالمتغير الناتج

X<sub>i</sub>: قيمة المشاهدة (i) الخاصة بالمتغير المستقبل

$\beta_0, \beta_1$ : معاملات النموذج و التي تحدد طبيعة العلاقة بين المتغيرات

المتوسط الحسابي لكل متغيرات الدراسة.

$$\bar{y} = \frac{\sum y_i}{n} \quad \bar{x} = \frac{\sum x_i}{n}$$

<sup>1</sup>- مكيد على، الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل مطولة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 18.19.

الانحدار الخطي البسيط باستخدام ( $R^2$ ): هو معامل التحديد للنموذج وذلك للتعرف على تأثير المتغير المستقبلي بحجم المعاملات الخارجية في التغير التابع والمتمثل في إيرادات البنك الرئيسية:

$$R^2 = B_1^2 + \frac{\sum x^2 - \bar{x}^2}{\sum y^2 - n\bar{y}^2}$$

وكذلك تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لمعرفة قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقبلي.

$$r_{xy} = \frac{\sum(x_i^2 - \bar{x}) \cdot \sum(y_i - \bar{y})}{\sqrt{\sum(x_i - \bar{x})^2 \cdot \sum(y_i - \bar{y})^2}}$$

إضافة إلى ما سبق تم استخدام اختبار (F) لتقييم جودة تمثيل معادلة الانحدار المقترحة واختبار موضوعية معامل التحديد:

$$F_{réel} = \frac{R^2 \cdot (n - m - 1)}{(1 - R^2) \cdot m}$$

حيث:

M : عدد المتغيرات المستقلة.

N : عدد المشاهدات.

$R^2$  : معامل التحديد.

ولاستخراج (Ftab) الجدولية من جدول التوزيع لفيشر نضع:

$$V2 = n - m - 1$$

$$V1 = m$$

$$P = 0.05 \text{ أي بمستوى معنوية } (a = 5\%).$$

## 2-1 كتابة النموذج

يمكن دمج العلاقة بين صانع السوق واتجاه السوق على الشكل:

$$REV = \alpha + \beta EXTER$$

حيث:

- REV : المتغير التابع و يمثل الدخل الصافي.

- EXTER : المتغير المستقل و يمثل حجم المعاملات الخارجية.

-  $\alpha$  و  $\beta$  معلمات النموذج.

## المبحث الثالث: نتائج ومناقشة الدراسة

يتضمن هذا المبحث دراسة حالة البنك الجزائري، وسنحاول من خلال عرض النتائج ومناقشتها.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة لبنك الجزائر الخارجي

من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض نتائج الدراسة بناء على معلومات المتحصل عليها من بيك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2013-2020).

أولاً: فوائد القروض السنوية: وهي جميع الفوائد التي يتحصل عليها البنك من عمليات القروض والجدول التالي يوضح القيم العظمي والقصوى التي سجلتها معدلات الفائدة خلال طول فترة الدراسة.

جدول رقم (2-2): مجال معدلات الفائدة لسنوات الدراسة

السنوات	معدل فائدة	أعلى معدل	أدنى معدل	معدل إعادة الخصم
2013	9	5.50	4	
2014	9	5.50	4	
2015	9.5	5.50	4	
2016	9.5	5	3.5	
2017	9.5	5	3.75	
2018	9.5	5	3.75	
2019	9	5	3.75	
2020	9	5	3.25	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل من أعلى معدل الفائدة وأدنى معدل شهد ثبات نسبي خلال فترة الدراسة وهذا ما ينطبق أيضا على معدل إعادة الخصم ويمكن أن تمكن الأسباب الرئيسية وراء ذلك هي سياسة واستراتيجية التي يتبعها من أجل المحافظة على موارده وكذلك يمكن أن تكون سياسة ثم فرضها من طرف السلطة النقدية.

#### ثاني: تطور صافي الدخل

يمثل صافي الدخل للبنك من كل العمليات الرئيسية والثانوية له من تمويل التجارة الخارجية وعمليات الائتمان وعمليات الصرف والتي من شأنها يحقق عوائد مطروحة منها المصاريف، ويستخرج صافي الداخل من جدول حسابات النتائج والملخصة في الآتي:

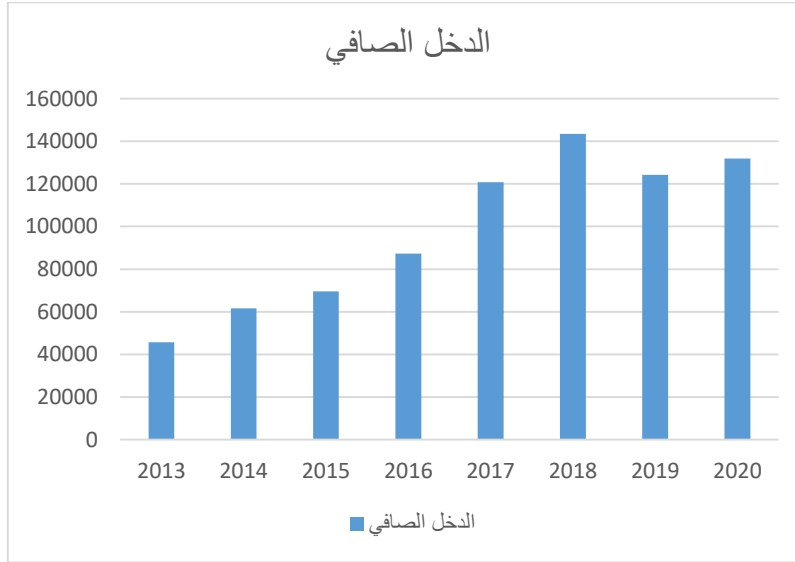
الجدول رقم (3-2): تطور مبالغ صافي الدخل خلال السنوات / الوحدة (مليون دج)

السنوات	صافي الدخل
2013	45622
2014	61633
2015	69573
2016	87266
2017	120867
2018	143512
2019	124213
2020	131844

من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق



الشكل رقم (2-2): يمثل شكل بياني لدخل الصافي خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الطلبة وفق لمعطيات الجدول (2-4)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-04) الموضح في الشكل رقم (02-02) أن الدخل الصافي للبنك سجل ارتفاعا بلغ 143512 مليون دج في سنة 2018 بحيث يعبر أعلى قيمة خلال 143512 الخمس سنوات الأولى من فترة الدراسة لتليها انخفاضا محسوس في سنة 2019 بقيمة 124213 مليون دج ثم ارتفاعا في السنة الموالية قدرت بـ: 131844 مليون دج.

ثالث: تطور المعاملات الخارجية

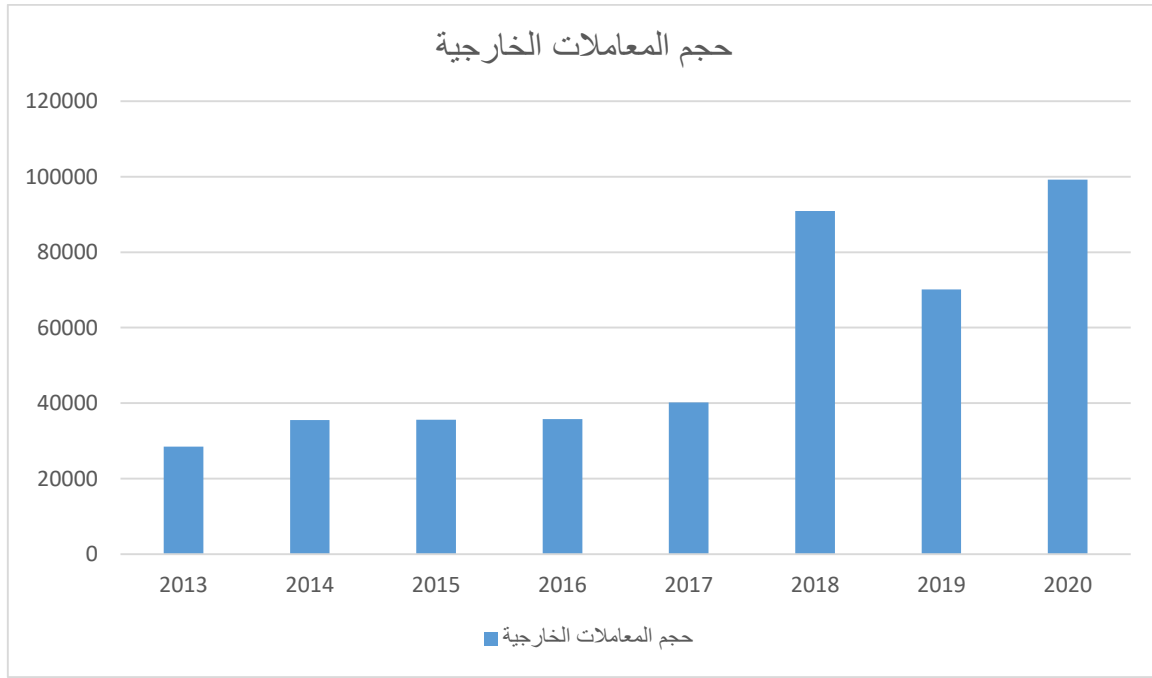
جدول يوضح قيم المعاملات الخارجية التي سجلها البنك خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (2-4): حجم المعاملات الخارجية للبنك خلال السنوات / الوحدة (مليون دج)

حجم المعاملات الخارجية	السنوات
28500	2013
35500	2014
35590	2015
35787	2016
40219 (قيم تقديرية)	2017
90898 (قيم تقديرية)	2018
70093 (قيم تقديرية)	2019
99223 (قيم تقديرية)	2020

من إعداد الطلبة بالاعتماد بمقابلة الشخصية و الملاحق

الشكل رقم (2-3): يمثل شكل بياني لدخل الصافي خلال فترة الدراسة



من إعداد الطالبة بالاعتماد مقابلته الشخصية و الملاحق

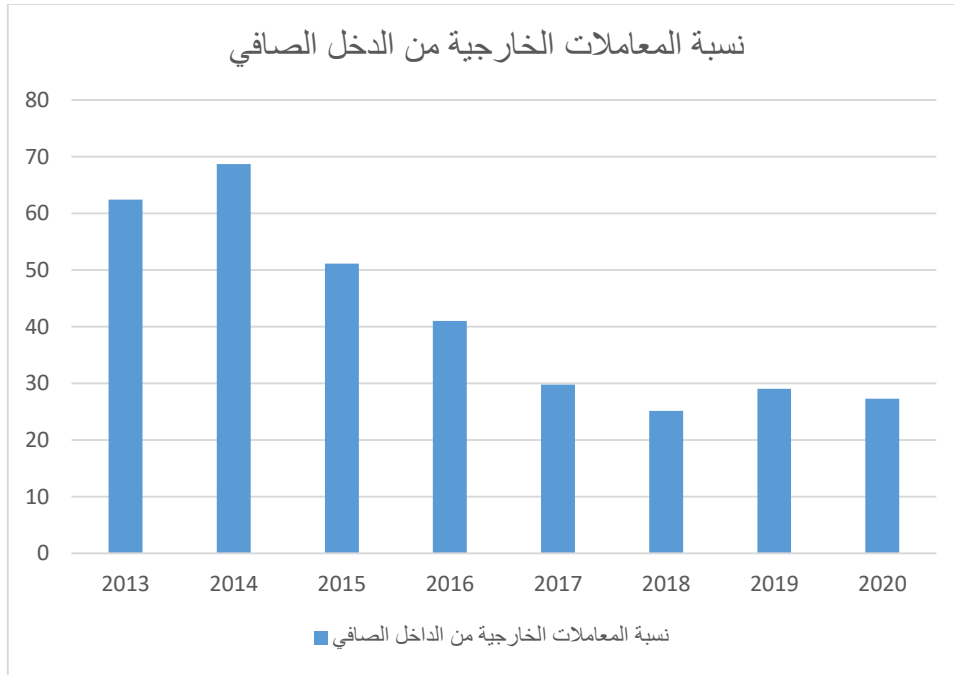
نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-4) في ارتفاع من سنة 2013 الى 2018 ما قيمته 90898 مليون دج وهي أعلى قيمة، اما في سنين المواليين شهدت انخفاضا محسوس بداية من سنة 2019 حيث سجلت 70093 مليون دج وفي سنة 2020 سجلت 99223 مليون دج، بسبب انخفاض في إيرادات المعاملات الخارجية ذلك راجع لارتفاع أسعار الصرف.

جدول رقم (2-5): نسبة المعاملات الخارجية من الداخل الصافي

السنوات	صافي الدخل	حجم المعاملات الخارجية	نسبة إيرادات المعاملات خ من الدخل الصافي
2013	45622	28500	62.46%
2014	61663	35500	68.71%
2015	69573	35590	51.15%
2016	87266	35787	41%
2017	120867	40219 (قيم تقديرية)	33.27%
2018	143512	90898 (قيم تقديرية)	63.33%
2019	124213	70093 (قيم تقديرية)	56.42%
2020	131844	99223 (قيم تقديرية)	75.25%

من إعداد الطالبة بالاعتماد الجدولين (2-4) و (2-5)

الشكل رقم (2-4): يمثل شكل نسبة المعاملات الخارجية من الدخل الصافي خلال فترة الدراسة



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (2-6)

من خلال الجدول رقم (02-06) نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين معامل إيرادات المعاملات الخارجية والدخل الصافي لبنك حيث سجلنا ارتفاع بين سنتين 2013 الى 2014 حيث من سنة 2015 شهدت انخفاض محسوس في إيرادات المعاملات الخارجية مصاحبة في الدخل الصافي الى غاية سنة 2018 ثم ارتفعت الى 2019 وتراجعت في سنة 2020.

رابعاً: إيرادات فوائد القروض

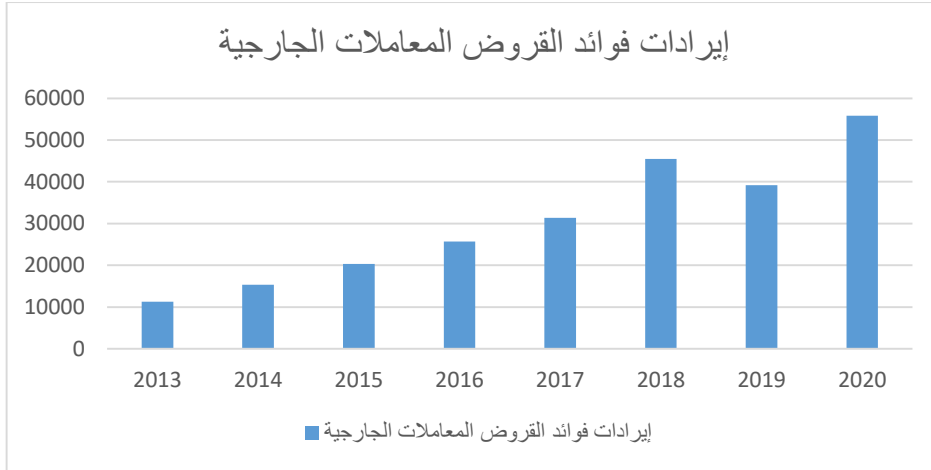
جدول رقم (2-6): تطور إيرادات فوائد القروض

السنوات	إيرادات فوائد القروض من المعاملات الخارجية
2013	11233
2014	15352
2015	20318
2016	25649
2017	31347 (قيم تقديرية)
2018	45512 (قيم تقديرية)

39213 (قيم تقديرية)	2019
55844 (قيم تقديرية)	2020

من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق

الشكل رقم (2-4): يمثل شكل إيرادات فوائد القروض المعاملات الخارجية خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-6) الموضح في الشكل (2-5) أن إيرادات فوائد القروض سجلت ارتفاع طوال فترة الدراسة ما عدى سنة 2019 حيث سجلت انخفاضا مقارنة بالسنوات الأخرى بقيمة 39213 مليون دج ثم ارتفعت في السنة الموالي بقيمة 55844 مليون دج.

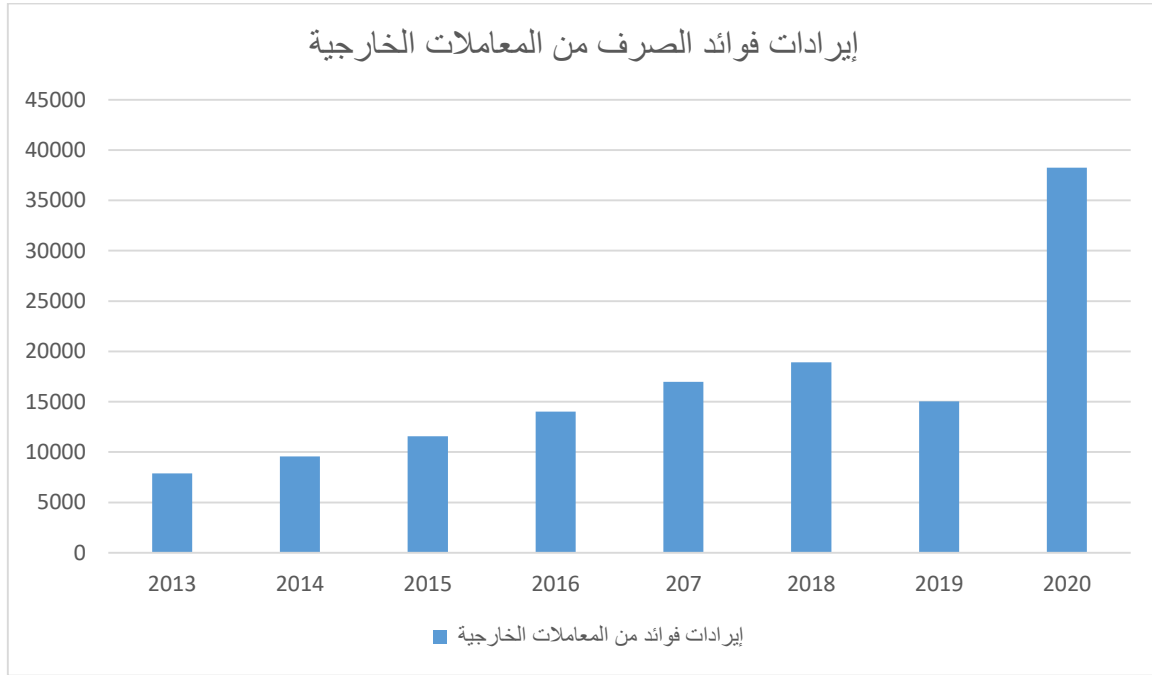
خامسا: إيرادات فوائد الصرف من المعاملات الخارجية:

جدول رقم (02-08): تطور إيرادات فوائد الصرف

السنوات	إيرادات فوائد الصرف من المعاملات الخارجية
2013	7893
2014	9560
2015	11579
2016	14025
2017	16987
2018	18923 (قيم تقديرية)
2019	15022 (قيم تقديرية)
2020	38254 (قيم تقديرية)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق وتقدير في مقابلة الشخصية

الشكل رقم (2-6): يمثل شكل إيرادات فوائد الصرف المعاملات الخارجية خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الطلبة وفق لمعطيات في الجدول

نلاحظ من الجدول رقم الموضح في الشكل أن إيرادات الصرف سجلت ارتفاع محسوس من 2013 إلى غاية 2018 أما في سنة 2019 فقد شهدت انخفاض في إيرادات الصرف ثم شهدت في السنة الموالية ارتفاعا مستمرا في سنة 2020.

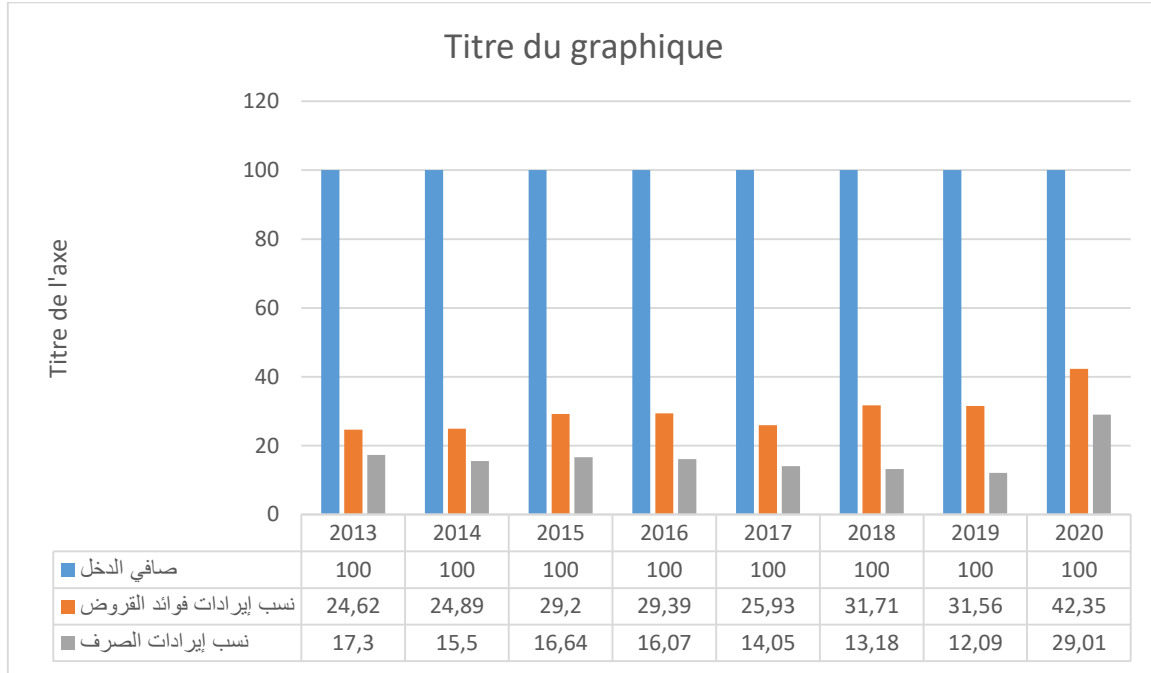
سادسا: نسب إيرادات فوائد القروض وإيرادات الصرف

الجدول رقم (2-9) يوضح نسب إيرادات فوائد القروض و إيرادات الصرف خلال فترة الدراسة (2013-2020).

السنوات	نسب إيرادات فوائد القروض	نسب إيرادات الصرف	السنوات	نسب إيرادات فوائد القروض	نسب إيرادات الصرف
2013	%24.62	%17.30	2017	%25.93	%14.05
2014	%24.89	%15.50	2018	%31.71	%13.18
2015	%29.20	%16.64	2019	%31.56	%12.09
2016	%29.39	%16.07	2020	%42.35	%29.01

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحظ

الشكل (2-7) مقارنة بين إيرادات الصرف و إيرادات القروض.



المصدر: من إعداد الطلبة وفق لمعطيات في الجدول

نلاحظ من خلال الشكل ان الدخل الصافي هو 100% وهذا ليتسنى لنا معرفة مدى مساهمة كل من إيرادات فوائد القروض و هي تعتبر نشاط رئيسي و إيرادات الصرف التي تدخل ضمن نشاط ثانوي للبنك حيث يقوم الرفع من ربحية البنك و معرفة مدى اهتمام البنك بالنشاطات الثانوية.

من خلال الشكل أعلاه المتمثل في مقارنة إيرادات فوائد القروض وإيرادات الصرف بالدخل الصافي نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين إيرادات فوائد القروض وإيرادات الصرف.

#### سابعاً: مؤشرات قياس أداء البنك

تعتمد نماذج تقييم أداء البنك على البيانات المالية والمحاسبية وتقارير النشاط المصرفي لذا قيمت الدراسة التطبيقية لهذا الموضوع لما هو متوفر من بيانات ومعلومات عن البنك.

#### جدول رقم 2-10: جدول تقييم أداء للبنك:

السنة	2017	2016	2015	2014	2013
إجمالي الأصول	3122177	2574006	2602811	2581393	2111443
إجمالي الإيرادات	174550	112823	870812	98133	560372
صافي الدخل	120867	87266	69573	61663	45622
حقوق الملكية	275727	228362	210289	191871	177063
هامش الربح (pm)%	69.24	77.35	7.99	62.84	8.14

5.59	4.38	33.46	3.80	26.543	منفعة الأصول (au)%
11.32	11.27	12.38	13.45	11.92	الرافعة المالية (EM)
3.87	3.39	2.67	2.39	2.16	العائد الاستثمار ROI
3.87	3.39	2.67	2.39	2.16	العائد على الأصول (ROA)%
43.84	38.21	33.08	32.14	25.77	العائد على حقوق الملكية (ROE)%

السنة	2018	2019	2020
إجمالي الأصول	3297324	3262369	3154689
إجمالي الإيرادات	177055	153075	215020
صافي الدخل	143512	124213	131844
حقوق الملكية	327727	358052	396672
هامش الربح (pm)%	81.06	81.15	61.32
منفعة الأصول (au)%	5.37	4.69	6.82
الرافعة المالية (EM)	10.07	9.11	7.95
العائد الاستثمار ROI	4.35	3.81	4.18
العائد على الأصول (ROA)%	4.35	3.81	4.18
العائد على حقوق الملكية (ROE)%	43.82	34.69	33.24

الوحدة: مليون دج

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحظ

من خلال ملاحظتنا لجدول (2-10) ان نسب هامش الربح قد حقق نسب إيجابية شبه ثابت ماعد في سنتين 2013 و 2015 كانت منخفض اما بالنسبة لمنفعة الأصول فقد شهدت في سنة 2013 ارتفاع في نسبة منفعة الأصول ليليهما انخفاض في نسب منفعة الأصول في سنة 2014 و تعاود الارتفاع في السنة الموالية لي تشهد الفترة الأخيرة من دراسة انخفاض في نسب منفعة الأصول أما في ما يخص الرافعة المالية فقد شهدت تذبذبا في الفترة الممتدة من 2013-2018 ثم شهد في الفترة الموالية 2019-2020 انخفاض في الرافعة المالية و أما في ما يخص العائد على الأصول فقد شهدت ارتفاعا ملحوظ في الفترة 2013-2018 ليليهما انخفاض في السنة 2019 و تعاود الارتفاع 2020 اما بالنسبة للعائد على حقوق الملكية من 2013 الى 2018 في ارتفاعا مستمرا ثم ينخفض في الفترة 2019-2020 اما بالسنة للعائد على الاستثمار نشهد ارتفاعا على فترة الدراسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع معدلات العائد على الأصول خلال الفترة من 2013 حيث قدر بـ: 2.16% الي 4.35% في سنة 2018 ثم انخفاض الي 3.81% في سنة 2019 ثم ارتفاع الي 4.18% في سنة 2020 وهذا يعطي صورة جيدة للبنك ويفسر ارتفاع في صافي الربح.

اما بالسنة لمؤشر حقوق الملكية فقد شهدت المعدلات تزايد خلال فترة الدراسة 2013 الى 2018 قدرت بـ: 43.82% وهذا يعود ذلك على الفائدة على الأصول، وشهدت خلال سنتين الأخيرة انخفاض ملحوظا وهذا راجع إلى انخفاض العائد على الأصول.

اما هاش الربح كانت طول فترة الدراسة إيجابية، أما منفعة الأصول فقد شهدت خلال الفترة انخفاض ملحوظ في سنة 2014 ثم ارتفاع في سنة 2015 وفي باقي الفترة دراسة كانت متذبذبة، كذلك بالنسبة للرافعة المالية فماتت متذبذبة طوال فترة الدراسة.

خامسا: تحليل نتائج نموذج الانحدار بين الدخل الصافي و حجم المعاملات الخارجية

جدول رقم (11-02) : تحليل نتائج نموذج الانحدار بين الدخل الصافي وحجم المعاملات الخارجية

Dépendent Variable : REV

Méthode : Least Squares

Date : 05/16/22 Time : 13:17

Sample : 2013 2020

Included observations : 8

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXTER	1.095481	0.290608	3.769618	0.0093
C	38388.55	17574.60	2.184320	0.0716
R-squared	0.703118	Mean dependent var		98066.25
Adjusted R-squared	0.653637	S.D. dependent var		36676.33
S.E. of regression	21584.97	Akaike info criterion		23.00970
Sum squared resid	2.80E+09	Schwarz criterion		23.02956
Log likelihood	-90.03880	Hannan-Quinn criter.		22.87575
F-statistic	14.21002	Durbin-Watson stat		1.053571
Prob(F-statistic)	0.009293			

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج 9 EViews

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم (11-2) أن معامل الارتباط قد اتخذ قيمة موجبة وقرية من الواحد وهذا ما يدل على أن هناك ارتباط خطي بين متغيرات الدراسة ونلاحظ فيما يخص معامل التحديد ( $R^2$ ) اتخذ قيمة موجبة وقرية من الواحد وهذا ما يدل على العلاقة الطردية الموجودة بين متغيرات الدراسة.

**المطلب الثاني: مناقشة وتحليل نتائج الدراسة للبنك الجزائري الخارجي.**

أول: تقييم الوضعية المالية للبنك الجزائري الخارجي



تعتمد نماذج تقييم أداء البنك على البيانات المالية والمحاسبية، وتقارير النشاط المصرفي، لذا قيمت الدراسة التطبيقية لهذا الموضوع لما هو متوفر من بيانات ومعلومات عن البنك.

من خلال ملاحظتنا للجدول (2-10) الذي يوضح مؤشرات قياس الأداء وبشكل عام تظهر نتائج مؤشرات الربحية و هي مؤشر العائد على حقوق الملكية ومؤشر العائد على الأصول، نلاحظ أن مؤشر العائد على حقوق الملكية شهد مرحلتين حيث سجل في السنوات الستة الأولى ارتفاع ملحوظ ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى مؤشر العائد على الأصول وبدرجة أقل إلى مضاعف حق الملكية حيث حقق أعلى معدل له خلال فترة الدراسة في سنة 2017 بنسبة 43.84% أما في السنوات الباقية من فترة الدراسة فقد سجل انخفاض كبير وهذا راجع إلى انخفاض العائد على الأصول حيث كانت أدنى نسبة حققها خلال فترة الدراسة سنة 2013 بنسبة 25.77% وكان السبب الرئيسي في ذلك انخفاض معدل العائد على الأصول.

لم يعتمد البنك كثيرا على مضاعف حق الملكية (الرافعة المالية) حيث كانت نسبه ضعيفة وغير مستقرة. أما من جانب مؤشر العائد على الأول (ROA) إلى مكونه (PM) الذي يعكس مدى كفاءة البنك و مراقبة تكاليف، و منفعة الأصول (AU) التي تعكس الأمثل للأصول أو ما يعرف بجودة الأصول في البنك، و من خلال الجدول السابق شهدنا أن نسب هامش الربح التي حققها البنك خلال فترة الدراسة نسب إيجابية و كانت في سنة 2014 مرتفع بينما نلاحظ انخفاض في سنة 2015 وصلت الي 7.99% بينما في السنوات الموالية الأخيرة نلاحظ شبة ثابتة، بينما أن منفعة الأصول فقد شهدت في سنة 2013 ارتفاع ثم انخفضت في سنة 2014 ثم ارتفعت في سنة 2015 و باقي السنوات كانت متذبذبة، أما الرافعة المالية فقد شهدت تذبذب في فترة الدراسة ثم انخفاض في السنة 2020 وصلت الي 7.95 مرة، اما بالنسبة للعائد على الاستثمار شهد دخل البنك مرحلة تراجع في تحقيق الأرباح من سنة 2013 الى غاية 2018 ثم انخفاض في سنة 2019 نتيجة لمجموعة من العوامل أهمها تراجع نشاط البنك بسبب الازمة المالية و في السنة الموالية مرحلة انتعاش بسبب زيادة تدخل الدولة في تمويل العمليات الخارجية و توسيع البنك في منح القروض للأفراد و المؤسسات لتشجيع النشاط الصناعي خاصة، ان حركة كل من الدخل الصافي و الأصول الاجمالية للبنك سوف يظهر اثرها على مؤشر العائد على الاستثمار، و بالتالي فان الانخفاض الذي شهده هذا المؤشر في سنة 2019 الي 3.19% يرجع في الأصل الى تراجع الأرباح. أما فيما يخص العائد على الأصول فقد شهدت ارتفاع في الفترة ما بين 2013 الى 2018 ثم شهدت انخفاض في سنة 2019 ثم شهدت ارتفاع في سنة 2020 بنسبة 4.18%.

من خلال التحليل النتائج يمكننا توضيحها كما يلي:

- جانب الربحية: فقد حقق بنك الجزائر الخارجي نسب جيدة، وهذا ما توضحه مؤشرات الربحية الثلاثة (PM.ROA.ROE) وذلك عبر فترة الدراسة 2013-2020 وقد يعود ذلك إلى رفع البنك من إجمالي أصوله وكذلك الرفع من أدائه مما يعكس ذلك على إجمالي الإيرادات.
- جانب الكفاءة: أظهر مؤشر الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف (PM) على العموم أن البنك يتمتع بكفاءة جيدة في تسيير أصوله ومراقبتها، وقد يعود ذلك إلى كفاءة عماله ونجاح استراتيجياته.

● جانب الإنتاجية: سجلت بيانات مؤشر إنتاجية الأصول (AU) تذبذبات و هذا يعكس ربما تنوع المحفظة المصرفية للبنك.

● جانب الرفعة المالية: يظهر مؤشر الرافعة المالية (AU) و هذا راجع للعلاقة الطردية بين المخاطر و مردودية الأصول، و هذا ما يفسر ضعف النسب المحقق في منفعة الأصول.

ثانيا: تحليل متغيرات الدراسة:

● إيرادات فوائد القروض: تمثل إيرادات فوائد القروض الحجم الأكبر من إيرادات البنك و عي ناتجة عن النشاط الرئيسي للبنك و هو الوساطة المالية متمثلة في منح الإقراض، في هذه الدراسة تعتبر إيرادات فوائد القروض ناتج لجميع أنواع الائتمان الذي يمنحه البنك من ائتمان على الاستثمارات الطويلة الأجل و القصيرة و على الاستغلال و قروض الشخصية و غيرها .

فكل هذه الأنواع تجمع في حساب *Produits d'exploitation bancaire* الموجود في جدول حساب النتائج و في الشكل البياني الموضح فيه إيرادات فوائد القروض خلال فترة الدراسة 2013-2020 شهد ارتفاع ملحوظ حيث قدرت أقل قيمة في سنة 2013 بـ 11233 مليون دج و أعلى قيمة كانت في سنة 2020 حيث قدرت بـ 55844 مليون دج و هذا راجع لعدة أسباب قد تكون من أسبابها السياسية حيث تخللت هذه المدة مجموعة من القرارات السياسية التي ألغت قروض الاستهلاك و هذا ما شجع على قروض الاستثمار حيث يؤهل المستفيدون من القرض المصغر للحصول على امتيازات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، و يستفيدون أيضا من الصندوق الوطني و ذلك لدعم القرض المصغر.

● إيرادات الصرف و المعاملات الخارجية: تدخل ضمن النشاط الثاني للنشاطات للبنك، و تعتبر المعاملات الخارجية جزء من عمليات الصرف، بحيث تتكون من نوعين، يتمثل النوع الأول في العمليات التي نشأ بغرض تجاري كتمويل العمليات التجارية ( التصدير و الاستيراد) و برغم من تنوعه لمختلف العمليات لم يصدر منه أي تراجع لدور البنك لكونه الممثل الرسمي في التجارة الخارجية عمل على العكس مازال البنك يحتل المرتبة الأولى في التجارة الخارجية و هذا ما يرجع إلى تسجيله في الواردات من حصته التجارية، بينما في الصادرات يعالج البنك الخارجي حوال 98% من حجم المبادلات، و من خلال هذا نستنتج بان البنك يفرق بين العمليتين في سعر الصرف.

و من خلال ملاحظتنا للشكلين انهما يشكلان علاقة طردية نوعا ما و هذا لأن المعاملات الخارجية تمثل الجزء الأكبر من إجمالي إيرادات الصرف، و حيث نلاحظ تطور في إيرادات الصرف عبر سنوات حيث شهدت في السنوات الأخيرة ارتفاع كبير مقارنة مع السنوات الأولى للدراسة، و يرجع هذا الأمر إلى ارتفاع معدلات الصرف بصفة عامة و الدولار و الأورو بصفة خاصة، مع العلم أن الجزائر تعد الشريك الاقتصادي الأول لأوروبا و أمريكا و كذلك رأينا في التحليل السابق أن الجزائر إلى حد كبير لاستثمار بمعدلات فوائد منخفضة، كل هذه العوامل و غيرها جعلنا من إيرادات الصرف تطورا لدى البنك عبر سنوات الدراسة.

بعد أن تطرقنا إلى تحليل الشكلين السابقين كان لابد أن نتطرق إلى نوع نظام الصرف المتبع في الجزائر، لأن النظام بين

ويوضح

سياسة الصرف في البلد ومدى تحرير التجارة الخارجية فيه وتنقل رؤوس الأموال من وإلى الخارج، ولقد صرح محافظ البنك لدى تدخله أمام المجلس الشعبي الوطني في قوله: "وفيما يخص الدينار الجزائري فإن بنك الجزائر يقوم بتسيير الدينار الجزائري وفقا لنظام التعويم المدار لسعر الصرف بداية من 1996، وهذا بالتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك بغرض محتمل ومعزز بشكل واضح للعمليات الصعبة إن السلطات النقدية الجزائرية قامت باختيار نظام صرف ثابت مقنع بالرغم من إعلانها الرسمي لصندوق النقد الدولي أنها تتبع نظام صرف عائم مدار، فالذي يميز التعويم المدار عن بقية التصنيفات الوسيطة أنه يكون دون إعلان مسبق لمسار الصرف غير أنه في الجزائر فإن مسار سعر الصرف فيها وتضح وهو ترك الدينار الجزائري دائما في أدنى مستوياته، بالإضافة إلى تدخل السلطة النقدية في تحديد سعر الصرف بشكل أسبوعي وبالرغم من التصريحات التي تقدمها السلطات النقدية بإتباع نظام الصرف العائم المدار لكنه في الحقيقة هو أقرا لنظام الربط.

وكخلاصة نقول أن نظام الصرف المتبع في الجزائر هو نظام ثابت، حيث تثبتت الجزائر عملتها بسلة من العملات الأجنبية وبالخصوص الدولار ولأورو، وهنا تأتي إثبات الفرضية الرئيسية التي تنص على أن تقلبات في أسعار الصرف لا تؤثر على أداء البنوك كون أن نظام الصرف الجزائري ثابت والسلطة النقدية هي التي تحدده بشكل مسبق إذن لا يخضع إلى قوى السوق بالإضافة إلى ضعف نشاط البورصة الجزائرية واعتبار الاقتصاد مغلق لفرض قيود على تحويل الأموال من وإلى الخارج.

● **صافي الدخل:** و يسمى **Produit Net Bancaire** المدرج في جدول حسابات النتائج، ويمثل جميع الإيرادات السنوية التي تحصل عليها البنك من جميع العمليات التي من شأنها يحقق ربحا جراء نشاطها كما رأينا في التحليلين السابقين (إيرادات فوائد القروض و إيرادات الصرف) فهما جزأين من صافي الدخل، إن شكل (2-2) شهد ارتفاعا ملحوظا في السنوات الأولى من دراسة حيث سجل ما قيمته 143512 مليون دج في سنة 2018، أما في السنة الموالية شهدت انخفاض ملحوظ حيث سجلت ما قيمته 124213 مليون دج لتشهد في السنة الموالية ارتفاعا قيمته 131844 مليون دج و هذا راجع إلى عدة أسباب منها ما هو متعلق بالبنك و نشاطاتها المختلفة كمشاركته في الاستثمارات المحلية مثلا، اما الأسباب الخارجية ( كالعادات و التقاليد) المجتمعة و القرارات السياسية، و في الشكلين السابقين لاحظنا تطورا واضحا طول فترة الدراسة اما صافي الدخل فكان خلال سنوات الأولى في تحسن مقارنة للسنة 2019 انخفاض و السنة الموالية ارتفاع و هذا كله راجع إلى العلاقات الطردية المذكورة مسبقا، فمجموع إيرادات الصرف و إيرادات فوائد القرض يمثلان جزءا من صافي الدخل فأى أسباب تؤثر في الإيرادات الصرف فهي حتما سوف تؤثر على الدخل الصافي.

## 2- تحليل النموذج واختبار الفرضيات

**أ- اختبار الفرضية الأولى:** تنص الفرضية الأولى على أن لإيرادات الصرف أثر في زيادة الدخل الصافي للبنك مقارنة بإيرادات فوائد القروض كما هو موضح في الشكل (2-7) الموضح فيه مقارنة بين إيرادات الصرف و فوائد القرض، افترضنا أن صافي الدخل ثابت بنسبة 100% وهذا ليتسنى لنا معرفة مدى مساهمة كل منهما في الرفع من صافي الدخل، أما القيمة الباقية فهي لإيرادات من أنشطة أخرى، فإذا بدأنا بإيرادات فوائد القروض نلاحظ أن نسبتها تمثل أكثر من 31% من صافي الدخل الإجمالي طوال سنوات الدراسة وهذه النسبة مرتفعة مقارنة بالإيرادات الأخرى وهذا أمر طبيعي لأن النشاط الرئيسي للبنك هو الوساطة المالية، وتبقى الملاحظة في مدى قيام البنك بمهامه الرئيسي، حيث سجلت في اربع سنوات الأولى نسبا تقدر بحوالي 24% و 29% ولي تشهد السنة الموالية انخفاضا بحوالي 4% و لي تسجل ارتفاع في السنوات الأخير، حيث كانت

أعلى نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة هي 41.35% و كانت سنة 2020 و هذه من إجمالي صافي الدخل و هذا أمر يوضح أن البنك بدأ باتباع استراتيجية جيدة في تسيير نشاطه و له الكفاءة في تسيير أصوله في السنوات الأخيرة . أما في ما يخص عمليات الصرف فهي تعتبر أول نشاط ثانوي يقوم به البنك في أولوياته لما له أنشطة فرعية كثيرة مثل المعاملات الخارجية تصدير واستيراد وغيرها.

النسب التي سجلتها إيرادات الصرف نسب جيدة وهذا بالرغم من أن نشاط الصرف يعتبر ثانويا، حيث سجلت النسب خلال فترة الدراسة تذبذبات حيث سجلت أقل نسبة خلال فترة الدراسة سنة 2019 بنسبة 12.09% لي تشهد بعدها ارتفاعا كبير ، وكانت أعلى نسبة سجلت خلال فترة الدراسة سنة 2020 بمقدار 29.01% من إجمالي الدخل الصافي وهي نسبة جيدة بمقارنتها بإيرادات فوائد القروض التي سجلت 42.35% في نفس السنة حيث تعتبر أعلى نسبة محققة، أي يفارق حوالي

حيث أن الاختلاف يكمن في أهمية وحجم النشاط، وفي مجمل القول وحس معلومات الدراسة فإن كلما سهمت إيرادات القروض بنسبة تساهم إيرادات الصرف تقريبا بنصف تلك النسبة، وهذا أمر راجع إلى سياسة البنك بالدرجة الأولى إذ يهتم بشكل كبير على عمليات الصرف واتخاذها نشاط ثاني بعد منح الائتمان.

ومنه نستنتج أن إيرادات الصرف تساهم وبشكل جيد في الرفع من صافي الدخل للبنك وهذا هو ما تثبته الفرضية وهذا راجع إلى أن النظام المصرفي الجزائري هو نظام صرف ثابت أسعار الصرف لا تتأثر بالتغيرات الحاصلة في أسعار الصرف العالمية (قوى السوق).

#### ب - اختبار الفرضية الثانية:

من خلال الجدول (2-11) الذي يوضح علاقة الانحدار الخطي البسيط بين صافي الدخل وحجم المعاملات الخارجية للبنك فيتضح أن قيمة معامل الارتباط ( $R^2$ ) بلغت (0.70) من التغيرات التي تحصل في الدخل الصافي وسببها يعود إلى المعاملات الخارجية.

قيمة معامل الارتباط ( $R^2$ ) تدل على تمثيل العلاقة بين صافي الدخل وحجم المعاملات الخارجية من خلال نموذج الانحدار يعتبر ( $R^2$ ) ذو فعالية جيدة جدا، نستطيع القول ان العلاقة بينهما عي علاقة خطية جيدة ومقبولة وحتى نتأكد من معامل الارتباط المتحصل عليها عي قيمة موضوعية.

#### 1 - فحص المعنوية الاحصائية للمعالم المقدرة $\alpha$ و $\beta$ :

حيث يمكن الاعتماد على توزيع ستودنت للوقوف على القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة من خلال مقارنة القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة مع القيم المحدولة للتوزيع الطبيعي، أو من خلال نسبة فحص نسبة الاحتمال المرفق للإحصائية  $t$  المحسوبة ومقارنتها بنسبة المعنوية الإحصائية.

- العائد الثابت للمؤشر  $\alpha$ : يساوي 38388.55 وقيمة المعنوية الإحصائية (Probability) له تساوي 0.0093 وهي اقل من 0.05 (5%) أي أن لهت دلالة إحصائية في النموذج وقيمتها تختلف عن 0.

- المعامل  $\beta$ : والذي يساوي 1.095481 بمعنوية إحصائية اقل من 5% (تساوي 0.21%) وهو يظهر العلاقة الإيجابية بين الدخل وحجم المعاملات الخارجية.

#### 1- اختبار المعنوية الكلية للنموذج (اختبار التوزيع F):

يمكن اختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال إحصائية فيشر، ويتم مقارنة  $F_c$  بقيمة فيشر الجدولة  $(n-0, k\alpha)$ ،  $(k-1)$ .

من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة فيشر  $F_c=14.21002$  أكبر تماما من القيمة الإحصائية الجدولة لفيلشر ومن خلال القيمة الاحتمالية المرفقة للإحصائية  $Prob$  والتي قدرت تقريبا بـ  $0.00$  ( $F\text{-stat}$ ) وهو أقل تماما من مستوى المعنوية  $0.05$  ومنه نرفض الفرضية  $H_0$  ونقبل الفرضية  $H_1$  أي أن المعالم المقدرّة للنموذج لها معنوية إحصائية كلية.

الشكل النهائي للنموذج يكتب من الشكل:  $REV = 1.09548099331 * EXT + 38388.5535383$  وهذا يظهر أن هناك ارتباطا طرديا ذات دلالة إحصائية بين الدخل وحجم المعاملات الخارجية، إيرادات المعاملات الخارجية.

ونستخلص مما سبق بأن حجم المعاملات الخارجية تلعب دورا كبيرا وهاما في زيادة قيمة صافي الدخل له، كما ان العلاقة القائمة بينها هي علاقة طردية، ونستنتج مما سبق بأن السبب الرئيسي لتطور المعاملات الخارجية ومساهمتها في الزيادة من قيمة صافي الدخل هو نظام الصرف الثابت القائم في الجزائر.

## خلاصة الفصل

هذا الفصل كان مخصص للجانب التطبيقي من دراستنا واختبار صحة فرضيات الدراسة لقد استخدمنا في تقييم البنك مؤشرات الربحية وهي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والرافعة المالية بالإضافة إلى قياس أثر حجم إيرادات المعاملات الخارجية على صافي الدخل للبنك خلال فترة الدراسة وقد وصلنا من خلال هذا التحليل إلى بعض النتائج من أهمها:

إن نتائج مؤشرات الربحية تعكس مدى كفاءة الأداء المالي للبنك من حيث الربحية  $ROA$ ،  $RAE$ ،  $PM$ ، و مؤشر الكفاءة  $EM$  إلى جانب مؤشرات الإنتاجية المتمثلة في إنتاجية الأصول  $AU$  حيث سجلت هذه النسب نتائج مقبولة و جيدة و شهدت تطورا نسبيا و كذا مؤشر الرافعة المالية من سنة إلى أخرى طول سنة الدراسة.

إن تحسن الأداء المالي للبنك مرهون بتسيير الحسن لأصوله واتخاذ استراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق الأفضل في ظل التنافسية الشديدة وتطور المستمر للقطاع.

تأثر المعاملات الخارجية على أداء البنك (الدخل الصافي) تأثير إيجابي وعلاقة الارتباط الطردية ذات دلالة إحصائية بين الدخل وحجم المعاملات الخارجية ما يوضح أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر على أداء البنوك.

و من أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذا الفصل كالتالي:

- ان نظام الصرف في الجزائر نظام ثابت؛
- سعر الصرف تحدده السلطة النقدية؛
- تحديد عملة الدينار الجزائري بسلة من العملات الأجنبية حسب العلاقات الاقتصادية مع مختلف البلدان؛
- اهم العملات التي يتعامل معها البنك الدولار والأورو؛
- مؤشرات الربحية تعكس مدى كفاءة الأداء المالي من حيث الربحية.

# الخاتمة العامة

## الخاتمة العامة

يعتبر تقلب سعر الصرف موضوع ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني والتي تنشط في المجال الدولي، حيث ان المعاملات الدولية تقوم بتحويل الأموال الأجنبية المستلمة الى عملة محلية.

حيث أن نظام الصرف المعتمد في البلد ومدى تدخل السلطة النقدية في تحديد أسعار الصرف يعكس أهمية كبيرة في تحديد متغيرات الصرف والمتعاملون في سوق الصرف وغيره من العوامل التي تؤثر على سعر صرف العملة وبالتالي تأثيرها على الأداء المالي للمؤسسات المالية التي تنشط في مجال التجارة الخارجية (تصدير واستيراد، إقراض وإقتراض)، وكما رأينا في الدراسة الميدانية أن أداء البنك الجزائري كان أداء جيداً طول فترة الدراسة، لكن ما يميز الدراسة أن تقلبات أسعار الصرف لم تؤثر على أداءه بشكل كبير و ذلك راجع إلى نظام الصرف الثابت الذي تتبعه الجزائر و هو نظام مقيد بعيد عن قوى السوق (العرض و الطلب)، مع تدخل البنك المركزي في السياسة النقدية للبلاد.

وكخلاصة إجمالية لما توصلنا إليه بعد هذه الدراسة أن تأثير تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك مرهونة بنظام الصرف الذي يحدده البنك المركزي وفيما يلي سنرى أهم النتائج المستخلصة وكذلك إختبار للفرضيات وأخيراً التوصيات والاقترحات:

### أولاً: نتائج البحث:

- 1- إن تحديد التعامل في مجال الصرف واختيار التقنيات اللازمة للتغطية من مخاطرة مرهون باختيار نوع نظام الصرف السائد في البلد وكذلك معرفة حالة اقتصاد ذلك البلد؛
- 2- إن نظام الصرف في الجزائر هو نظام صرف ثابت، حيث تحدد قيمة الدينار الجزائري بسلة من العملات الأجنبية حسب العلاقات الاقتصادية مع تلك البلدان وحسب عملة الصادرات واهم هذه العملات هي الدولار والأورو رغم تصريح البنك الجزائري بأنه يتبع نظام التعويم المدار؛
- 3- أن تقلبات أسعار الصرف تحت نظام صرف ثابت لا تؤثر أبداً على أداء أي مؤسسة اقتصادية ذلك أنه لا يتعرض لقوى السوق (العرض والطلب) بل يتحدد مسبقاً وفق عملات أجنبية ولمدة زمنية معينة؛
- 4- رأينا أن مجمل الدراسات السابقة تطرقت إلى أثر تقلبات أسعار الصرف على المتغيرات الاقتصادية، وهذا لما يوليه هذا الموضوع من أهمية لدى المتعاملين الاقتصاديين؛
- 5- يتم تقييم الأداء باستخدام عدة أساليب من أهمها تحليل القوائم المالية بما في ذلك نموذج مؤشرات العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول؛
- 6- يتم تقييم الأداء باستخدام عدة أساليب من أهمها تحليل القوائم المالية بما في ذلك نموذج مؤشرات العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول؛



- 7- من تطبيق المؤشرات على بنك الجزائر الخارجي توصلنا الى النتائج التالية:
- أظهرت مؤشرات الربحية ارتفاع ملحوظ ومقبول في ربحية البنك؛
  - يبين مؤشر هامش الربح مدي كفاءة البنك في إدارة ومراقبة تكاليفه حيث سجلت أعلى نسبة له حوالي 69.24%.
- 8- إن استعمال الأدوات الإحصائية لدراسة متغيرات البحث يوضح النتائج المرجوة وهذا ما تبين لنا من دراسة أثر المعاملات الخارجية على الدخل الصافي للبنك؛
- 9- من خلال دراسة نتائج البنك محل الدراسة تم التوصل إلى أن العلاقة بين أسعار الصرف يمكن تمثيلها وفق نموذج إنحدار خطي بسيط هي طردية تماما.

#### ثانيا: اختيار الفرضيات

- 1- ومن خلال الدراسة التطبيقية توصلنا الى أن إيرادات الصرف الأجنبي تساهم بشكل كبيرة في الرفع من صافي الدخل للبنك، حيث سجلت مساهمتها في الرفع من الدخل الصافي طوال فترة الدراسة (2013-2020) مقارنة بإيرادات القروض وهذا يعني أن عمليات الصرف لها أهمية كبيرة للبنك.
- 2- من خلال الدراسة التطبيقية، ومن خلال نموذج الانحدار بسيط بين الدخل وحجم المعاملات الخارجية، من خلال تشكيل المعادلة على الشكل:  $REV = 1.09548099331 * EXT + 38388.5535383$  وهذا يظهر أن هناك ارتباطا طرديا ذات دلالة إحصائية بين الدخل وحجم المعاملات الخارجية.

#### ثالثا التوصيات:

- 1- إخضاع أسعار الصرف لقوى السوق العرض والطلب وجعلها مرنة في مواجهة التغيرات الاقتصادية الناجمة عن التعامل مع الاقتصاد الدولي؛
- 2- ضرورة القيام بالمزيد من الدراسات لتحديد العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك؛
- 3- ضرورة مواكبة البنوك للتطورات الحاصلة في البنوك الناشئة والمتقدمة في العالم سواء من الناحية التنظيمية أو الإدارية أو التكنولوجية أو الفنية لما في ذلك من أثر في تحسين أداء.

#### رابعا: آفاق البحث:

إن موضوع تقلبات أسعار الصرف وتأثيرها على أداء البنوك في المجال المالي والاقتصادي والذي يحظى باهتمام الكثير من المنظرين الماليين والاقتصاديين، والذي لا يزال يحتاج إلى دراسات ونتائج من شأنها توضيح فكرة تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك، فهذه الدراسة تعرف ندرة كبيرة في الأبحاث التي تهتم بأثر تقلبات أسعار الصرف على الاقتصاد الكلي فقط دون الدراسة على الاقتصاد الجزئي الذي يعتبر أداة فاعلة لتحسين الاقتصاد الوطني من عدة جوانب والتي بدورها يمكن أن تساعد على تحسين الاقتصاد الكلي، ومن هنا تتضح أهمية الموضوع، ومن آفاق هذه الدراسة ما يلي:

- محاولة دراسة نفس الموضوع في بيئة مالية مفتوحة ومختلفة عن بيئة الدراسة.
- ضرورة القيام بالمزيد من الدراسات لتحديد العوامل المؤثر على الأداء المالي للبنوك.



قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا المراجع باللغة العربية

الكتب:

- 1- عبد الحميد مرغيث، النقود والتمويل الدولي، مركز البحوث والدراسات، المملكة العربية السعودية، 2019.
- 2- محمد عبد الله شاهين محمد، أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي، دار حميثرا للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2018.
- 3- الطاهر الطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005.
- 4- شكري ماهر كنج، المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 5- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- 6- مروان عطوان، أسعار صرف العملات (أزمات العملات والعلاقات النقدية الدولية)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- 7- موسي سعيد مطر، شقيري نوري موسى وياسر المعني، المالية الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- 8- محمود يونس، "اقتصاديات دولية"، الدار الجامعية، مصر، 2017.
- 9- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، سنة 2014.
- 10- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، مطبعة العشري، مصر، د ت، سنة النشر مجهولة.
- 11- فاطمة الزهراء خبازي، النظام النقدي الدولي المنافسة-أورو-دولار.
- 12- فلاح حسين عداي الحسيني، الإدارة الاستراتيجية، مفاهيمها، مداخلها، عملياتها المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، سنة النشر مجهولة.
- 13- احمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة النشر مجهولة.
- 14- حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف دار صفاء للطباعة والنشر الأردن، سنة النشر مجهولة.
- 15- دريد كامل آل شبيب، المالية دولية، دار اليازوري للنشر و التوزيع، جامعة الزيتونة الأردنية، سنة 2022.
- 16- محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية-البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.
- 17- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار النشر والتوزيع، عمان، سنة 2015.
- 18- محمد صالح الحناوي وآخرون، أسواق المال والمؤسسات المالية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، 2013.

- 19- بوخنا عبد آل آدم وسليمان اللوزي، دراسة الجدول الاقتصادية وتقييم كفاءة أداة المنظمات، دار المسيرة الأردن، 2000.
- 20- حمداوي وسيلة، إدارة الموارد البشرية مديريةية النشر الجامعية، الجزائر، 2004.
- 21- عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مؤتمر إدارة مخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية.
- 22- محمد محمد الفيومي، أصول محاسبة التكاليف، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993.

**البحوث الجامعية:**

**أطروحات الدكتوراه**

- 23- سلمى دوخة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه تخصص تجارى دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

**مذكرة ماجستير:**

- 24- بليوض خديجة، أثر تخفيض العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري" دراسة قياسية 1990-2014 مذكرة الماجستير في تجارة وإدارة الاعمال الدولية، جامعة مستغانم سنة 2016-2017
- 25- المراهي البشير،"تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج 1994-2010، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2015-

**2016**

- 26- مسعود بودخدج، تأثير نظام الصرف على التوازنات الكلية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-رسالة ماجستير غير

منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010

- 27- طارق شوقي، أفر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، جوان، 2009

**مذكرة ماستر:**

- 28- زبيري الساسي وبيع بوصبيع العايش وعلى ذهب، أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية، دراسة حالة

BEA خلال الفترة 2008-2017 مذكرة نيل شهادة ماستر اكاديمي، جامعة الوداي سنة 2018-2019.

- 29- سليمة بوعودة، أثر سياسية سعر الصرف على تقلبات ميزان المدفوعات الجزائر، مذكرة متطلبات نيل شهادة ماستر

أكاديمي، جامعة مستغانم 2017/2018.

- 30- مريم بوخرص، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية -دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري

وكالة جيغل، مذكرة شهادة الماستر في علوم اقتصادية، جامعة جيغل شنة 2017-2018

- 31- حنان علوي، دور البنوك التجارية في تمويل وتوجيه استثمارات القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة

والتنمية الريفية بسكرة، مذكرة شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد خيضر-

بسكرة

المجلات:

- 32- مفيدة يحيايوي وعبد القادر موفق، مؤشرات الأداء لنظام الإنتاج في المؤسسة الصناعية الجزائرية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 8 و9 مارس 2005
- 33- خمقاني محمد الطيب، بوختالة سمير و فهد الدويلة، تقلبات سعر الدينار و اثره على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، سنة النشر 2021 العدد 02
- 34- كريمة حبيب، محاضرات في مقياس تقييم الأداء البنكي، السنة ثانية ماستر اقتصاد نقدي و بنكي، سنة 2021-2022، جامعة الشهيد حمة لخضر -الوادي.

تانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Yves Simon, Delphine Lautier, finance international, 9 édition, économique-paris, 2005

ثالثا: المواقع الإلكترونية

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الجزائر، مارس 2020

[www.bea.dz](http://www.bea.dz)

[www.bavk-of algeria.dz](http://www.bavk-of algeria.dz)

# قائمة الملاحق

PLAN AU 31/12/2015 - 201

CODE	ACTIF	COMPTABILITE	2014/2015	2015/2016	EVOLUTION
1	CASH ET EQUIVALENTS - TRÉSOR PUBLIC, DÉTENTEUR DE CRÉDITS FINANCIERS	81000	389,241,895,835.58	643,459,372,887.26	(254,217,477,051.68)
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À SUIVI EN VUE DE TRÉSORERIE	81000	0.00	0.00	0.00
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À L'AIR	81000	8,842,888,888.88	71,776,320.00	8,771,112,568.88
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	81000	840,242,638,515.40	715,783,250,265.11	(124,459,388,250.29)
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	81000	74,383,842,342.91	575,824,839,884.21	(501,441,000,541.30)
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À ÉCHÉANCE	81000	177,174,162,348.88	1,90,871,887,888.14	(123,697,725,539.26)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	81000	20,162,958,811.85	78,287,087,428.17	(58,124,128,616.32)
8	IMPÔTS DÉFERÉS - ACTIF	81000	1,075,125,870.78	1,381,186,818.98	(306,060,948.20)
9	AUTRES ACTIFS	81000	85,000,000,000.00	84,524,287,289.18	(475,712,710.82)
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	81000	1,890,421,169.81	25,278,848,428.21	(23,388,427,258.40)
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES ET LES ENTENTES ASSOCIÉES	81000	47,583,287,289.36	(3,361,015,183.76)	(51,944,304,473.12)
12	IMMOBILISATIONS INCORPORÉES	81000	0.00	0.00	0.00
13	AMORTISSEMENTS INCORPORÉS	81000	18,888,888,888.89	18,148,124,014.70	(740,764,874.19)
14	AMORTISSEMENTS INCORPORÉS	81000	188,348,348.31	181,754,124.88	(6,594,223.43)
15	ÉCART D'ÉVALUATION	81000	0.00	0.00	0.00
	<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>2,111,842,484,228.81</b>	<b>2,330,907,028,073.46</b>	<b>(219,064,543,844.65)</b>

CODE	PASSIF	COMPTABILITE	2014/2015	2015/2016	EVOLUTION
1	SAVOIR CAPITAL	87000	0.00	0.00	0.00
2	DÉTTES BANCAIRES SUR INSTITUTIONS FINANCIÈRES	87000	1,119,428,140.04	15,804,649,323.89	(14,685,221,183.85)
3	DÉTTES BANCAIRES COURTES	87000	1,075,475,000,748.07	1,849,024,120,889.07	(773,549,120,140.00)
4	DÉTTES BANCAIRES À LONG TERME	87000	91,638,837,188.09	40,808,192,345.14	(50,830,644,842.95)
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	87000	18,833,837,087.08	76,327,878,874.80	(57,494,041,787.72)
6	IMPÔTS DÉFERÉS - PASSIF	87000	881,315.00	80,848.40	(870,466.60)
7	AUTRES PASSIFS	87000	84,742,888,277.86	88,011,190,305.26	(3,268,301,927.40)
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	87000	23,844,872,888.88	44,387,780,888.88	(20,542,908,000.00)
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	87000	0.00	0.00	0.00
10	SUBVENTIONS DESTINÉES, AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT	87000	0.00	0.00	0.00
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	87000	0.00	0.00	0.00
12	DÉTTES SUBORDONNÉES	87000	81,078,888,888.88	87,275,888,888.88	(6,207,000,000.00)
13	CAPITAL	87000	188,348,348.31	181,754,124.88	(6,594,223.43)
14	PRÉLÈVÉS SUR LE CAPITAL	87000	0.00	0.00	0.00
15	RÉSERVES	87000	88,122,288,888.88	84,574,888,888.88	(3,547,400,000.00)
16	ÉCART D'ÉVALUATION	87000	0.00	0.00	0.00
17	ÉCART DE RÉVALUATION	87000	0.00	0.00	0.00
18	RÉSULTAT À RÉVALUER	87000	14,588,119,778.25	14,572,119,778.25	(6,000,000.00)
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (N)	87000	20,901,948,888.88	18,887,888,888.88	(2,014,060,000.00)
	<b>TOTAL DU PASSIF</b>		<b>2,111,842,484,228.81</b>	<b>2,330,907,028,073.46</b>	<b>(219,064,543,844.65)</b>

BANQUE EXTÉRIÈRE D'ALGERIE  
DIRECTION DE LA COMPTABILITE

TABLAUX DES COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2015 - 607

LIBELLE	COMPTES DE RESULTATS	CLASSIFICATION	2015	2014	2013
1	11) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	CP1100	33 858 834 100,00	32 474 754 550,00	300 408 286,00
2	12) INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉS	CP1110	10 918 921 794,00	10 757 747 500,00	11 981 903 850,00
3	13) COMMISSIONS (PRODUITS)	CP1200	21 987 223 174,00	23 273 914 550,00	23 432 081 500,00
4	14) COMMISSIONS (CHARGES)	CP1210	(1 241 788 175,44)	(1 387 88 275,80)	148 428 900,00
5	15) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTIONS	CP1300	40 860 344,00	267 024 500,00	224 878 789,77
6	16) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS D'INVESTISSEMENT	CP1310	(12 875 120,00)	(20 802 220,00)	21 878 841,70
7	17) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	CP1400	8 420 287 224,00	8 273 988 720,00	5 400 277 611,00
8	18) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	CP1410	(8 944 714 114,00)	(9 884 981 422,00)	(8 986 172 661,00)
9	19) RESULTAT FINANCIER		48 832 741 348,00	44 928 088 440,00	1 114 487 344,00
10	20) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	CC2000	(8 948 261 200,00)	(9 728 444 647,00)	(9 231 118 800,00)
11	21) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORÉES ET	CC2100	6 112 708 424,00	(1 222 279 220,00)	40 888 700,00
12	22) RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		46 001 288 572,00	34 000 000 000,00	3 324 157 244,00
13	23) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CHARGES BÉNÉVOLES	CC2300	2 870 762 118,00	280 000 000,00	(2 141 754 881,70)
14	24) RÉFÉRENCES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RECUPÉRATION SUR CRÉANCES ASSURÉES	CC2400	2 186 000 000,00	21 224 000 000,00	(2 8 721 644 000,00)
15	25) RESULTAT D'EXPLOITATION		45 410 526 454,00	34 221 820 000,00	(2 639 241 637,70)
16	26) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	CP2000	441 210,00	307 024,00	(120 783,00)
17	27) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	CP2010			
18	28) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	CP2020			
19	29) RESULTAT D'EXPLOITATION		45 410 967 664,00	34 528 844 024,00	(2 760 022 420,70)
20	30) INTÉRÊTS SUR LES RÉSULTATS ASSIMILÉS	CP3000	(2 228 528 100,00)	(11 424 000 000,00)	4 288 143 200,00
21	31) RESULTAT NET D'EXPLOITATION		43 182 439 564,00	23 104 844 024,00	(1 471 879 220,70)



NORWAY 1993 - 2007				
INDICATOR	UNIT	1993	2007	2007/1993
<b>A. FINANCIAL RESOURCES</b>		138 484 384 449.73	138 982 522 889.24	100.387 318 449.88
1. FINANCIAL RESOURCES FROM FINANCIAL INSTITUTIONS	ECU	137 338 311 711.38	136 071 929 826.20	99.000 000 000.00
2. FINANCIAL RESOURCES FROM OTHER SOURCES	ECU	114 145 672 738.35	102 810 593 063.04	90.060 000 000.00
3. FINANCIAL RESOURCES FROM FINANCIAL INSTITUTIONS	ECU	137 338 311 711.38	136 071 929 826.20	99.000 000 000.00
4. FINANCIAL RESOURCES FROM OTHER SOURCES	ECU	114 145 672 738.35	102 810 593 063.04	90.060 000 000.00
<b>B. FINANCIAL RESOURCES</b>		138 484 384 449.73	138 982 522 889.24	100.387 318 449.88
1. FINANCIAL RESOURCES FROM FINANCIAL INSTITUTIONS	ECU	137 338 311 711.38	136 071 929 826.20	99.000 000 000.00
2. FINANCIAL RESOURCES FROM OTHER SOURCES	ECU	114 145 672 738.35	102 810 593 063.04	90.060 000 000.00
<b>FOUR STAR FINANCIAL</b>		138 484 384 449.73	138 982 522 889.24	100.387 318 449.88
1. FINANCIAL RESOURCES FROM FINANCIAL INSTITUTIONS	ECU	137 338 311 711.38	136 071 929 826.20	99.000 000 000.00
2. FINANCIAL RESOURCES FROM OTHER SOURCES	ECU	114 145 672 738.35	102 810 593 063.04	90.060 000 000.00

## LE BILAN DE LA BANQUE EN 2014

BILAN AU 31/12/2014 - SCF		Unité: millions de DA		
ORDRE	ACTIF	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	517 008 330	390 251 451	126 756 879
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	18 795 969	0	18 795 969
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	32 030 411	0 342 970	22 687 441
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	753 780 693	543 242 940	210 537 753
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	877 652 593	751 291 690	126 360 903
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	288 323 153	177 174 152	111 149 001
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	13 829 575	20 132 030	-6 302 455
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 134 529	1 375 124	-240 595
9	AUTRES ACTIFS	62 861 999	60 050 254	2 811 745
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	3 945 838	6 925 851	-2 980 013
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	22 400 000	21 590 263	809 737
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0	0	0
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	18 596 154	18 665 643	-69 489
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	233 665	199 346	34 319
15	ECART D'ACQUISITION	0	0	0
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>2 581 393 491</b>	<b>2 111 443 454</b>	<b>469 950 036</b>

ORDRE	PASSIF	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0		0
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 963 564	1 125 467	838 097
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 025 058 382	1 579 475 923	445 582 459
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	42 419 428	41 898 931	520 497
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	13 250 174	10 635 807	2 614 367
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	9 486	561	8 925
7	AUTRES PASSIFS	77 179 879	53 743 606	23 436 273
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	34 156 701	33 883 673	273 028
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	9 188 912	8 273 157	915 755
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0		0
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	18 518 888	9 070 564	9 448 324
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 890	67 276 500	390
13	CAPITAL	106 000 000	106 000 000	0
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0		0
15	RÉSERVES	63 284 237	69 132 284	-5 848 047
16	ÉCART D'ÉVALUATION	6 889 283	-43 417	7 322 700
17	ÉCART DE RÉÉVALUATION	62 436 077	62 436 077	0
18	RÉPORT À NOUVEAU (H/L)	11 100 459	14 555 133	-3 454 674
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (H/L)	25 007 853	20 031 943	4 975 910
	<b>TOTAL DU PASSIF</b>	<b>2 581 393 491</b>	<b>2 111 443 454</b>	<b>469 950 037</b>

HORS BILAN - SCF au 31/12/2014

Unité: Millions de  
DA

ORDRE	ENGAGEMENTS	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
<b>A</b>	<b>ENGAGEMENTS DONNES</b>	<b>828 967 776</b>	<b>735 488 366</b>	<b>93 479 410</b>
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0	0	0
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	576 226 884	421 286 951	154 941 433
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	50 706 644	138 198 020	-87 492 284
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	308 032 548	175 993 477	132 039 071
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	0	0	0
<b>B</b>	<b>ENGAGEMENTS RECUS</b>	<b>823 232 437</b>	<b>719 233 065</b>	<b>103 999 432</b>
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0	0	0
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	816 380 430	712 657 285	103 723 142
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	6 842 007	6 575 717	266 290

ORDRE	PASSIF	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0		0
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 953 564	1 135 407	818 097
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 095 058 382	1 679 475 933	415 582 450
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	42 419 428	41 836 931	579 504
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	13 250 174	10 838 807	2 411 367
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	8 465	581	7 883
7	AUTRES PASSIFS	77 179 879	93 743 206	-16 563 327
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	34 156 701	33 889 673	267 028
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	9 188 912	9 279 157	-90 245
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0		0
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	16 514 888	9 070 964	7 443 924
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 820	67 276 520	300
13	CAPITAL	106 000 000	106 000 000	0
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0		0
15	RÉSERVES	62 584 237	69 132 294	-6 548 057
16	ÉCART D'ÉVALUATION	8 888 289	-43 417	9 321 706
17	ÉCART DE RÉÉVALUATION	12 436 077	12 436 077	0
18	RÉPORT À NOUVEAU (-/+)	11 100 468	14 559 132	-3 458 664
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	25 937 553	20 931 943	5 005 610
<b>TOTAL DU PASSIF</b>		<b>2 581 393 491</b>	<b>2 111 443 454</b>	<b>469 950 037</b>

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2014 - SCF

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
1	(A) INTERETS ET PRODUITS ASSIMILES	42 469 269	20 203 020	12 125 423
2	(A) INTERETS ET CHARGES ASSIMILES	-17 220 920	-18 816 101	-1 110 428
3	(H) COMMISSIONS (PRODUITS)	28 231 876	21 981 204	6 249 233
4	(L) COMMISSIONS (CHARGES)	-1 181 210	-1 241 738	60 041
5	(H) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DETENUS A DES FINS DE TRANSACTION	245 173	43 889	201 287
6	(H) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES A LA VENTE	-10 030	-13 876	3 846
7	(H) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITES	27 260 611	18 423 287	8 837 324
8	(L) CHARGES DES AUTRES ACTIVITES	-18 310 480	-8 094 718	-10 215 770
9	RESULTAT NET ENCAISRE	61 687 279	45 542 783	16 144 496
10	(L) CHARGES GENERALES D'EXPLOITATION	-11 822 831	-15 198 281	4 212 451
11	(L) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORABLES ET CORPORELLES	-1 172 860	-1 172 738	148
12	RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	48 591 588	29 171 764	19 419 824
13	(L) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CREANCES PRECIEVABLES	-12 331 120	-8 310 191	-11 321 221
14	(H) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RECUPERATIONS SUR CREANCES AMORTEES	8 447 642	2 948 982	5 498 660
15	RESULTAT D'EXPLOITATION	44 598 090	23 810 555	20 787 535
16	(H) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	47 024	447	46 577
17	(H) ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	0	0	0
18	(L) ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0	0	0
19	RESULTAT AVANT IMPOTS	44 645 114	23 811 002	20 834 112
20	(L) IMPOTS SUR LES RESULTATS ET MINORITES	-15 500 481	-7 378 280	-8 122 201
21	RESULTAT NET DE L'EXERCICE	29 144 633	16 432 722	12 711 911

**HORS BILAN - SCF au 31/12/2014**

Unité Millions de  
DA

ORDRE	ENGAGEMENTS	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
<b>A</b>	<b>ENGAGEMENTS DONNES</b>	<b>828 967 776</b>	<b>730 488 366</b>	<b>98 479 410</b>
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0	0	0
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	570 239 884	421 396 951	148 841 433
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	50 706 644	138 158 920	-87 452 274
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	308 022 948	170 883 477	137 139 471
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	0	0	0
<b>B</b>	<b>ENGAGEMENTS RECUS</b>	<b>823 230 437</b>	<b>719 333 066</b>	<b>103 897 371</b>
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0	0	0
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	816 380 436	712 657 288	103 723 148
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	6 849 997	6 675 778	174 219

# LE BILAN DE LA BANQUE EN 2015

BILAN AU 31/12/2015 - SCF

ORDRE	ACTIF	31/12/2015	31/12/2014 (en millions)	12/12/2014	EVOLUTION
1	CASSA, BANQUE CENTRALE, TRESOR PUBLIC, CENTRE DE CHEQUES POSTAUX	55 034 958 127,57	51 700 936 048,73	51 700 936 048,73	-11 294 023 011,25
2	ACTIFS FINANCIERS GÉRÉS À DES FINS DE TRANSACTION	15 917 416 137,57	18 795 689 168,96	18 795 689 168,96	97 181 758 073,21
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	39 569 852 620,14	32 235 411 243,72	32 235 411 241,31	-7 871 638 613,58
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	318 817 750 620,49	704 188 082 933,86	703 788 991 933,96	-384 940 938 110,67
5	PRÊTS ET ENGAGEMENTS SUR LA CLIENTÈLE	1 234 707 839 430,87	891 763 155 848,52	877 852 591 489,51	357 034 480 597,18
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS EN VUE DE L'ÉCHÉANCE	251 251 422 908,82	238 124 152 927,62	238 124 151 927,62	4 001 728 998,19
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	11 511 847 060,03	13 039 375 374,49	14 881 535 074,48	-3 378 687 170,44
8	IMPÔTS DÉFERÉS - ACTIF	1 967 189 011,06	1 134 523 881,75	1 140 523 483,73	-97 334 470,67
9	AUTRES ACTIFS	22 080 078 408,85	62 861 385 210,18	61 881 785 415,28	6 218 293 244,05
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	4 101 914 098,10	9 981 686 912,04	3 943 906 812,89	70 307 476,26
11	PARTICIPATION DANS DES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITES ASSOCIÉES	24 925 999 236,89	22 800 520 083,68	21 482 519 059,88	3 443 470 342,88
12	RAMBURSES DE PLACEMENT	0,00	0,00	0,00	0,00
13	RAMBURSATIONS CORPORÉLLES	17 568 951 846,83	18 590 256 628,15	18 029 155 828,14	-521 137 987,26
14	RAMBURSATIONS INCORPORÉLLES	219 562 078,48	344 644 470,60	373 800 470,60	45 644 567,78
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	0,00	0,00
	<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>	<b>2 409 810 418 783,02</b>	<b>2 084 584 055 485,34</b>	<b>2 084 491 881 230,21</b>	<b>3 217 562 213,59</b>



ORDRE	PASSIF	31/12/2013	31/12/2014 prévisions	31/12/2014	ÉVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0,00	0,00	0,00	-
2	DÉTTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 952 880 094,24	2 052 568 234,22	2 052 568 234,22	100 000 000,00
3	DÉTTES ENVERS LA CLASSE	2 074 379 436 486,09	2 095 089 388 544,79	2 095 089 388 544,79	20 988 008 078,70
4	DÉTTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	42 628 430 579,18	42 428 434 799,52	42 428 434 799,52	1 233 950 899,04
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	12 371 933 080,08	14 421 669 015,55	13 250 175 675,23	944 306 315,42
6	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	2 186 761,39	8 488 761,39	8 488 761,39	6 318 000,00
7	AUTRES PASSIFS	94 752 580 087,97	77 179 678 618,55	77 179 678 618,55	17 571 901 469,52
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	11 918 249 285,06	14 231 781 300,81	14 231 781 300,81	-3 188 532 015,75
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	4 830 897 189,45	5 188 013 084,81	5 188 013 084,81	-1 288 246 035,32
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRALISÉS	15 875 791 286,75	16 549 888 084,27	16 549 888 084,27	6 774 096 797,52
12	DÉTTES BANQUE DONNEUR	87 276 520 080,00	87 276 520 080,00	87 276 520 080,00	-
13	CAPITAL	128 300 000 000,00	128 000 000 000,00	128 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	16 871 880 284,40	63 060 217 671,88	62 984 217 471,59	46 112 337 187,19
16	ÉCART D'ÉVALUATION	12 818 126 066,49	9 889 183 055,81	9 889 183 055,81	2 924 943 000,68
17	ÉCART DE RÉÉVALUATION	12 458 877 111,23	12 458 877 111,23	12 458 877 111,23	-
18	REPORT À MOUVANCE (+/-)	11 186 497 591,26	11 186 497 591,26	11 186 497 591,26	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (N-1)	13 412 865 380,53	35 742 785 831,80	28 871 862 822,91	124 120 752,38
	TOTAL DU PASSIF	2 692 912 418 703,00	2 566 589 053 895,41	2 566 589 053 895,41	16 397 563 218,00



## Le Bilan de la Banque en 2016

N°	ACTIF	31/12/2015	31/12/2016	VARIATION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	458 781 715 263,71	385 814 939 127,37	- 72 966 776 136,33
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	46 107 921 804,62	75 977 426 237,67	29 870 494 433,05
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	85 120 833 157,18	24 584 952 630,34	- 60 535 880 526,84
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	80 582 921 057,68	518 047 756 822,38	437 464 835 764,70
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 389 151 710 206,70	1 234 797 639 435,82	- 154 354 070 770,88
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	236 805 284 010,32	201 291 422 928,43	- 35 513 861 081,89
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	15 271 543 805,28	11 511 947 904,03	- 3 759 595 901,25
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 101 064 438,25	1 047 289 011,00	- 53 775 427,25
9	AUTRES ACTIFS	1 710 820 546,34	71 080 076 485,82	70 369 255 939,48
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	5 522 461 805,20	4 013 914 090,34	- 1 508 547 714,86
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	25 166 532 952,22	24 915 935 356,58	- 250 597 595,64
12	INVIÉLÉBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 286 738 025,80	17 588 937 880,87	302 199 855,07
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	302 618 949,27	274 862 028,18	- 27 756 921,09
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-
	TOTAL DES ACTIFS	2 674 000 198 481,35	2 407 911 018 700,24	- 266 089 180 781,11

N°	PASSIF	31/12/2014	31/12/2015	VARIATION
1	BANQUE CENTRALE	55 000 000 000,00	0,00	55 000 000 000,00
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	20 728 888 895,71	1 055 080 084,21	19 673 808 811,49
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	1 902 043 041 690,63	2 078 079 456 465,09	176 036 414 774,45
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	38 033 422 500,88	43 629 428 673,16	5 596 006 172,27
5	IMPÔTS (CURRENTS) - PASSIF	19 099 215 476,80	15 371 883 030,97	(3 727 332 445,83)
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	5 754 838,27	2 766 767,39	(2 988 070,88)
7	AUTRES PASSIFS	28 633 611 885,28	94 751 560 067,67	66 117 948 182,39
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	10 892 538 211,70	81 268 249 256,09	70 375 711 044,39
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	1 306 474 093,85	4 800 667 046,49	3 494 192 952,64
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	0,00
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	19 514 631 921,56	12 871 741 258,70	(6 642 890 662,86)
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	0,00
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	100 000 000 000,00	(50 000 000 000,00)
14	PRISES D'INTÉRÊT AU CAPITAL	0,00	0,00	0,00
15	RÉSERVES	42 780 555 375,07	76 871 690 264,50	34 091 134 889,43
16	ÉCART D'ÉVALUATION	12 738 867 889,47	12 438 124 056,48	(300 743 832,99)
17	ÉCART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	0,00
18	REPORT À NOUVEAU (N/I)	11 169 487 531,20	11 169 487 531,20	0,00
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (N/I)	34 012 435 175,99	12 438 088 080,57	(21 574 347 095,42)
	<b>TOTAL DU PASSIF</b>	<b>7 524 396 188 481,95</b>	<b>7 602 815 633 703,04</b>	<b>78 419 445 221,09</b>

COMPANIES FINANCIAL STATEMENTS

CODE	COMPANY NAME	2010/2011	2011/2012	2012/2013
1	ALBANK OF ALGERIA	19,780,000,000.00	41,410,000,000.00	4,380,000,000.00
2	ALBANK OF ALGERIA - BRANCHES	11,000,000,000.00	10,000,000,000.00	1,000,000,000.00
3	ALBANK OF ALGERIA - HEAD OFFICE	8,780,000,000.00	41,410,000,000.00	3,380,000,000.00
4	ALBANK OF ALGERIA - BRANCHES	2,220,000,000.00	10,000,000,000.00	1,000,000,000.00
5	ALBANK OF ALGERIA - HEAD OFFICE	6,560,000,000.00	31,410,000,000.00	2,380,000,000.00
6	ALBANK OF ALGERIA - BRANCHES	2,220,000,000.00	10,000,000,000.00	1,000,000,000.00
7	ALBANK OF ALGERIA - HEAD OFFICE	6,560,000,000.00	31,410,000,000.00	2,380,000,000.00
8	ALBANK OF ALGERIA - BRANCHES	2,220,000,000.00	10,000,000,000.00	1,000,000,000.00
9	ALBANK OF ALGERIA - HEAD OFFICE	6,560,000,000.00	31,410,000,000.00	2,380,000,000.00
10	ALBANK OF ALGERIA - BRANCHES	2,220,000,000.00	10,000,000,000.00	1,000,000,000.00
11	ALBANK OF ALGERIA - HEAD OFFICE	6,560,000,000.00	31,410,000,000.00	2,380,000,000.00
12	ALBANK OF ALGERIA - BRANCHES	2,220,000,000.00	10,000,000,000.00	1,000,000,000.00
13	ALBANK OF ALGERIA - HEAD OFFICE	6,560,000,000.00	31,410,000,000.00	2,380,000,000.00
14	ALBANK OF ALGERIA - BRANCHES	2,220,000,000.00	10,000,000,000.00	1,000,000,000.00
15	ALBANK OF ALGERIA - HEAD OFFICE	6,560,000,000.00	31,410,000,000.00	2,380,000,000.00
16	ALBANK OF ALGERIA - BRANCHES	2,220,000,000.00	10,000,000,000.00	1,000,000,000.00
17	ALBANK OF ALGERIA - HEAD OFFICE	6,560,000,000.00	31,410,000,000.00	2,380,000,000.00
18	ALBANK OF ALGERIA - BRANCHES	2,220,000,000.00	10,000,000,000.00	1,000,000,000.00
19	ALBANK OF ALGERIA - HEAD OFFICE	6,560,000,000.00	31,410,000,000.00	2,380,000,000.00
20	ALBANK OF ALGERIA - BRANCHES	2,220,000,000.00	10,000,000,000.00	1,000,000,000.00
21	ALBANK OF ALGERIA - HEAD OFFICE	6,560,000,000.00	31,410,000,000.00	2,380,000,000.00
22	ALBANK OF ALGERIA - BRANCHES	2,220,000,000.00	10,000,000,000.00	1,000,000,000.00

## Le Bilan de la Banque en 2017

Bilan au 31/12/2017 - 607

ORDRE	ACTIF	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHEQUES-POSTAUX	749 985 872 258,52	464 760 710 353,71	285 225 161 904,81
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	40 259 933 040,06	40 122 921 634,82	137 011 405,24
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	52 969 881 649,26	55 121 823 717,19	(2 151 942 067,93)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	137 880 304 421,32	92 055 911 027,94	45 824 393 393,38
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 322 621 194 983,97	1 528 121 710 295,70	(205 499 515 311,73)
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	207 827 551 832,24	209 820 250 019,22	(1 992 698 186,98)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	12 126 810 043,32	12 271 243 626,26	(144 433 582,94)
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 028,246 261,88	1 181 164 818,25	(152 818 556,37)
9	AUTRES ACTIFS	1 881 289 618,25	1 729 529 945,92	151 759 672,33
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	18 878 371 359,46	8 512 371 466,01	10 366 000 893,45
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	24 764 172 019,95	24 766 873 002,22	(2 700 982,27)
12	BIEN MEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	0,00
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 247 205 473,65	17 280 738 036,90	(33 532 563,25)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	529 244 204,37	322 616 945,97	206 627 258,40
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	0,00
	<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>	<b>2 132 177 721 581,27</b>	<b>2 574 009 198 481,63</b>	<b>(441 831 476 900,36)</b>

ORDRE	PASSIF	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0,00	49 141 408 000,00	(55 151 822 000,00)
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIERES	2 258 852 548,52	20 728 898 855,73	18 469 046 307,21
3	DETTES ENVERS LA CLIENTELE	2 027 082 282 717,40	1 882 942 041 988,83	874 148 240 727,77
4	DETTES REPRESENTÉES PAR UN TITRE	35 521 771 850,00	30 032 432 583,89	22 811 881 266,11
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	23 078 298 253,68	14 888 318 474,81	8 189 979 778,87
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	133 700 212,00	8 794 908,27	(125 053 174,23)
7	AUTRES PASSIFS	84 788 832 850,27	28 835 811 055,20	25 873 191 262,01
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	11 210 001 898,88	95 892 526 211,70	20 318 308 483,83
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	4 588 708 302,28	5 388 474 081,83	(807 718 736,08)
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	38 888 271 628,81	28 314 631 811,55	1 370 639 817,26
12	DETTES SUBORDONNÉES	87 278 500 000,00	87 278 500 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	150 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	68 882 868 681,89	43 198 585 275,07	24 672 413 175,98
16	ÉCART D'ÉVALUATION	14 280 432 258,18	12 738 857 886,47	1 541 574 371,71
17	ÉCART DE RÉÉVALUATION	12 888 877 117,23	12 498 877 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 188 481 081,20	11 188 481 081,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	27 382 844 848,72	84 378 418 178,88	(32 793 231 180,13)
	<b>TOTAL DU PASSIF</b>	<b>3 622 172 721 681,37</b>	<b>3 674 656 188 431,68</b>	<b>548 171 823 078,72</b>

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2017 - SCF

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION
1	(+) INTERETS ET PRODUITS ASSIMILES	96 124 958 998,26	49 790 060 282,97	46 334 898 715,29
2	(-) INTERETS ET CHARGES ASSIMILEES	-19 964 491 984,98	-15 909 026 497,58	(4 055 465 487,40)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	34 423 634 752,10	43 566 559 974,38	(9 142 925 222,28)
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	-1 869 390 990,46	-1 827 383 181,05	(42 007 808,80)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DETENUS A DES FINS DE TRANSACTION	312 535 349,69	1 393 501 667,99	(1 080 966 318,30)
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES A LA VENTE	109 569 383,69	-98 184 954,53	207 754 338,22
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITES	44 003 969 581,12	19 467 571 135,96	24 536 398 445,16
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITES	-32 273 372 338,25	-9 116 556 076,22	(23 156 816 262,03)
9	<b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>	<b>120 867 412 701,17</b>	<b>87 266 842 301,31</b>	<b>33 600 570 399,86</b>
10	(-) CHARGES GENERALES D'EXPLOITATION	-15 498 105 028,38	-12 261 685 541,11	(3 236 419 487,27)
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORABLES ET CORPORELLES	-895 069 642,77	-1 152 105 696,13	257 036 053,36
12	<b>RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>	<b>104 474 238 080,02</b>	<b>73 853 751 114,07</b>	<b>30 621 486 965,95</b>
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRECOURABLES	-31 001 853 567,34	-28 256 120 022,65	(2 745 733 544,69)
14		3 577 900 949,63	245 517 563,96	3 332 383 385,67
15	<b>RÉSULTAT D'EXPLOITATION</b>	<b>77 050 285 462,32</b>	<b>45 842 148 655,38</b>	<b>31 208 136 806,93</b>
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	9 869 037,30	21 577 850,00	(11 708 812,70)
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	-	-	-
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	-	-	-
19	<b>RÉSULTAT AVANT IMPÔTS</b>	<b>77 060 154 499,62</b>	<b>45 863 726 505,38</b>	<b>31 196 427 994,23</b>
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-19 894 809 962,90	-11 281 313 328,30	(8 613 496 634,60)
21	<b>RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>57 165 344 536,72</b>	<b>34 582 413 177,08</b>	<b>22 582 931 359,64</b>



ÉTAT AU 31/12/2018

NUM	ACTIF	31/12/2018	31/12/2017	ÉVOLUTION
1	CASSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHEQUES POSTAUX	312 360 477 594,71	746 183 773 998,32	(236 020 088 293,76)
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DESTIN DE TRANSACTION	27 254 286 261,84	40 878 965 916,88	(13 624 679 655,04)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	48 222 871 932,78	81 968 981 898,28	(33 746 109 966,50)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	281 434 986 398,79	131 087 564 911,52	150 347 421 487,27
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	3 112 265 992 491,79	4 829 613 739 803,67	(1 717 347 747 311,88)
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À ÉCHÉANCE	211 175 782 221,78	207 627 861 853,34	3 547 920 368,44
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	16 878 889 881,71	12 223 689 913,52	4 655 199 968,19
8	IMPÔTS DÉCÉLÉS - ACTIF	981 896 269,12	1 001 548 283,06	(19 652 013,94)
9	AUTRES ACTIFS	6 113 248 470,78	1 861 598 928,25	4 251 649 542,53
10	COMPTES DE REGRARINATÈRE	24 340 416 899,63	19 578 571 899,89	4 761 845 009,74
11	PARTICIPATION DANS LES PRÉALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	29 981 843 899,79	29 761 112 518,96	220 731 380,83
12	EMMÈLLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	0,00
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 184 881 891,12	17 227 969 423,69	(43 087 532,57)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	591 381 456,30	524 844 166,57	66 537 289,73
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	0,00
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>2 197 314 091 951,42</b>	<b>3 422 177 721 501,37</b>	<b>(1 224 863 629 549,95)</b>



BIAN AN 2012/2013



ORDRE	PASSIF	30/12/2012	31/12/2011	en DZD Millions
1	BANQUE CENTRALE	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIERES	4 270 134 054,91	3 300 682 748,52	6 007 448 900,00
3	DETTES ENVERS LA CLIENTELE	2 483 991 367 067,07	2 501 942 282 712,48	50 408 182 400,00
4	DETTES REPRESENTES PAR UN TITRE	34 884 480 695,91	39 521 201 008,88	1 372 688 588,11
5	IMPOTS COURANTS - PASSE	29 821 019 976,78	23 071 246 251,68	4 752 123 725,88
6	IMPOTS DIFFERES - PASSE	77 383 480,19	131 281 022,78	156 023 032,71
7	AUTRES PASSIFS	76 110 258 838,87	54 788 882 936,17	21 401 955 088,39
8	COMPTES DE REGULARISATION	98 820 367 074,00	- 27 210 491 995,53	23 029 635 778,26
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 775 264 133,94	4 568 735 252,26	1 206 808 781,08
10	SUBVENTIONS D'ACQUISITION - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRALISÉS	45 815 501 749,29	39 685 271 228,81	6 129 272 221,58
12	DETTES SUBORDINÉES	47 276 520 000,00	47 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	150 000 000 000,00	-
14	PRIVES LIÉS AU CAPITAL	0,00	8,28	-
15	RÉSERVES	166 228 815 487,76	68 242 548 551,78	32 565 044 436,52
16	ECART D'ÉVALUATION	11 188 713 683,83	14 298 439 256,18	1 010 223 367,34
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 496 877 317,23	12 458 077 117,23	-
18	DÉPENSES À MOINS VALEUR	11 180 497 331,37	11 180 497 331,37	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (100)	76 775 128 748,65	57 302 044 836,72	19 489 846 801,93
	<b>TOTAL DU PASSIF</b>	<b>1 297 324 991 953,42</b>	<b>1 421 177 724 531,37</b>	<b>178 143 270 486,05</b>

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2018 - SCF

**ANNEXE 2, COMPTE DE RESULTATS**

N°	COMPTES DE RESULTATS	VARIATION		
		31/12/2018	31/12/2017	
1	INTÉRÊTS ET PRIMES ASSIMILÉS	12 282 504 273,09	96 124 958 936,74	30 800 885 277,25
2	INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉS	421 907 680 140,01	429 964 491 984,90	13 897 393 751,05
3	COMMISSIONS COURTES	42 990 113 100,57	19 221 828 752,10	19 428 971 364,67
4	COMMISSIONS CHARGES	41 529 427 487,59	21 960 494 964,64	199 130 444,76
5	CHARGES FINANCIÈRES NETTES AU TITRE DE L'EXERCICE	801 114 094,00	212 525 090,66	187 544 564,90
6	CHARGES FINANCIÈRES NETTES AU TITRE D'EXERCICES PRÉCÉDENTS (S.C.F. 2018)	480 420 018,31	109 148 183,69	798 228 841,67
7	CHARGES FINANCIÈRES NETTES	1 281 514 112,31	321 673 274,35	1 079 120 198 718,13
8	INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉS	112 947 691 244,00	409 273 220 146,20	309 239 103 407,20
9	PRODUIT NET BANCAIRE	101 702 078 100,00	118 807 417 591,17	22 443 823 204,00
10	CHARGES FINANCIÈRES NETTES AU TITRE D'EXERCICES PRÉCÉDENTS	114 470 770 806,52	413 098 193 038,90	1 037 214 475,86
11	CHARGES FINANCIÈRES NETTES	226 217 861 006,52	822 191 311 135,07	1 000 000 000,00
12	RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	118 180 797 276,11	104 476 128 054,31	13 809 550 090,00
13	DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES	101 181 000 414,91	101 000 802 067,34	4 424 804 274,10
14	REVENUS DE PROVISIONS DE PERTES DE VALEUR ET	2 233 873 513,38	5 977 908 949,61	12 944 827 477,43
15	RESULTAT D'EXPLOITATION	119 233 670 374,58	109 453 274 936,58	16 130 377 387,03
16	CHARGES FINANCIÈRES NETTES AU TITRE D'EXERCICES PRÉCÉDENTS	109 483 23	1 000 000 000,00	19 234 734 767
17	ÉLÉMENTS D'AMORTISSEMENT (PROBILIA)			
18	ÉLÉMENTS D'AMORTISSEMENT (PROBILIA)			
19	RESULTAT AVANT IMPÔTS	119 233 670 374,58	109 453 274 936,58	16 130 377 387,03
20	IMPÔTS SUR LE REVENUE (S.C.F. 2018)	101 181 000 414,91	101 000 802 067,34	16 130 377 387,03
21	RESULTAT NET DE L'EXERCICE	18 052 670 000,00	18 052 670 000,00	18 052 670 000,00

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

BIEN AU 31/12/2009

ORDRE	ACTIF	31/12/2009
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, ET AUTRES ÉTABLISSEMENTS FINANCIERS	311 988 460 743,71
2	ACTIFS FINANCIERS DE BIENS À LONGS DÉLAIS DE TRANSACTIONS	18 487 668 749,88
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	45 556 782 172,77
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	257 640 809 082,67
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	2 188 027 270 668,74
6	ACTIFS FINANCIERS DE BIENS JUSQU'À ÉCHÉANCE	244 296 271 298,89
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	24 166 744 078,21
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 790 249 064,10
9	AUTRES ACTIFS	8 140 446 655,44
10	COMPTES DE BILAN D'ADON	24 366 084 340,74
11	PARTICIPATION DANS LES ÉTABLISSEMENTS, LES COOPÉRATIVES, LES ENTITÉS ASSOCIÉES	30 194 608 961,96
12	IMMOBILIS DE PLACEMENT	0,00
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 189 676 721,66
14	IMMOBILISATIONS INCORPORÉES	603 820 193,02
15	ÉCART D'ACQUISITION	63,00
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>2 262 569 281 969,58</b>

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

BILAN AU 30/12/2019

ORDRE	PASSIF	30/12/2019
1	BANQUE CENTRALE	146 762 400 000,00
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIERES	0 150 151 502,33
3	DETTES ENVERS LA CLIENTELE	2 210 254 167 114,90
4	DETTES REPRESENTES PAR CHEQUES	36 880 463 878,51
5	IMPOTS COURANTS - PASSE	24 226 959 182,58
6	IMPOTS DEFERES - PASSE	8 805 743,20
7	AUTRES PASSIFS	544 790 225 241,48
8	COMPTEN DE REGULARISATION	75 223 789 941,40
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	11 184 484 371,71
10	SUBVENTIONS D'EQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GENERAUX	24 081 876 191,16
12	DETTES SUBORDONNEES	47 176 920 000,00
13	CAPITAL	210 000 000 000,00
14	PRIMES LIEES AU CAPITAL	0,00
15	RESERVES	63 904 213 234,43
16	ECART DE VALUATION	14 484 200 019,52
17	ECART DE REGULARISATION	10 450 077 131,25
18	REPORT A NOUVEAU (1-3)	10 300 334 283,00
19	RESULTAT DE L'EXERCICE (1-3)	62 346 353 603,24
<b>TOTAL DU PASSIF</b>		<b>2 262 369 261 869,88</b>

## BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

## COMpte DE RESULTATS AU 31/12/2019

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2019
1	(+) INTERETS ET PRODUITS ASSIMILES	116 903 954 635,00
2	(-) INTERETS ET CHARGES ASSIMILES	(22 065 750 275,46)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	28 169 050 058,70
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	(1 929 207 236,02)
5	(++) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DETENUS A DES FINS DE TRANSACTION	1 232 463 362,25
6	(+-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES A LA VENTE	573 137 559,63
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITES	8 003 311 793,73
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITES	(6 673 666 625,58)
9	<b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>	<b>124 213 273 272,24</b>
10	(-) CHARGES GENERALES D'EXPLOITATION	(14 036 982 955,87)
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR / IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET	(955 199 060,10)

12	<b>RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>	<b>109 221 091 256,26</b>
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	(27 777 796 396,34)
14	(*) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	242 699 841,63
15	<b>RÉSULTAT D'EXPLOITATION</b>	<b>81 685 994 701,55</b>
16	(=) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	(311 798,67)
17	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	-
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	-
19	<b>RÉSULTAT AVANT IMPÔTS</b>	<b>81 685 682 902,88</b>
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	(19 137 329 889,64)
21	<b>RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>62 548 353 013,24</b>

## ETATS FINANCIERS ANNUELS - EXERCICE 2020

ANNEXE N°1  
BILAN AU 31 DECEMBRE 2020

Ordre	Actif	Note	31-déc-20	31-déc-19
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre des chèques postaux	2.1	382 545 276 823,99	411 880 469 743,71
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	15 552 310 576,70	18 487 668 349,88
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	37 208 455 272,46	45 550 792 173,77
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	264 737 807 990,56	243 640 809 682,03
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.5	2 114 293 603 801,76	2 188 027 270 668,74
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2.6	242 180 082 628,30	244 296 213 258,84
7	Impôts courants - actif	2.7	19 793 558 256,14	24 166 744 676,31
8	Impôts différés - actif	2.8	1 672 542 871,42	1 700 899 004,97
9	autres actifs	2.9	2 877 184 727,66	8 140 446 635,44
10	comptes de régularisation	2.10	14 567 706 075,34	24 300 084 340,75
11	Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.11	41 108 946 144,45	54 194 608 461,96
12	Immobilisations de placement	-	0,00	-
13	Immobilisations corporelles	2.12	17 611 714 066,17	17 889 676 723,06
14	Immobilisations incorporelles	2.13	540 059 045,50	503 820 191,03
15	Ecart d'acquisition	-	0,00	0,00
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>			<b>3 154 689 248 280,45</b>	<b>3 262 369 201 869,98</b>

Ordre	Passif	Note	31-déc-20	31-déc-19
1	Banque centrale	2.14	95 848 447 136,06	106 762 400 000,00
2	Dettes envers les institutions financières	2.15	105 296 141 581,41	1 370 351 502,53
3	Dettes envers la clientèle	2.16	2 182 656 815 346,20	2 150 694 267 314,99
4	Dettes représentées par un titre	2.17	-13 672 951 870,71	38 889 461 078,21
5	Impôts courants - passif	2.18	25 230 207 510,67	24 326 855 382,58
6	Impôts différés - passif	2.19	2 802 633,75	8 805 743,20
7	Autres passifs	2.20	78 109 735 510,37	144 799 325 244,48
8	Comptes de régularisation	2.21	45 923 657 670,05	75 221 795 941,49
9	Provisions pour risques et charges	2.22	20 520 303 913,33	11 584 084 177,73
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements	2.23	0,00	0,00
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.24	45 663 329 000,00	44 081 036 591,16
12	Dettes subordonnées	2.25	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00
13	Capital	2.26	230 000 000 000,00	230 000 000 000,00
14	Primes liées au capital	2.27	0,00	0,00
15	Réserves	2.28	98 052 576 241,67	85 504 223 228,43
16	Ecart d'évaluation	2.29	18 526 870 139,36	14 481 200 039,52
17	Ecart de réévaluation	2.30	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23
18	Report à nouveau (+/-)	2.31	16 532 717 622,12	12 301 358 295,09
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2.32	68 620 084 978,45	62 548 353 013,24
<b>TOTAL DU PASSIF</b>			<b>3 154 689 248 280,45</b>	<b>3 262 369 201 869,98</b>

Mr. MA

D'ne



## ETATS FINANCIERS ANNUELS - EXERCICE 2020

ANNEXE N°2  
COMPTE DE RESULTATS AU 31 DECEMBRE 2020

N°	COMPTE DE RESULTATS	Note	31/12/2020	31/12/2019
1	(+) Intérêts et produits assimilés	4.1	127 471 430 278,97	116 903 934 635,00
2	(-) Intérêts et charges assimilées	4.2	(27 355 115 312,15)	(22 065 750 275,46)
3	(+) Commissions (produits)	4.3	23 889 888 131,60	28 169 050 058,70
4	(-) Commissions (charges)	4.4	(1 577 682 238,93)	(1 929 207 236,02)
5	(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	864 903 553,24	1 232 463 362,23
6	(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.6	196 834 651,47	573 137 559,63
7	(+) Produits des autres activités	4.7	63 660 000 056,31	8 003 311 793,73
8	(-) Charges des autres activités	4.7	(55 206 165 877,13)	(6 673 666 625,58)
9	<b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>		<b>131 844 093 243,38</b>	<b>124 213 273 272,24</b>
10	(-) Charges générales d'exploitation	4.8	(13 630 531 379,36)	(14 036 982 955,87)
11	(-) Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.9	(965 833 389,14)	(955 199 060,10)
12	<b>RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>117 227 728 474,88</b>	<b>109 221 091 256,26</b>
13	(-) Dotations aux provisions, aux pertes de valeur et créances irrécouvrables	4.10	(36 747 735 700,04)	(27 777 796 396,34)
14	(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.11	8 629 142 900,84	242 699 841,63
15	<b>RÉSULTAT D'EXPLOITATION</b>		<b>89 109 135 675,68</b>	<b>81 685 994 701,55</b>
16	(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.12	5 389 505,00	(311 798,67)
17	(+) Eléments extraordinaires (produits)		-	-
18	(-) Eléments extraordinaires (charges)		-	-
19	<b>RÉSULTAT AVANT IMPÔTS</b>		<b>89 114 525 180,68</b>	<b>81 685 682 902,88</b>
20	(-) Impôts sur les résultats et assimilés	4.13	(20 494 430 202,23)	(19 137 329 889,64)
21	<b>RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>68 620 094 978,45</b>	<b>62 548 353 013,24</b>



الشكل رقم: (03-01): الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي



